



جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

المسائل النحوية والصرفية في تفسير

الإمام فخر الدين الرازي

دراسة تطبيقية تحليلية

**GRAMMATICAL AND MORPHOLOGICAL  
ISSUES IN RAHZI'S INTERPRETATION**

**APPLIED AND ANALYTICAL STUDY**

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التربية (اللغة العربية)

إشراف الدكتور:

عبد الله سليمان محمد

إعداد الطالب:

عوض عبد المولى يوسف عبد المولى

ذو القعدة ١٤٣٧ هـ - أغسطس ٢٠١٦ م

آية

قال سبحانه وتعالى :

﴿ كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ وَقُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾<sup>١</sup>

صدق الله العظيم

---

<sup>١</sup> - سورة فصلت، الآية: ٣.

# إهداء

إلى أبي العزيز : جهودك لم تذهب سُدى ...

تعبتَ لنستريح ، وثابرتَ لنسعد ، أطال الله أيامك وأدام فضلك....

إلى أمي الغالية : نبع الحنان ، ومصدر السكينة والاطمئنان .....

متعك الله بالصحة والعافية ، وغمرك بفضله المدرار .....

إلى إخواني وأخواتي ، سندي في هذا العمل المتواضع ....

إلى كل محبي العربية : أهدى هذا العمل ، عسى أن تجدوا فيه ما ينفعكم .

# شكر وعرفان

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .

وبعد :

فالشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين ، الذي بنعمته تتم الصالحات ، ثم الشكر موصول إلى جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا خاصة كلية الدراسات العليا التي أتاحت لي الفرصة لكتابة هذه الرسالة ، والشكر موصول لكلية التربية ، ولأساتذتها الأجلاء الذين وجدنا فيهم أرقى معاني الإخلاص والنصح ، فكانوا لنا عوناً وسنداً .

والشكر للدكتور عبد الله سليمان محمدين ، المشرف على هذا البحث ، فقد كان لي موجهاً وناصحاً أميناً ، تولى هذا البحث بالرعاية حتى استوى على سوقه ، فمهما شكرت يعجز قلبي عن تسطير ذلك ، فله مني أسمى وأغلى معاني الشكر والامتنان على ما بذله من نصم ومعرفة لا حدود له .

كما أتوجه بالشكر للأساتذة المشاركين في تقويم هذه الرسالة :  
الدكتور خوجلي بشير ، والدكتورة حربية محمد أحمد.

ويمتد شكري لبصل للأخوين الكريمين ، الأستاذ كرار إسماعيل صالح ،  
والأستاذ محمد عبد القادر على ما بذلاه من جهد وعون مشكور .

## مستخلص البحث

جاء هذا البحث بعنوان : المسائل النحوية والصرفية في تفسير الإمام فخر الدين الرازي المسمى "التفسير الكبير" أو "مفاتيح الغيب" .

وتتعلق مشكلة البحث بالمسائل النحوية والصرفية المتعلقة بكتاب الله تعالى ، والتي أثارها الرازي في تفسيره في مواضع كثيرة ، معتمداً على آراء النحاة المنتسبين إلى المدارس النحوية المختلفة .

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يتناول المسائل النحوية والصرفية التي أشار إليها الرازي، وأسلوبه ومنهجه في التعامل مع هذه المسائل ، معتمداً على ثقافته وما استقر في ذهنه من معارف عصره .

ويهدف هذا البحث إلى إبراز بعض المسائل النحوية والصرفية التي وردت في حنايا هذا التفسير ، ثم مناقشة هذه المسائل وعرض آراء النحويين وتحليلها ، وكل ذلك حتى يقف الباحث على الجهود التي بذلها الرازي في هذا المضمار ، وكذلك إبراز السجال الذي دار بين الرازي وبعض النحويين في بعض المسائل .

وأهم ما توصل إليه الباحث في هذا البحث : أن الرازي صاحب شخصية علمية متوازنة، وله جُرأة في عرض آرائه ، ولم يكن - رحمه الله - متعصباً ولا مقلداً ، بل اتصف بمنهجه بالبعد عن التكلف ، كما اعتمد على السماع والقياس والإجماع في عرض المسائل النحوية ومناقشتها.

يوصي الباحث في ختام بحثه بالاعتماد على القراءات القرآنية المتواترة في تدريس قواعد اللغة العربية ، كما يوصي بمطالعة هذا السفر العظيم والعكوف عليه .

## **Abstract**

This research is entitled: syntactic and morphological issues in Imam Fakr El Din Al Razi's interpretation known as "a grand interpretation" the research problem is concerned with syntactic and morphological problems in the Holy Quran that have been raised by Alrazi in his interpretation in a varied positions, he depended on the views of grammarians who were affiliated to various schools of grammar. The significance of this research stems from the fact that it tackled the syntactic and morphological problems that have been put forward by Al Razi, his method of dealing with these problems based on his culture and the knowledge that he has gained in his time.

This study aimed to highlight some syntactic and morphological problems that have mentioned in this investigation, then the discussion of these problems, review and analysis of grammarians' views so that the researcher can arrive at the efforts exerted by Al Razi in this area, it also the debate between Al Razi and some grammarians in some matters. The researcher has come up with the following: Al Razi is viewed as a balance scholar in terms of his review of various views, he was not intolerant, not imitative and his method was far from artificiality. He depended on listening, measure and conscus in the presentation of grammatical issues and their discussion.

The researcher has recommended, at the end of his research on the frequent reading of Holy Quran in teaching of Arabic grammar.

## فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
آية	أ
الإهداء	ب
الشكر والعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
<b>فهرس الموضوعات</b>	و
<b>الفصل الأول : أساسيات البحث</b>	ط
<b>الفصل الثاني: المقدمة النظرية والدراسات السابقة</b>	١
المبحث الأول : الرازي: اسمه ونسبه ومولده ونشأته	٢
المبحث الثاني : رحلاته وشيوخه وتلاميذه	٥
المبحث الثالث : آثاره العلمية ووفاته	١٠
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	١٣
<b>الفصل الثالث: المسائل النحوية في الأسماء</b>	١٤
المبحث الأول: المرفوعات	١٥

٣٧	المبحث الثاني: المنصوبات
٥٨	المبحث الثالث: المجرورات
٦٩	<b>الفصل الرابع: المسائل النحوية في الأفعال</b>
٧٠	المبحث الأول: كان وأخواتها
٧٩	المبحث الثاني: الأفعال الجامدة
٨٦	المبحث الثالث: المتعدي واللازم
٩٢	<b>الفصل الخامس: المسائل النحوية في الحروف</b>
٩٣	المبحث الأول: مسائل متعلقة بـ"إنَّ" المثقلة والمخففة
١٠٧	المبحث الثاني: مسائل متعلقة بـ"رُبَّ"
١١٢	المبحث الثالث: حروف الابتداء والزيادة
١٢٤	<b>الفصل السادس: المسائل الصرفية في تفسير الرازي</b>
١٢٥	المبحث الأول: المسائل المتعلقة باشتقاق الكلمة ووزنها
١٤١	المبحث الثاني: المسائل المتعلقة بالإبدال والإعلال
١٦٦	<b>الخاتمة</b>
١٦٨	الفهارس العامة
١٦٨	فهرس الآيات



١٨٣	فهرس الأحاديث النبوية
١٨٤	فهرس الأعلام
١٩٤	فهرس الأشعار
٢٠٣	فهرس المصادر والمراجع

## **الفصل الأول : أساسيات البحث :**

**المقدمة ، وأسباب اختيار الموضوع ، وأهمية البحث ، وأهداف البحث ، والمنهج المتبع ، وصعوبات البحث ، وحدود البحث ، والدراسات السابقة ، وهيكل البحث .**

## المقدمة

الحمد لله القائل في محكم التنزيل: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين . أما بعد :

إن اللغة العربية لغة القرآن الكريم ، أعلى الله سبحانه شأنها ورفع قدرها ومكانها ، فأنزل بها خير كتاب أنزل على أفضل رسول أرسل ، فاكتسبت شرفا لا يضاهيه شرف ، ونالت منزلة لا تدانيها منزلة .

ومما لا شك فيه أن " النحو والصرف " من أقوى المرتكزات ، وأهم الدعائم والأسس التي يقوم عليها اللسان العربي من لغة وبيان وأدب ، فلا بد من معرفة هذين العلمين لمن أراد التبحر في أي علم من العلوم ، فمن دونهما تستعصي اللغة على الأفهام .

ولما نزل القرآن الكريم بلسان عربي مبين ، اكتسبت هذه اللغة شرفاً عظيماً ، ونالت منزلة رفيعة ، فأقبل العلماء على القرآن الكريم ينهلون من عجائبه ، ويغترفون من فيض أسراره ، وشاروا في بلاغته وإعجازه ، فارتبطت هذه العلوم بخدمة هذا الكتاب العزيز ، فصار المحور الذي دارت حوله الدراسات اللغوية بفروعها المختلفة ، وتناوله الباحثون من جوانب مختلفة ، وكتبت فيه مئات البحوث ، وهو مع ذلك يظل مورداً عذبا لا تنقضي عجائبه .

ولما كانت رغبة الباحث أن تكون رسالته متصلة بالقرآن الكريم ، فقد كان اختيار الموضوع صعباً ، فأخذ يقلب النظر في عدد من الموضوعات ، حتى وقع الاختيار على تفسير الإمام فخر الدين الرازي "ابن خطيب الزبي" المسمى "التفسير الكبير" أو "مفاتيح الغيب" ، وذلك لدراسة أبرز ما فيه من مسائل نحوية وصرفية .

## أسباب اختيار الموضوع :

تتمثل أسباب اختيار هذا الموضوع في الآتي :

- ١- إعجاب الباحث بمنهج الرازي في عرض المسائل ومناقشتها .
- ٢- غزارة المادة العلمية ، وكثرة المسائل الخلافية في هذا السفر العظيم .
- ٣- الرغبة في معرفة المسائل النحوية والصرفية التي أثارها الرازي في تفسيره.

## أهمية البحث :

وتكمن أهمية البحث في ما يلي :

- ١- توضيحه لمنهج الرازي وأسلوبه في التعامل مع المسائل النحوية والصرفية المتعلقة بالقراءات القرآنية .
- ٢- إظهاره للقيمة النحوية والصرفية لتفسير الرازي من خلال تمعن ما فيه من آراء وجهود كبيرة في هذا المضمار .
- ٣- قد يفتح الأفق لباحثين آخرين للذهاب بعيداً في كشف أسرار هذا التفسير في مختلف الجوانب.

## أهداف البحث :

تهدف هذه الدراسة إلى :

- ١- إبراز بعض القضايا النحوية والصرفية التي تعرض لها الرازي من خلال تفسيره مفاتيح الغيب .
- ٢- تحليل هذه الآراء ، ومقارنتها بآراء بعض النحويين ، وتوضيح مدى موافقته لهم أو مخالفته .
- ٣- الوقوف على الجهود التي بذلها الرازي في هذا المضمار ، وتوضيح منهجه في التعامل مع القراءات القرآنية .
- ٤- إبراز السجال الذي دار بين الرازي وبعض النحويين في بعض القضايا النحوية والصرفية .

## مشكلة البحث:

وتتلخص مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية :

- ١- ما القضايا النحوية والصرفية التي تعرض لها الرازي في تفسيره؟
- ٢- كيف ناقش الرازي المسائل النحوية والصرفية في تفسيره ؟
- ٣- كيف تعامل الرازي مع القراءات القرآنية المتواترة ، والتي تخالف بعض قواعد النحو أحياناً؟

### **المنهج المتبع :**

المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي ، حيث أقوم بجمع المادة العلمية في تفسير الرازي ، وتدوين ما يتعلق بالنحو والصرف ، ثم الرجوع إلى كتب النحاة والمفسرين ، ومقارنة هذه الآراء وتحليلها .

### **صعوبات البحث :**

- ١- تناثر المادة العلمية في تفسير الرازي والذي يبلغ واحداً وثلاثين مجلداً .
- ٢- صعوبة الوصول إلى رأي الرازي - أحياناً - وذلك أن تفسيره مليء بالقضايا الفلسفية والكلامية ، والردود على مخالفيه ، مما يستدعي طول النظر والبحث والتنقيب عن مسائل النحو والصرف .

### **حدود البحث:**

تناول هذا البحث نماذج من المسائل النحوية والصرفية في تفسير الرازي رحمه الله ، ولا يتعدى هذا الحد إلا بما تقتضيه ضرورة البحث العلمي .

## هيكـل البـحث

الفصل الأول : أساسيات البحث :

المقدمة ومشكلة البحث وأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه، والمنهج المتبع وحدود البحث .

الفصل الثاني : المقدمة النظرية والدراسات السابقة ، وفيه مباحث:

المبحث الأول : فخر الدين الرازي : اسمه ونسبه ومولده.

المبحث الثاني : نشأته ورحلاته وشيوخه وتلاميذه .

المبحث الثالث : آثاره العلمية ووفاته.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: المسائل النحوية في الأسماء في تفسير الرازي، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : المرفوعات

المبحث الثاني: المنصوبات

المبحث الثالث: المجررات

الفصل الرابع: المسائل النحوية في الأفعال في تفسير الرازي ، وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : كان وأخواتها

المبحث الثاني :الأفعال الجامدة

المبحث الثالث : اللزوم والمتعدي

الفصل الخامس: المسائل النحوية في الحروف في تفسير الرازي، وفيه ثلاثة  
مباحث:

المبحث الأول : إنَّ الثقيلة والمخففة

المبحث الثاني : مسائل متعلقة بـ "رُبَّ"

المبحث الثالث : حروف الابتداء والزيادة

الفصل السادسة: المسائل الصرفية في تفسير الرازي، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: اشتقاق الكلمة ووزنها

المبحث الثاني: الإبدال والإعلال

## **الفصل الثاني: المقدمة النظرية والدراسات السابقة**

**المبحث الأول: الرازي : اسمه، ونسبه، ومولده ونشأته.**

**المبحث الثاني: رحلاته، وشيوخه، وتلاميذه.**

**المبحث الثالث: آثاره العلمية، ووفاته.**



## المبحث الأول : الإمام الرازي اسمه ونسبه ومولده :

هو محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي المُلقَّب بفخر الدين ،والمُكنَّى بأبي عبد الله ، الرازي المولِد ،الطبرستاني الأصل ،القرشي التيمي البكري نسباً،الشافعي مذهباً،الأشعري عقيدةً وكان يعرف بابن الخطيب وابن خطيب الرِّيِّ ، وكان يُدعى في هُزاة بشيخ الإسلام<sup>١</sup>.

وُلِدَ الفخر في مدينة الري سنة ٥٤٤ هـ على قول بعض المؤرخين<sup>٢</sup>،وقيل سنة ٥٤٣ هـ من شهر رمضان<sup>٣</sup> في العشرة الأخيرة منه<sup>٤</sup>.

### مكان ولادته:

هناك اتفاق بين المؤرخين أن الفخر قد ولد في مدينة الرِّيِّ ، ولذلك سُمِّيَ الرَّازِي نسبة إليها على غير قياس ، والري بفتح الراء وتشديد الياء مدينة قديمة من أمهات البلاد وأعلام المدن<sup>٥</sup>.

وكانت الرِّيِّ أجمع البلاد للمقالات والاختلافات في المذاهب على تضادها وكثرتها<sup>٦</sup>، وقد نسب إليها خلق كثير من الأئمة والعلماء<sup>٧</sup>، حتى إن النسبة إليها لم تعد خاصة بعلم من الأعلام، فلا يكفي في تحديد علم من الأعلام المنسوبين إليها أن يقال: "الرازي" وإنما لا بد من ذكر الاسم أو الكنية أو اللقب.

---

١ تاج الدين السبكي "طبقات الشافعية الكبرى"تح، عيد الفتح الحلو ، دار هجر للطباعة والنشر، ط:٢، ١٤١٨ هـ ، ١٨/٨ .  
٢ شمس الدين الذهبي " تاريخ الإسلام " تح، بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي، ط:١، ٢٠٠٣ م ، ١٣/١٣٧ .  
٣ عمر بن مظفر زين الدين ابن الوردي " تاريخ ابن الوردي" دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ هـ ، ٢/١٢٥ .  
٤ أبو بكر بن هداية الله "طبقات الشافعية" تح، عادل نُويهيض ، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط ١، ١٤٠٢ هـ، ص، ٢١٨ .  
٥ شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي " معجم البلدان " دار صادر،بيروت، ط٢ ، ١٩٩٥م، ٣/١١٦ .  
٦ كمال الدين الأنباري " نزهة الألباء " تح، إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنارالزرقاء،الأردن ، ط:٣، ١٩٨٥م ، ص، ٢٣٦ .  
٧ محمد بن عبد الكريم بن الأثير "اللباب في تهذيب الأنساب" دار صادر ، بيروت، بدون ط، ٦/٢ .

وقد اتَّحد من هؤلاء الأعلام مع الإمام الرازي كثيرون ، ويرى الباحث أن من المناسب ذكر بعض علماء الري ، فمن هؤلاء العلماء : أبو عبد الله جرير بن عبد الحميد الرازي<sup>١</sup> ، وأبو زرعة الرازي<sup>٢</sup> ، وأبوحاتم الرازي<sup>٣</sup> ، وغيرهم كثير .

### نشأته:

نشأ الإمام الرازي في بيت علم ، فقد كان والده الإمام ضياء الدين عمر تَقَفَّه واشتغل بعلم الخلاف والأصول حتى تميز كثيراً وصار قليل المثل ، وكان يدرس بالري ويخطب في أوقات معلومة هناك ويجتمع عنده خلق كثير، وله تصانيف عدَّة توجد في الأصول والوعظ وغير ذلك ، وخلفَ ولدين أحدهما الإمام فخر الدين والآخر- وهو الأكبر سناً- كان يلقب بالركن<sup>٤</sup> .

وكان الإمام ضياء الدين فقيهاً شافعيًا، وله كتاب "غاية المرام في علم الكلام" في مجلدين<sup>٥</sup>، وهو من أنفس كتب أهل السنة وأسدها تحقيقًا ، وكان فصيح اللسان ، قوي الجنان ، فقيهاً ، أصوليًا ، متكلمًا ، صوفيًا ، خطيبًا ، محدثًا ، أديبًا ، له نثر في غاية الحسن ، يكاد يحكي ألفاظه مقامات الحريري من حسنه وحلاوته<sup>٦</sup> .

ونشأ الفخر في حجر والده ، فكان له الوالد والمعلم والمربي الذي أغناه عن طلب العلم على يد غيره حتى انتقل إلى جوار ربه ، وكان الفخر يقر له دائماً بالفضل في الكثير مما تعلمه ، وقال عنه : "إنه من أهل الفقه والفتوى والعلم"<sup>٧</sup> .

---

١ الخطيب البغدادي "تاريخ بغداد" تح، بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي ، ط:١، "د.ت" ١٨٤/٨ .  
٢ ابن العماد "شذرات الذهب" دار ابن كثير، دمشق، ط:١، ١٤٠٦هـ، ٢٧٨/٣ .  
٣ السبكي "طبقات الشافعية" مرجع سابق ٢١١/٢ .  
٤ ابن أبي أصيبعة "عيون الأنباء" تح ، نزار رضا ، مكتبة الحياة ، لبنان ، بيروت ، "د.ط" ص، ٤٦٥ .  
٥ إسماعيل بن محمد البغدادي "هدية العارفين" دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، "د.ط" ٧٨٤/١ .  
٦ السبكي "طبقات الشافعية" مصدر سابق ٢٤٢/٧ .  
٧ فخر الدين الرازي "مناقب الإمام الشافعي" مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط:١، ١٤٠٦هـ، ص، ٤٣ .

وذكر ابن خلكان<sup>١</sup> : أن الرازي اشتغل في علم الأصول على والده ، ووالده على أبي القاسم سليمان بن ناصر الأنصاري ، وهو على إمام الحرمين أبي المعالي ، وهو على الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني ، وهو على الشيخ أبي الحسين الباهلي ، وهو على شيخ السنة أبي الحسن الأشعري ، وهو على أبي علي الجبائي أولاً ، ثم رجع عن مذهبه ونصر مذهب أهل السنة والجماعة.

وأما اشتغاله في المذهب فإنه اشتغل على والده ، ووالده على أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ، وهو على القاضي حسين المرّوزي ، وهو على القائل المرّوزي ، وهو على أبي زيد المرّوزي ، وهو على أبي إسحاق المرّوزي ، وهو على أبي العباس بن سُرّيج ، وهو على أبي القاسم الأنمّاطي ، وهو على أبي إبراهيم المرّزي ، وهو على الإمام الشافعي رضي الله عنه. وبعد وفاة والده قصد الكمال السمناني ، واشتغل عليه مدة ، ثم عاد إلى الرّي واشتغل على المجد الجيلي ، ولما طلب المجد إلى "مراغة" ليدرس بها صحبه فخر الدين إليها وقرأ عليه مدة طويلة علم الكلام والحكمة.

وهكذا وجد الإمام الرازي نفسه منذ نعومة أظفاره في بيت علم ، وبين يدي عالم من علماء الأمة ، قضى الفترة الأولى من عمره ناهلاً من فيض علومه ، ولذلك شغل بالعلم وأكبّ على الدراسة والتحصيل ، وحرص على ألا يضيع وقتاً من حياته إلا في تعلم أو تعليم ، حتى ليتمنى لو استطاع أن يستغني عن كثير من الحاجات الطبيعية ليجعل الوقت المصروف فيها في طلب العلم ، فيقول<sup>٢</sup> : " والله إنني أتأسف في الفوات عن الاشتغال بالعلم في وقت الأكل ، فإن الوقت والزمان عزيز " .

ولقد منّ الله عليه - بالإضافة إلى بيته وبيئته - بذهن حاد ، وذاكرة عجيبة ، ونكاء خارق ، واستعدادٍ للتعلم لا مثيل له ، ولذلك استطاع في فترة وجيزة استيعاب الكثير من

١ أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان "وفيات الأعيان" دار صادر، بيروت، ط١ ، ١٩٧١م ، ٤/٢٤٨ .

٢ ابن أبي أصيبعة "عيون الأنباء" مصدر سابق، ص، ٤٦٢.

الكتب<sup>١</sup>: ك"الشامل" في علم الكلام للجويني ، و"المُستصَفَى" في أصول الفقه للغزالي ، وكذلك "المعتمد" لأبي الحسين البصري.

## المبحث الثاني: رحلاته و شيوخه وتلاميذه:

### رحلاته :

أول رحلات الفخر التي قام بها طالباً للعلم كانت بعد وفاة والده ، فقبل رحل إلى "سَمَنان"<sup>٢</sup> ؛ ليشغل على الكمال السَّمَناني ، ثم عاد منها إلى الري ؛ ليشغل على المجد الجيلي.

ولما اتجه المجد الجيلي إلى "مَرَاغَة"<sup>٣</sup> ؛ للتدريس فيها صحبه الفخر إليها ، وقرأ عليه فيها مدة طويلة<sup>٤</sup> علم الكلام والحكمة.

لم يستقر الرازي - رحمه الله - في مسقط رأسه كثيراً بعد فراغه من الطلب ، بل لازم الأسفار، وكانت هذه الأسفار عاملاً مهماً في ذبوع صيته ، وانتشار سمعته في الآفاق.

بدأ الرازي رحلاته تلك بالسفر إلى "خُوارِزْم"<sup>٥</sup> ولكنه غادرها سريعاً بعد أن فتح باب الجدل والمناظرة مع "المُعْتزَلَة" وكانت لهم بها شوكة ، فسعوا به إلى الحكام فأخرج منها، فسار إلى "ما وراء النهر"<sup>٦</sup> فجرى له فيها ما جرى له في خوارزم ، فعاد إلى الري ، وهذا على ما ذكره بعض المؤرخين<sup>٧</sup>.

١ عبد الله بن أسعد اليافعي "مرآة الجنان" دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: ١/١٤١٧هـ ، ٨/٤ .

٢ بلدة بين الري ودامغان، وقد نسب إليها جماعة من القضاة والأئمة ، ياقوت الحموي "معجم البلدان" ٢/٣ .

٣ بلدة مشهورة بأذربيجان، ابن عبد الحق "مراصد الاطلاع" دار الجبل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ ، ٢٥٠/٣ .

٤ ابن أبي أصيبعة "عيون الأنباء" ص، ٤٦٣ .

٥ أوله بين الضمة والفتحة، وهي على نهر جيحون،متصلة العمارة،متقاربة القرى ، ابن عبد الحق "مراصد الاطلاع" ١/٤٧٨ .

٦ يراد به ما وراء نهر جيحون بخراسان . ياقوت الحموي "معجم البلدان" ٥/٤٥٠ .

٧ ابن خلكان "وفيات الأعيان" مصدر سابق، ٤/٢٤٨ . واليافعي "مرآة الجنان" مصدر سابق، ٨/٤ .

وذكر القفطي<sup>١</sup>، وابن العبري<sup>٢</sup>: أن الفخر قصد بني مازة ببخارى ولم يلقَ منهم خيرًا وكان فقيرًا يومئذ لا جدّة له.

وفي مسيره إلى بخارى سنة ثمانين وخمسائة مرَّ على "سَرْخَس"<sup>٣</sup>، وكان فيها طبيب يدعى عبد الرحمن بن عبد الكريم السَّرْخَسِي فأكرمه، وأراد الرازي أن يجزيه بشيء فشرح له "القانون" لابن سينا، وهذا يدل على أنه رحمه الله - وهو في السادسة والثلاثين من عمره - كان طبيبًا ماهرًا.

ثم ذكر القفطي وابن العبري عن المدعو داود الطيبي قوله<sup>٤</sup>: " رأيت ابن الخطيب ببخارى مريضًا في بعض المدارس المجهولة فشكا إليَّ إقْلَالَه، فاجتمعتُ بالتجار المستعربين، وأخذت منهم شيئًا من زكاة أموالهم فأرفعته بها وخرج من بخارى".

ولقد كتب الرازي كتابه "المناظرات" ليكون بمثابة سجل وتاريخ لنشاطه العلمي ورحلاته ومناظراته، فهو يمثل مذكراته الشخصية عن هذه الفترة من حياته، فلنترك الرازي - رحمه الله - يحدثنا عن هذه الرحلات بنفسه، قال<sup>٥</sup>: " لما دخلت بلاد ما وراء النهر وصلت أولاً إلى بلدة "بخارى"<sup>٦</sup>، ثم إلى "سَمَرْقَنْد"<sup>٧</sup>، ثم انتقلت إلى "خُجَنْد"<sup>٨</sup>، ثم إلى البلد المسماة "بِنَّاكِت"<sup>٩</sup>، ثم إلى "عَزْنَةَ"<sup>١٠</sup> وبلاد الهند، واتَّفَقْتُ لِي في كل واحدة من هذه البلاد مناظرات ومجادلات مع من كان فيها من الأفاضل والأعيان".

١ القفطي "تأريخ الحكماء" نشر: ليبسك، ١٣٣٠هـ، ص ٢٩١.

٢ ابن العبري "مختصر الدول" دار الشرق، بيروت، ط: ٣، ١٩٩٠م، ٢٤٠/١.

٣ بالفتح ثم سكون وفتح الخاء المعجمة، ويقال بالتحريك: مدينة قديمة من نواحي خراسان بين نيسابور ومرو. ابن عبد الحق "مراصد الاطلاع" ٧٠٥/٢.

٤ القفطي "تأريخ الحكماء" ص، ٢٩١.

٥ فخر الدين الرازي "مناظرات فخر الدين الرازي" دار المشرق، بيروت، بدون ط، ص ٧.

٦ بالضم من أعظم مدن ما وراء النهر، وهي مدينة قديمة. ابن عبد الحق "مراصد الاطلاع" ١٦٩/١.

٧ بلد معروف مشهور، قيل إنه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر. ياقوت الحموي "معجم البلدان" ٢٤٦/٣.

٨ بلدة مشهورة بما وراء النهر على شاطئ سيحون. ياقوت الحموي "معجم البلدان" ٣٤٧/٢.

٩ بالفتح وكسر الكاف، مدينة بما وراء النهر وهي مدينة كبيرة "المصدر السابق" ٤٩٦/١.

١٠ بفتح أوله وسكون ثانيه، والصحيح عند العلماء "غزنين" وهي مدينة عظيمة وولاية واسعة في طرف خراسان "المصدر السابق" ٢٠١/٤.

وحين نتأمل مناظراته نجد أنه كان ذا مكانة كبيرة عند الخاصة والعامة ، وكيف أنه كان يقابل بالثناء والتعظيم ، وأن مصنفاته ك"المُلَخَّص" و"الإشارات" و"المباحث المشرقية" كانت تدرس في تلك البلاد قبل أن يصل إليها كما حدث في "سمرقند"<sup>١</sup>، وهذا يجعلنا - والله أعلم - نشك في صحة ما ذكره القفطي وابن العبري عن المدعو داود الطيبي في وصف حال الرازي في بخارى.

وذكر الرازي أنه زار مدينة "طُوس" وأنزل في صومعة "الغزالي" رحمه الله واجتمع الناس عنده.

وبعد هذه الجولات اتصل الرازي بشهاب الدين الغوري صاحب "عَزَن" ، فبالغ في إكرامه

ثم اتصل بالسلطان محمد بن تَكُش ، وحظي عنده ونال أعلى المراتب<sup>٢</sup>.

وبعد أن طاف الرازي بكثير من مدن إيران وتركستان وأفغانستان وغيرها حَطَّ عصا الترحال في "هراة" ، وسكن الدار التي أهداها إليه خوارزم شاه<sup>٣</sup> .

### شيوخه:

إن معظم المصادر التي ترجمت للرازي - رحمه الله - اهتمت بذكر محاسنه والثناء العاطر عليه ، ولم تمدنا تلك المصادر إلا بعدد قليل من شيوخه وهم:

**الأول:** والده الإمام ضياء الدين عمر ، وقد سبق الحديث .

**الثاني:** الكمال السَّمْناني ، وهو أحمد بن زِرِّ بن كُم بن عقيل أبو نصر ، أبوه زر بكسر

١ فخر الدين الرازي "مناظرات فخر الدين الرازي" ص ٧.

٢ اليافعي "مرآة الجنان" مرجع سابق ٨/٤.

٣ "المصدر السابق نفسه" ص ٤٦٢ .

الرازي وجدده كم بضم الكاف<sup>١</sup>.

**الثالث:** المجد الجيلي ، وكان من الأفاضل العظاماء في زمانه ، وله تصانيف جلييلة<sup>٢</sup>.

هؤلاء هم شيوخ الرازي المشهورون ، ولم يعثر الباحث على شيوخ آخرين في الكتب التي ترجمت له ، ولعل ذكاهه الخارق ، وشغفه الشديد بقراءة الكتب ، والفترة المهمة التي قضاهها في حجر والده قد أغنته عن شد الرحال طالباً للعلم ، ولا يجد الباحث عذراً للذين ترجموا له من المتقدمين- رحمهم الله- فإنهم أفاضوا في ذكر مناقبه ومثالبه ، ولكنهم لم يحاولوا إعطاء صورة كاملة عن شيوخه مع أهمية ذلك.

#### تلاميذه:

كان الرازي مطمح طلاب العلم ، وكان التلاميذ يقصدونه من كل مكان ، وأن ما لا يقل عن ثلاثمائة تلميذ كانوا ملازمين له.

وكان الفخر إذا جلس إلى التدريس أدنى إليه كبار تلاميذه<sup>٣</sup>، وهم: القطب المصري، وزين الدين الكشي ، وشهاب الدين النيسابوري وأمثالهم ، ثم يليهم بقية التلاميذ.

١- **أما القطب المصري:** فهو إبراهيم بن علي بن محمد السلمي ، كان أصله مغربياً ، وإنما انتقل إلى مصر وأقام بها مدة ، ثم سافر بعد ذلك إلى بلاد العجم ، واستشهد بنيسابور<sup>٤</sup>.

٢- **وأما زين الدين الكشي:** فهو زين الدين عبد الرحمن بن محمد الكشي ، صاحب كتاب "حدائق الحقائق"<sup>٥</sup> .

١ السبكي "طبقات الشافعية"مراجع سابق ١٧/٦ .

٢ ابن أبي أصيبعة "عيون الأنباء"مرجع سابق ص٤٦٢ .

٣ "المصدر السابق نفسه" ص ٤٦٢ .

٤ " المصدر السابق نفسه" ص٤٧١ .

٥ حاجي خليفة" كشف الظنون " دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط ١٩٤٢م بدون رقم، ٦٣٣/١ .

٣- وأما شهاب الدين النيسابوري: فلم يعثر له الباحث على ترجمة فيما اطلع عليه.

ومن تلاميذه: أحمد بن الخليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى البرمكي ، قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس الخُوي ، وكان فقيهاً ، أصولياً ، متكلماً ، مناظراً ، دينياً ، توفي سنة ٦٣٧هـ<sup>١</sup>.

ومنهم أفضل الدين الخُونجي: أبو عبد الله محمد بن ناموار ، تميز في العلوم الحكيمة ، وأتقن الأمور الشرعية ، توفي سنة ٦٤٦هـ<sup>٢</sup>.

ومن تلاميذه كذلك : شمس الدين الخِسرُوشي ، عبد الحميد بن عيسى ، تميز في العلوم الحكيمة وحرر الأصول الطبيعية ، توفي سنة ٦٥٢هـ<sup>٣</sup>.

ومنهم الزكي بن الحسن المعروف بالبيلقاني ، أبو أحمد الشافعي الفقيه البارع المناظر، توفي عام ٦٧٦هـ<sup>٤</sup>.

ومنهم كذلك ابن عُنَيْن الشاعر، أبو المحاسن محمد بن نصر الله بن مكارم بن الحسن بن علي بن محمد بن غالب الأنصاري ، المعروف بابن عُنَيْن ، أصله من الكوفة وكان ظريفاً شاعراً حسن الأخلاق ، توفي سنة ٦٣١هـ<sup>٥</sup>.

ومنهم أثير الدين الأبهري ، ذكره ابن العبري في تأريخه<sup>٦</sup>.

---

١ شمس الدين الذهبي "العبر في خبر من غير"تح، أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ط ، ٢٢٩/٣ .

٢ "المصدر السابق" ٢٥٥/٣، وكذلك ابن أبي أصيبعة "عيون الأنباء" مصدر سابق ٦٤٦/١ .

٣ ابن أبي أصيبعة "عيون الانباء " مصدر سابق ٦٤٨/١ .

٤ الذهبي " العبر"مصدر سابق ٣٣٢/٣ .

٥ ابن كثير " البداية والنهاية " ٢٠٦/١٧، هجر للطباعة والنشر،مصر، ط:١٤١٩هـ ..

٦ ابن العبري"مختصر الدول" ٢٥٤/١ .



## المبحث الثالث : آثاره العلمية ووفاته:

### آثاره العلمية :

كان الإمام الرازي منهلاً عذباً يستقي منه طلاب العلم ، بل حظيت كتبه بحفاوة بالغة ، واهتمام متعاضم لم يتوفر لمعاصريه ، ولا لمن سبقوه.

ولقد أقبل الناس على كتبه ، واشتغلوا بها ، ورفضوا كتب الأقدمين<sup>١</sup> ، ولا تتعجب من ذلك فالرجل علامة وقته في كل العلوم<sup>٢</sup>.

والرازي- رحمه الله - مع تقديره لجهود العلماء السابقين ، كان لا يأخذ ما جاء عنهم من أول وهلة ، بل كان يتأمل وينتقد ، ويبحث عن الأخطاء حتى تخلو كتبه منها ، ومثال ذلك: نقده لكتابي الغزالي "شفاء العليل" و"المستشفى"<sup>٣</sup>

وتميز الرازي- في التأليف - بأسلوب يتميز عن أسلوب من سبقه<sup>٤</sup> ، وهو أسلوب لم يسبق إليه ؛ حيث إنه يذكر المسألة ويفتح باب تقسيمها ، وقسمة فروع ذلك التقسيم ، ويستدل بأدلة التقسيم ، فلا يثبُذُ منه عن تلك المسألة فرع له بها علاقة ، فانضبطت له القواعد ، وانحصرت معه المسائل.

وكان - رحمه الله - شغوفاً بالتأليف ، حتى كتب في كل علم تعلمه كتاباً أو أكثر ، ومصنفاته كثيرة جداً ذكر منها السبكي<sup>٥</sup> : "التفسير" و"المطالب العالية" و"نهاية العقول" و"الأربعين" و"المحصل" و"البيان" و"البرهان في الرد على أهل الزيغ والطغيان" و"المباحث العمادية" و"المحصول" و"عيون المسائل" و"إرشاد النظار" و"أجوبة المسائل البخارية" و"المعالم" و"تحصيل الحق" و"شرح الإشارات" و"شرح" الفصل" في النحو للزمخشري.

١ ابن خلكان "وفيات الأعيان" مصدر سابق ٢٤٩/٤ .

٢ ابن أبي أصيبعة "عيون الأنباء" مصدر سابق ص ٤٦٢ .

٣ فخر الدين الرازي "المناظرات" مصدر سابق ص ٤١ .

٤ الصفدي "الوافي بالوفيات" دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط ١ ، ٢٠٠٠م ، ١٧٧/٤ .

٥ السبكي "طبقات الشافعية" مصدر سابق ٨٧/٨ .

وذكر الصفدي<sup>١</sup> كتبًا أخرى لم يذكرها السبكي منها: "الخلق والبعث" و"تأسيس  
التقديس" و"المنتخب في أصول الفقه" وغيرها.

وكتب الرازي في علوم اللغة العربية ما يزيد عن عشرة كتب<sup>٢</sup>، وهي: "المحرر في  
دقائق أو حقائق النحو" و"مختصر الصحاح" و"مؤاخذات النحاة" و"مختصر إعجاز الإيجاز"  
و"البيان في المعاني" و"شرح ديوان المتنبي" و"شرح مقامات الحريري" وغيرها.

#### وفاته:

بعد مسيرة حافلة بالعطاء- لاقى الفخر فيها أذى جسيمًا- أن له أن يحط عصا  
الترحال في "هراة"، فاستقر فيها وسكن الدار التي أهداها إياه خوارزم شاه، وهناك لم يتركه  
خصومه، بل استمروا في كيدهم له والنيل منه، وهو يقابل ذلك بالصبر الجميل.

ومما يذكر في ذلك أن "الحشوية"<sup>٣</sup> كانوا يدفعون إليه وهو في مجالس وعظه<sup>٤</sup> رقاغًا  
فيها أنواع السيئات، وصاروا يضعونها على منبره، فإذا جاء قرأها.

واشتد عليه "الكرامية" خصوصًا بعد مجادلته لشيخهم ابن القدوة، فينال منهم وينالون  
منه، حتى قيل إنهم "سمّوه" فمات من ذلك يوم عيد الفطر سنة ٦٠٦ هـ<sup>٥</sup>.

وللرازي وصية مشهورة أملاها في شدة مرضه على تلميذه إبراهيم بن أبي بكر بن  
علي الأصفهاني، وذلك في يوم الأحد الحادي والعشرين من شهر المحرم سنة ست  
وستمائة، أوردها ابن أبي أصيبعة كاملة<sup>٦</sup>، ومنها: "يقول العبد الراجي رحمة ربه، الواصل  
بكرم مولاه، محمد بن عمر بن الحسين الرازي، وهو في آخر عهده بالدنيا، وأول عهده  
بالآخرة، وهو الوقت الذي يلين فيه كل قاسٍ، ويتوجه إلى مولاه كل آبقٍ، إني أحمد الله

١ الصفدي "الوافي بالوفيات" مرجع سابق ١٨٠/٤ .

٢ طه جابر العلواني "فخر الدين الرازي ومصنفاته" ص، ١٩٠، دار السلام للنشر والتوزيع، ط: ١٤٣١، ١ هـ ..

٣ طائفة ضلوا عن سواء السبيل يجرون آيات الله على ظاهرها. التهانوي "كشف اصطلاحات الفنون" ٦٧٨/١، مكتبة لبنان، بيروت، ط ١/١٩٩٦.

٤ السبكي "طبقات الشافعية" ٨٩/٨.

٥ اليافعي "مرآة الجنان" ٨/٤.

٦ ابن أبي أصيبعة "عيون الأنباء" ٤٦٨/١، وأوردها السبكي في طبقات الشافعية ٨٩/٨ .

بالمحامد التي ذكرها أعظم ملائكته في أشرف أوقات معارجهم ، ونطق بها أعظم أنبيائه في أكمل أوقات مشاهدتهم".

ومن كلامه في هذه الوصية قوله: " ولقد اختبرت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية، فما رأيت فيها فائدة تساوي الفائدة التي وجدتها في القرآن الكريم ؛ لأنه يسعى في تسليم العظمة والجلال بالكلية لله تعالى ، ويمنع عن التعمق في إيراد المعارضات والمناقضات" .

ومن تأمل هذه الوصية بطولها يرى - بجلاءٍ - صفاء عقيدة الرازي - رحمه الله - وحسن ظنه بربه تعالى ، وأنه ما أراد من مؤلفاته إلا نصرة الحق والرد على أهل البدع والأهواء.

## المبحث الرابع : الدراسات السابقة:

تيسّر للباحث الوقوف على دراستين تتعلقان بتفسير الرازي رحمه الله:

١- دراسة بعنوان : بعض القضايا النحوية في تفسير الرازي ،وهي بحث ماجستير إعداد الطالبة : سمية إدريس عوض ، وإشراف الدكتور عبد الرحيم سفيان ، وهي دراسة تناولت بعض القضايا النحوية ، وحاولت الباحثة تغطية معظم أبواب النحو .

وتختلف دراسة الباحث عن هذه الدراسة في أن الباحث لم يكن غرضه استقصاء معظم المسائل النحوية ، وإنما كان الغرض التركيز على نماذج كثر حولها الجدل، وطال فيها الجدل، والتي ، ثم إن الباحثة اكتفت بحشد المسائل لكل باب من أبواب النحو، ولم تفصل القول في كثير من المسائل ، ولم تتطرق الباحثة كذلك للجانب الصرفي في تفسير الرازي .

٢- و دراسة بعنوان : التأويل النحوي عند الفخر الرازي ، وهي بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير إعداد الطالب : أكرم نعيم عطوان ، وإشراف الدكتور: فاخر جبر مطر، وقُدّم البحث لجامعة الكوفة كلية الآداب عام ٢٠٠٨م.

وتختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحث في أنها دارت حول التأويل النحوي ، والذي يتعلق بصرف اللفظ عن ظاهرة وتوجيهه إلى معنى آخر ، وقد خصص صاحب هذه الدراسة مجالاً واسعاً للحذف عند الرازي ، وهذا ما لم يلتزمه الباحث .

# الفصل الثاني

## المسائل النحوية في الأسماء

المبحث الأول : المرفوعات

المبحث الثاني : المنصوبات

المبحث الثالث : المجرورات

## الفصل الثاني : المسائل النحوية في الأسماء

### المبحث الأول : المرفوعات :

المسألة الأولى : حذف المبتدأ أو الخبر في قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾

اختلف أئمة العربية في إعراب هذه الآية ، فمنهم من جعل الرفع على الابتداء ، والخبر محذوف ، ومنهم من جعل المبتدأ محذوفاً .

والرازي رحمه الله يختار الرفع على الابتداء والخبر محذوف ، قال<sup>٢</sup> : "قوله تعالى: ﴿

طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ كلام مستأنف محذوف الخبر ، تقديره : خير لهم ، أي : أحسن

وأمثل ، لا يقال: طاعة نكرة لا تصلح للابتداء ؛ لأننا نقول هي موصوفة يدل عليه قوله : ﴿

وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ فإنه موصوف فكأنه تعالى قال: "طاعة" مخصصة و"قول معروف" خير .

وقيل معناه قالوا : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي: قولهم أمرنا "طاعة وقول معروف" ، ويدل

عليه قراءة أبي : "يقولون طاعة وقول معروف".

والقول بحذف الخبر هو قول الخليل وسيبويه<sup>٣</sup> ، وفي باب "الأمر والنهي" خرج سيبويه

الآية على الوجهين ، قال<sup>٤</sup> : "قال الله تعالى جده : ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ فهو مثله ،

فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا خبره ، كأنه قال : أمري طاعة وقول معروف ، أو

يكون أضمر الخبر فقال : طاعة وقول معروف أمثل".

وهذان الوجهان من أبين الوجوه وأظهرها في تخريج هذه الآية .

١ سورة محمد ، الآية ٢١ .

٢ الرازي "التفسير الكبير" دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ م ، ٦٣/٢٨ .

٣ سيبويه "الكتاب" تح ، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٣ م ، ١٣٦/٢ .

٤ "المصدر السابق" ١٤١/١ .

وجعل الفراء قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ وصفا لقول الكفار قبل أن تنزل عليهم السورة ، فهؤلاء الكفار إذا أنزلت سورة وأمروا فيها بالقتال كرهوها ، فقال سبحانه : ﴿فَأُولَىٰ لَّهُمْ﴾<sup>٢</sup> أي لمن كرهها ، ثم وصف سبحانه قولهم قبل أن تنزل السورة فإنهم يقولون : سمع وطاعة.

وروى الفراء<sup>٣</sup> قولاً عن ابن عباس<sup>٤</sup> رضي الله عنه ، وفيه وقف ابن عباس في القراءة على قوله سبحانه: ﴿فَأُولَىٰ﴾ فتكون وعيداً لمن كره السورة المنزلة ، ثم يبتدئ بقوله: ﴿لَهُمْ﴾ فيصير الكلام : لهم طاعة وقول معروف ، فيكون استئناف الطاعة بلهم خطاب للمؤمنين.

وهذا القول ضعيف بسبب ضعف هذه الرواية عن ابن عباس رضي الله عنه. واستحسن الفراء<sup>٥</sup> كلام العرب ، وذلك أنهم إذا قيل لهم: افعلوا كذا وكذا قالوا : سمع وطاعة ، ولم يرد رحمه الله كلام ابن عباس .

ومن أضعف الأقوال في هذه الآية ما حكاه أبو حيان<sup>٦</sup> ، وهو أن تكون ﴿طَاعَةٌ﴾ صفة لـ "سورة" أي : فهي طاعة ، أي : مطاعة .

وهذا القول عند الألويسي ضعيف<sup>٧</sup> بحيث لا يُنْتَفَت إليه ، بسبب الفصل الكثير بين الصفة والموصوف في قوله تعالى<sup>٨</sup>: ﴿فَإِذَا أَنْزَلْنَا سُورَةً مُحْكَمَةً وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ

١ أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء "معاني القرآن" عالم الكتب ، لبنان ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م ، ٦٢/٣ .

٢ سورة محمد ، الآية ٢٠ .

٣ الفراء "معاني القرآن" ٦٢/٣ .

٤ ضعف هذا القول الطبري في "جامع البيان" تح، عبد الله بن عبد المحسن التركي ، هجر للطباعة والنشر ، مصر ، القاهرة ط ١ ، ٢٠٠١م ، ٢١١/٢ .

٥ الفراء "معاني القرآن" ٦٢/٣ .

٦ أبو حيان الأندلسي "البحر المحيط" تح، مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣م ، ٨١/٨ .

٧ شهاب الدين محمود الألويسي "روح المعاني" دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت ، بدون ط ، ٦٨/٢٦ .

٨ سورة محمد ، الآية ٢٠ .

الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ يُنظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ﴿ فبعد هذه الآية جاء قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ .

وهناك وجه آخر منسوب إلى ابن عباس<sup>١</sup> ومفاده : أن تكون ﴿ فَأَوْلَى ﴾ أفعال تفضيل مبتدأ و ﴿ لَهُمْ ﴾ صلته ، واللام بمعنى الباء ، و ﴿ طَاعَةٌ ﴾ خبر ، كأنه قيل : فأولى بهم من النظر إليك نظر المغشي عليه من الموت طاعة وقول معروف .  
وتعرض الرازي<sup>٢</sup> لسبب الابتداء بالنكرة ﴿ طَاعَةٌ ﴾ فجعلها موصوفة ؛ فكأنما قيل : طاعة مخصصة .

ويمكن القول أن ﴿ طَاعَةٌ ﴾ نكرة معطوفة على ما فيه مسوغ وهو قوله ﴿ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ .

وقال أبو حيان<sup>٣</sup> في معرض حديثه عن مسوغات الابتداء بالنكرة : " أو معطوفا على ما فيه مسوغ : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ أي : أمثل " .

وقال ابن مالك<sup>٤</sup> : " ومثال الابتداء بنكرة لأجل العطف عليها قوله تعالى : ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ ﴾ على أن يكون التقدير : طاعة وقول معروف أمثل ، أو نحو ذلك " .

**المسألة الثانية : هل الأصل في الرفع الفاعل أم المبتدأ ؟**

وافق الرازي الخليل رحمه الله فيما نسب إليه من أن الأصل في الرفع هو الفاعل خلافاً لسيبويه ، قال<sup>٥</sup> : " قال الخليل : الأصل هو الفاعل ، والبواقي مشبهة به ، وقال سيبويه : الأصل هو المبتدأ ، وقال الأخفش : كل واحد منهما أصل بنفسه .

١ الألويسي "روح المعاني" ٦٨/٢٦ ، وعلي بن محمد البغدادي الخازن " ليلاب التأويل " دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٤م ، ١٤٦/٤ .

٢ الرازي " التفسير الكبير " ٦٣/٢٨ .

٣ أبو حيان الأندلسي " ارتشاف الضرب " تح ، رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨م ، ١١٠٠/٣ .

٤ جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك " شرح التسهيل " تح ، عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي ، دار هجر ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٠ ، ٢٩٢/١ .

٥ الرازي " التفسير الكبير " ١٣٧/١ .



واحتج الخليل بأن جعل الرفع أصلاً للفاعل أولى من جعله إعراباً للمبتدأ ، والأولوية تقتضي الأولوية ، بيان الأول: أنك إذا قلت : ضرب زيد بكر ، بإسكان المَهْمَلَتَيْن لم يُعرف أن الضارب من هو والمضروب من هو ، أما إذا قلت : زيد قام بإسكانهما عرفت من نفس اللفظتين أن المبتدأ أيهما والخبر أيهما ، فثبت أن افتقار الفاعل للإعراب أشد ، فوجب أن يكون هو الاصل" .

ثم ذكر الرازي حجة سيبويه من أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية وجعلها دليلاً للخليل ، قال <sup>١</sup> : "وحجة سيبويه أنا بينما أن الجملة الاسمية مقدمة على الجملة الفعلية ، فإعراب الجملة الاسمية يجب أن يكون مقدماً على إعراب الجملة الفعلية ، والجواب : أن الفعل أصل في الإسناد إلى الغير ، فكانت الجملة الفعلية مقدمة ، وحينئذ يصير هذا الكلام دليلاً للخليل" .

قال السيوطي <sup>٢</sup> : "اختلف في أصل المرفوعات ، فقيل : المبتدأ ، والفاعل فرع عنه ، وعُزِيَ إلى سيبويه ، ووجهه أنه مبدوء به في الكلام ، وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر ، والفاعل تزول فاعليته إذا تقدم ، وقيل : الفاعل أصل والمبتدأ فرع عنه ، وعُزِيَ للخليل ، ووجهه أن عامله لفظي ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنوي" .

واختار الرضى أن يكون المبتدأ والخبر أصلين في الرفع كالفاعل ، وليساً بمحمولين في الرفع عليه ، وهو مذهب الأخفش ، قال الرضى <sup>٣</sup> : "ولا دليل إلى ما يُعزَى إلى الخليل من كونها فرعين على الفاعل في الرفع ، ولا على ما يُعزَى إلى سيبويه من كون المبتدأ أصل الفاعل في الرفع ، وعلى التقرير المذكور التمييز والحال والمستثنى الفضلة أصول في النصب كالمفعول وليست بمحمولة عليه كما هو مذهب النحاة" .

١ الرازي "التفسير الكبير" ١/١٣٧ .

٢ السيوطي "معجم الهوامع" تح ، عبد السلام محمد هارون ، عبد العال سالم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٩٩٢م ، ٤/٢ .

٣ الرضى الاسترأبادي "شرح كافية ابن الحاجب" تح ، يحيى بشير مصري ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ١ ، ١٩٩٣م ، ٥٨/١ .

وهذه المسألة من المسائل التي لا راجح فيها ولا مرجوح ؛ لافتقار كل مذهب إلى ما يؤيده من السماع ، وهو خلاف لا يجدي فائدة كما قال أبو حيان<sup>١</sup>.

### المسألة الثالثة : هل يجوز تعدد الخبر ؟

منع الرازي تعدد الخبر للمبتدأ وذلك عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾

قال<sup>٣</sup> : "من النحويين من قال: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ خبران لمبتدأ واحد ، وهذا ضعيف" .

وجعل "الغفور الودود" صفتين لله تعالى فقال<sup>٤</sup> : "فذكر من صفات جلاله وكبريائه خمسة ، أولها: الغفور وثانيها : الودود" .

والقول بتعدد الخبر هو قول جمهور النحاة ، قال سيبويه<sup>٥</sup> - في باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة - : "وذلك قولك : هذا عبد الله منطلق ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عن يوثق به من العرب .

وزعم الخليل . رحمه الله . أن رفعه يكون من وجهين : فوجه : أنك حين قلت : هذا عبد الله أضمرت هذا أو هو ، كأنك قلت : هذا منطلق أو هو منطلق ، والوجه الآخر: أن تجعلهما جميعاً خبراً لهذا كقولك : هذا حلٌّ حامضٌ" .

وقال ابن هشام<sup>٦</sup> : " والأصح جواز تعدد الخبر نحو: زيدٌ شاعرٌ كاتبٌ ، والمانع يدعي

تقدير هو للثاني ، أو أنه جامع للفتين ، لا الإخبار بكل منهما" .

ومذهب الجمهور هذا هو الذي ذكره ابن مالك في الخلاصة<sup>٧</sup> قال:

**وأخبروا باثنين أو بأكثرًا \*\*\* عن واحدٍ كهم سرّاً شعراً**

١ السيوطي " مع الهوامع "مرجع سابق ٤/٢ .

٢ سورة البروج ، الآية ١٤ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ١٢٤/٣١ .

٤ " المصدر السابق نفسه " .

٥ سيبويه " الكتاب "مرجع سابق ٨٣/٢ .

٦ ابن هشام الأنصاري " أوضح المسالك " المكتبة العصرية ، بيروت ، د.ط ، ١/٢٢٨ .

٧ ابن عقيل " شرح ألفية ابن مالك " دار الطلائع/القاهرة ، د . ط ، ١/١١٩ .

وما ذكره ابن مالك وغيره من جواز تعدد الخبر هو الراجح ، ويؤيد ذلك ما ورد في كتاب الله تعالى وفي لسان العرب ، فمن القرآن قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ حيث قرأ الأعمش: "وهذا بعلي شيخ" ، قال ابن جني<sup>٢</sup> - بعد حكايته لقراءة الأعمش مبيئاً وجوه إعراب هذه الآية :- "والرابع: أن يكون 'بعلي' و'شيخ' جميعاً خبراً عن هذا ، كقولك : هذا حلو حامض ، أي : قد جمع الحلاوة والحموضة ، وكذلك هذا أي : قد جمع البعولة والشيخوخة".

ومن الآيات قوله تعالى<sup>٣</sup> : ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ فصم وبكم وعمي كلها أخبار لمبتدأ محذوف تقديره هم .  
ومن كلام العرب قول الشاعر<sup>٤</sup> :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي \*\*\* مَقِيظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي

فقد جاءت فيه ثلاثة أخبار للمبتدأ "فهذا" وهي: مَقِيظٌ وما بعده.  
ومن الشواهد كذلك قول عبد الرحمن بن حسان بن ثابت<sup>٥</sup> :

وَأَنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ \*\*\* مَنَاطُ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ نَجُومُهَا

قال ابن الشجري<sup>٦</sup> : " فيحتمل أن يكون "كما قد علمتم" خبر اسم إن و"مناط الثريا" خبراً ثانياً ثانياً و"قد تعلت نجومها" خبراً ثالثاً على أن تعود الهاء إلى "بني حرب" جاء بثلاثة أخبار " .  
ومن ذلك قول الشاعر<sup>٧</sup> :

١ سورة هود ، الآية ٧٢ .  
٢ أبو الفتح عثمان بن جني " المحتسب " تح ، علي النجدي ، وعبد الفتاح إسماعيل ، مصر ، مطابع الاهرام ، ط ٢ ، د.ت ، ١/٣٢٥ .  
٣ سورة البقرة ، الآية ١٧١ .  
٤ البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يعرف قائلها ، سيبويه " الكتاب " ٨٤/٢ . ومنسوب لرؤية في ديوانه ، تح ، ولیم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، د. ط ، ص ١٩١ . والشاهد فيه : جاء بثلاثة أخبار للمبتدأ هذا . والبيت : كساء غليظ  
٥ هكذا نسبه ابن الشجري هنا لـ عبد الرحمن بن حسان ، ونسبه سيبويه للأحوص الأنصاري ، ولم أجده في ديوانه . سيبويه "الكتاب" ١/٤١٣ . والشاهد فيه ورود ثلاثة أخبار لاسم إن .  
٦ ابن الشجري " أمالي ابن الشجري " مطبعة المدني ، ط ١/١٩٩٢ ، ٢/٥٨٥ .  
٧ البيت لـ حميد بن ثور في ديوانه ، تح ، عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ط ١٩٦٥ م ، ص ١٠٥ . والشاهد فيه : الإخبار عن

يَنَامُ بِإِحْدَى مُقَلَّتَيْهِ وَيَتَّقِي \*\*\* بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمٌ

وهكذا يظهر للباحث ضعف مذهب الرازي في منعه لتعدد الخبر ، حيث أن الشواهد على ذلك كثيرة مستفيضة .

### المسألة الرابعة : الخلاف في رافع خبر "إنَّ":

إن وأخواتها من نواسخ الحرفية الداخلة على المبتدأ والخبر ، فتتصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، أو يظل الخبر مرفوعاً لا تؤثر فيه .  
وقد تتصب "إنَّ" المبتدأ والخبر معاً كقوله<sup>١</sup> :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحَ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنَّ \*\*\* خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا

وفي الحديث<sup>٢</sup> : " إن قعرَ جهنمَ سبعين خريفاً " .

وقد حُرِّجَ البيت على الحالية وأن الخبر محذوف ، أي : تلقاهم أسداً ، والحديث على أن القعر مصدر "قعرت البئر" إذا بلغت قعرها ، و"سبعين" ظرف ، أي : إن بلوغ قعرها يكون في سبعين عاماً .

والقول بأن "إنَّ" ناصبة للمبتدأ والخبر هو قول بعض الكوفيين<sup>٤</sup> ، لكن الجمهور على خلافه .

### الخلاف في رافع خبر إن :

دار في هذه المسألة سجال طويل بين الكوفيين والبصريين ، مع أن هذا الجدل لا طائل من ورائه ؛ إذ أن الخبر يظل مرفوعاً على كل حال .  
تناول الرازي هذه المسألة بشيء من التفصيل ، ومن خلال التأمل في كلامه فإنه يرجح مذهب الكوفيين القائل بعدم تأثير إن في الخبر .

١ واحد وهو قوله "هو" بخبرين "يقظان نائم" أو "يقظان هاجع" كما في رواية الديوان .

٢ البيت لعمر بن أبي ربيعة ، المرادي "الجنى الداني" ٣٩٤/١ ، ولم أجده في ديوانه . والشاهد فيه نصب إن للمبتدأ والخبر معاً .

٣ مسلم بن الحجاج النيسابوري "صحيح مسلم" تح ، نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١ ، ٢٠٠٦م ، ص ١١٢ .

٤ الدماميني "شرح مغني اللبيب" مرجع سابق ١/١٥١ .

٤ المرادي "الجنى الداني" مرجع سابق ص ٣٩٤ .

قال الرازي<sup>١</sup>: " قال البصريون : هذا الحرف ينصب الاسم ويرفع الخبر، وقال الكوفيون: لا أثر له في رفع الخبر بل هو مرتفع بما كان مرتفعاً به قبل ذلك" .  
رأي البصريين :

يرى البصريون<sup>٢</sup> أن هذه الحروف تشبه الأفعال شبيهاً تاماً ، والفعل له تأثير في الرفع والنصب ، فهذه الحروف يجب أن تكون كذلك.  
ومشابهة "إنَّ" للأفعال من خمسة أوجه هي:

الأول: أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع :أنها تدخلها نون الوقاية نحو: "إِنِّي وكَأَنِّي" كما تدخل على الفعل نحو: "أعطاني وأكرمني" وما أشبه ذلك، والخامس: أن فيها معنى الفعل ، فمعنى "إِنَّ وَأَنَّ حَقَّقْتُ ، ومعنى "كَأَنَّ شَبَّهْتُ ، ومعنى "لَكَنَّ" اسْتَدْرَكْتُ ، ومعنى "ليت" تمنيت، وهكذا.

وقال سيبويه<sup>٣</sup>: "وزعم الخليل أنها عملت عملين: الرفع والنصب ، حين قلت : كأن أخاك زيداً، إلا أنه ليس لك أن تقول : كأن أخوك عبد الله ، تريد: كأن عبد الله أخوك، لا تتصرف تصرف الأفعال ، ولا يضم فيها المرفوع كما يضم في "كان" فمن ثم فرقوا بينهما كما فرقوا بين "ليس" و"ما" فلم يجروها مجراها ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بالأفعال " .

ومما يستطرف هنا ذكر ذلك الحوار الذي جرى بين أبي عثمان المازني وجماعة من نحوي الكوفة ، وحكى الحوار الزجاجي<sup>٤</sup> قائلاً: " قالوا: إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ، زيد ابتداءً وقائم

١ الرازي " التفسير الكبير " ٤٠/٢ .

٢ " المصدر السابق " ٤٠/٢ .

٣ سيبويه " الكتاب " ١٣١/٢ .

٤ أبو القسم الزجاجي " مجالس العلماء "تح، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ٢، ١٩٩٩م ، ص، ١٠٣.

خبره . قالوا : فإذا قلت : إن زيدًا قائمٌ ، عملت "إنَّ" في الابتداء وبقية الخبر على حاله ؛ لأن "إنَّ" لا تعمل في الخبر، فخيرها خبر الابتداء . وهذا مذهب الكسائي .

قال أبو عثمان : هذا خطأ . ثم سألهم فقال : أخبروني عن "إنَّ" لم نصبت عندهم؟ قالوا: لأنها مشبهة بالفعل . قال لهم : فإذا قلتم : إن زيدًا قائمٌ ، زيد عندهم إنه ماذا؟ قالوا : عندنا أنه مفعول مقدم . قال : فما الفعل فيه؟ قالوا: إنَّ . قال: فبين "إنَّ" وبين "قادم" سبب؟ قالوا : لا . قال : فهل رأيتم فعلا قط نصب ولم يرفع شيئًا؟ قالوا: هذا محال ؛ لأن الفعل إذا لم يرفع خلا من الفاعل ، قال : فالشيء إذا شبه بالفعل فلا ينبغي أن ينصب فقط ولا يرفع؛ لأنه إن كان كذلك فليس هو مشبهًا بفعل؛ لأنه لا فعل في الكلام نصب ولم يرفع .

### رأي الكوفيين:

يرى الكوفيون<sup>١</sup> أن الأصل في هذه الحروف أنها لا تنصب الاسم، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، ولذلك فهي فرع عليه ، والفرع دائمًا يكون أضعف من الأصل ، فينبغي ألا تعمل هذه الحروف في الخبر بناءً على هذا القياس، وإلا فإن ذلك يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع وهذا لا يجوز .

وهذه الحروف عندهم ضعيفة جدًا لذلك يبطل عملها بأدنى شيءٍ يعترضها كقولهم: "إنَّ بكَ يكفلُ زيدٌ"<sup>٢</sup> كأنها رضيت بالصفة لضعفها ، وقد رُوي أن ناسًا قالوا: "إنَّ بكَ زيدٌ مأخوذٌ" فلم تعمل إن لضعفها .

ووافق السُّهَيْلي<sup>٣</sup> الأندلسي الكوفيين ، قال: " ولو كان هذا حكمها فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه ، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارًا لتشبثها بالجملة ، وكذا يُتوهم انقطاعها عنها ، وكان عملها نصبًا؛ لأن المعاني التي تضمنتها لو لُفِظَ بها لنصبت ، نحو: التوكيد ، والترجي ، والتمني ، فإنها

١ ابن الأثير " الإنصاف " مرجع سابق/ ١٤٦ .

٢ "المرجع السابق" ١/ ١٤٦ .

٣ عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي " نتائج الفكر " تح، عادل أحمد، الشيخ علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م ، ص ٢٣٤ .

معانٍ في نفس المتكلم تقديرها: أوكد وأتمنى ، وليست هذه المعاني مضافة إلى الاسم المخبر عنه ؛ فإن "زيداً" من قوله : "إنَّ زيداً" و"ليت زيداً" لم يؤكد شيئاً ولا تمناه؛ ولكن الحديث هو المؤكّد أو المتمنّى ، فكان عملها نصباً بهذا وبقي الآخر مرفوعاً لم يعمل فيه .

ووقف الباحث في موضع آخر من تفسير الرازي على ترجيحه الواضح لمذهب الكوفيين<sup>١</sup>، وذلك عند حديثه عن إعراب "الصَّابِئُونَ" ، حيث تحدث عن قول الفراء المتعلق بضعف "إنّ" عن العمل ، وعدّه أولى وأحسن من مذهب البصريين .

ويرى الباحث أن الأصوب في هذه المسألة هو مذهب البصريين ؛ أن "إنّ" وأخواتها شابته الفعل المتعدي، فعملت عمله نصباً ورفعاً، وليس معنى ذلك مماثلتها للأفعال تماماً في كل شيء ، وإنما بلغت المشابهة درجة قوية من وجوه متعددة ؛ لذلك استحقت هذا العمل .

أما ما قاله الكوفيون: من أن عملها في الخبر يؤدي للتسوية بينها وبين الأفعال ، فليس بشيء ؛ إذ إن اسم الفاعل عمل لشبهه بالفعل ، ومع ذلك يكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ، تقول: الفارسُ ناهبٌ جوادهُ الارضَ ، كما تقول: نهب الجوادُ الأرضَ .

---

١ الرازي " التفسير الكبير " ٥٥/١٢ .

## المسألة الخامسة: إعراب قوله تعالى<sup>١</sup>: ﴿سَلَّمَ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَجِيمٍ﴾

اختلف أهل النحو في إعراب كلمة "سلام" ، وذكر الرازي<sup>٢</sup> ثلاثة أوجه تجوز في

رفعها:

**الوجه الأول** : أن تكون "سلام" بدل مما "يَدْعُونَ" ، كأنه تعالى لما قال " لَهُمْ مَا يَدْعُونَ " بينه ببديله ، فقال : لهم سلام ، فيكون المعنى كالمبتدأ الذي خبره جار ومجرور ، كما يقال : "في الدار رجلٌ" و "لزيد مالٌ" ، وإن كان في النحو ليس كذلك ، بل هو بدل ، وبديل النكرة من المعرفة جائز ، فتكون "ما" بمعنى الذي معرفة ، وسلام نكرة ، ويحتمل على هذا أن يقال : ما في قوله تعالى : " مَا يَدْعُونَ " لا موصوفة ولا موصولة بل هي نكرة تقديره : لهم شيء يدعون ، ثم بين بذكر البديل فقال "سلام" .

وهذا الوجه . أي جعل سلام بدلا مما يدعون . قاله الزمخشري<sup>٣</sup> ، وحكى أبو حيان<sup>٤</sup> ما اختاره الزمخشري ولم يعترض عليه.

وجعل ما بمعنى الذي - في هذه الآية - وسلام بدلا منها هو من باب بدل النكرة من المعرفة ، وهو جائز ، قال الزمخشري<sup>٥</sup> : "وليس بمشروط أن يتطابق البديل والمبدل منه تعريفاً وتكثيراً ، بل لك أن تبدل أي النوعين شئت من الآخر" .

**الوجه الثاني**: أن يكون "سلام" خبر لـ "ما يدعون" ، قال الرازي<sup>٦</sup> : "وثانيها: سلام خبر ما ، ولهم لبيان الجهة ، تقديره : ما يدعونه سالم لهم ، أي : خالص ، والسلام بمعنى السالم الخالص ، أو السليم ، يقال : "عبدٌ سلامٌ" ، أي : سليم من العيوب ، كما يقال : لزيد الشرفُ متوفرٌ ، والجار والمجرور يكون لبيان من له ذلك ، والشرف هو المبتدأ ومتوفر خبره" .

١ سورة يس ، الآية ٥٨ .

٢ الرازي " التفسير الكبير " ٩٤/٢٦ .

٣ الزمخشري " الكشاف " دار المعرفة ، بيروت ، ط ٣ ، ٢٠٠٩م ، ص ٨٧٦ .

٤ أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٣٢٧/٧ .

٥ ابن يعيش " شرح المفصل " دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ٢٠٠١م ، ٢٦٥/٢ .

٦ الرازي " التفسير الكبير " ٩٤/٢٦ .



وحكى هذا الوجه السَّمِين الحلبى<sup>١</sup>، والزمخشري<sup>٢</sup>، واختاره الطبري ونسبه لبعض نحوي الكوفة قائلًا<sup>٣</sup>: "والذي هو أولى بالصواب - على ما جاء به الخبر عن محمد بن كعب القرظي - أن يكون "سلامٌ" خبرًا لقوله "ولهم ما يدعون" فيكون معنى ذلك: ولهم فيها ما يدعون، وذلك هو سلام من الله عليهم بمعنى: تسليم من الله، ويكون "سلامٌ" ترجمة عما يدعون".

### الوجه الثالث: أن يكون "سلام" مبتدأ وخبره محذوف:

قال الرازي<sup>٤</sup>: "وثالثها: قوله تعالى "سلامٌ" منقطع عما تقدم، وسلام مبتدأ وخبره محذوف تقديره: سلام عليهم، فيكون ذلك إخبارًا من الله تعالى في يومنا هذا، كأنه تعالى حكى لنا وقال: "إن أصحاب الجنة اليوم في شغل" ثم لما بين كمال حالهم قال: سلام عليهم، وهذا كما في قوله تعالى<sup>٥</sup>: ﴿سَلَامٌ عَلَى نُوحٍ﴾ و﴿وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>٦</sup>، فيكون الله تعالى أحسن إلى عباده المؤمنين كما أحسن إلى عباده المرسلين، وهذا وجه وجه مبتكر جيد ما يدل عليه منقول، أو نقول تقديره: سلام عليكم، ويكون هذا نوع من الالتفات، حيث قال لهم: كذا وكذا ثم قال: سلام عليكم".

واختار الشيخ ابن عاشور<sup>٧</sup> جعل "سَلَامٌ" مبتدأ، وهو عنده منكَرٌ للتعظيم، والخبر محذوف لنيابة المفعول المطلق "قولاً" عنه.

١ السمين الحلبى " الدر المصون "مرجع سابق ٢٧٩/٩ .

٢ الزمخشري " الكشاف "مرجع سابق ص، ٨٩٧ .

٣ الطبري " جامع البيان "مرجع سابق ٤٦٧/١٩ .

٤ الرازي " التفسير الكبير " ٩٤/٢٦ .

٥ سورة الصافات، الآية ٧٩ .

٦ سورة الصافات، الآية ١٨١ .

٧ ابن عاشور " التحرير والتنوير " الدار التونسية للنشر، تونس، ط، ١٩٨٤م، ٤٤/٢٣ .

والقول : إن "سلام" مبتدأ خبره محذوف ذكره كثير من المفسرين ، واختلفوا في تقدير الخبر ، فقدر أبو حيان<sup>١</sup> الخبر بالفعل الناصب لـ "قولا" أي : سلام يقال قولا ، أو يكون التقدير : عليكم محذوفاً ، أي : سلام عليكم قولا من رب رحيم .

وقيل<sup>٢</sup> : إن "سلام" مبتدأ وخبره "مِنْ رَبِّ" .

ويرى الباحث : أن الأولى بالصواب هو ما ذكره الطبري ورجحه من أن "سلام" خبر لـ "مَا يَدْعُونَ" ، ويؤيد اختياره آثاراً رواها عن محمد بن كعب القرظي .

أما إعراب "قولا" فالجمهور على أنه مفعول مطلق ، قال ابن جني<sup>٣</sup> : " ونصب قولا على المصدر ، أي : قال الله ذلك قولا ، أو يقال ذلك قولا" .

ويرى الزمخشري<sup>٤</sup> أن الأوجه هنا أن ينتصب قولا على الاختصاص .

١ أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٣٢٧/٧ .

٢ السمين الحلبي " الدر المصون " مرجع سابق ٢٧٩/٩ .

٣ ابن جني " المحتسب " مرجع سابق ٢١٥/٢ .

٤ الزمخشري " الكشاف " مرجع سابق ص ٨٧٦ .

المسألة السادسة: **الخلاف في العطف على الضمير المرفوع المتصل في قوله تعالى<sup>١</sup> :**

سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴿

تتعلق هذه المسألة "بعطف النسق" وعطف النسق والتوكيد والبذل من التوابع ، والتوابع كلمات لا تقع موقع الأركان الأساسية في الجملة ، لذلك الإعراب لا يقع عليها بذاتها ، وإنما هي تابعة لما يسبقها .

ومسألتنا هذه تتعلق بعطف النسق ، وهذا العطف قال عنه الجرجاني<sup>٢</sup> : " العطف تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة<sup>٣</sup> ، مثل : قام زيدٌ وعمرو ، فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد " .

والعطف على الضمائر منه ما هو متَّفَقٌ عليه ، ومنه ما اختلف فيه أئمة العربية ، قال ابن الناظم<sup>٤</sup> : " الضمير ينقسم إلى بارز ومستتر ، والبارز ينقسم إلى منفصل ومتصل .

أما الضمير المنفصل فكالظاهر في جواز عطفه والعطف عليه من غير ما شرط ، تقول : زيدٌ وأنت متفقان ، وأنا وعمر مُقيمان ، ولا تصحبُ إلا خالدًا وإيَّاي ، وإنما رأيتُ إيَّاك ويشراً .

وأما المتصل : فإما مرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور ، فإن كان مرفوعاً فهو والمستتر سواء ، في أنه لا يَحْسُنُ العطف عليهما إلا مع الفصل " .

إذا فمن مسائل هذا الباب **المختلف حولها : العطف على الضمير المرفوع المتصل ، وهي موضع خلاف بين البصريين والكوفيين .**

١ سورة الأنعام ، الآية ١٤٨ .

٢ الشريف الجرجاني " معجم التعريفات" تح ، محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة بدون ط ، ص ١٥٧ .

٣ حروف العطف هي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وإما ، وأم ، ويل ، ولا ، ولكن .

٤ ابن الناظم " شرح ألفية ابن مالك " مرجع سابق ، ص ٣٨٥ .

## رأي الإمام الرازي والبصريين :

وافق الإمام الرازي في هذه المسألة البصريين ، قال<sup>١</sup> : " زعم سيبويه : أن عطف الظاهر على المضمر المرفوع قبيح ، فلا يجوز أن يُقال : قمتُ وزيدٌ ، وذلك لأن المعطوف عليه أصل ، والمعطوف فرع ، والمضمر ضعيف ، والمُظهر قوي ، وجعلُ القوي فرعاً للضعيف لا يجوز .

إذا عرفت هذا الأصل فنقول : إن جاء الكلام في جانب الإثبات ، وجب تأكيد الضمير ، فنقول : قمتُ أنا وزيدٌ ، وإن جاء في جانب النفي قلت : ما قمتُ ولا زيدٌ .

إذا ثبت هذا فنقول : قوله : ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا﴾ فعطف قوله : " ءَابَاؤُنَا " على الضمير في قوله : " مَا أَشْرَكْنَا " إلا أنه تَخَلَّلَ بينهما كلمة "لا" فلا جرم حسن هذا العطف " .

ثم حكى الرازي إشكالاً عن تأخر حرف العطف عن اللفظة المؤكدة ، فقال<sup>٢</sup> : " قال في جامع الأصفهاني : إن حرف العطف يجب أن يكون متأخراً عن اللفظة المؤكدة للضمير ، حتى يحسن العطف ويندفع المحذور المذكور من عطف القوي على الضعيف ، وهذا المقصود إنما يحصل إذا قلنا : " ما أشركنا نحنُ ولا آباؤنا " حتى تكون كلمة "لا" مقدمة على حرف العطف ، أما ههنا حرف العطف مقدم على كلمة "لا" وحينئذٍ يعود المحذور المذكور .

فالجواب : أن كلمة "لا" لما أُدخِلت على قوله "ءَابَاؤُنَا" كان ذلك موجباً إضمار فعل هناك ، لأن صرف النفي ذوات الآباء محال ، بل يجب صرف هذا النفي إلى فعل يصدر

١ الرازي " التفسير الكبير " ٢٤٠/١٣ .

٢ "المصدر السابق " ٢٤٠/١٣ .

منهم ، وذلك هو الإشراك ، فكان التقدير : ما أشركنا ولا أشرك أبأؤنا ، وعلى هذا التقدير فالإشكال زائل " .

والاعتراض الذي ذكره الرازي ، وردَّ عليه ، والذي مفاده : أن الفاصل يجب أن يتقدم على حرف العطف ، ففي هذه الآية كان يجب أن تتقدم "إلا" على حرف العطف ، هذا الاعتراض منسوبٌ لأبي علي الفارسي ، وهو يوافق الكوفيين في هذه المسألة ، قال الزجاج<sup>١</sup> : " كما جاء<sup>٢</sup> : ﴿ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا ءَابَاؤُنَا ﴾ فعطف "ءَابَاؤُنَا" على الضمير الذي في "أَشْرَكْنَا" قال : ولم يؤكد ، فكذا هنا .

فإن قلت : إن "لا" يقوم مقام التأكيد ، فقد قال في الجواب : إنما يقوم "لا" مقام التأكيد إن كانت قبل الواو ، فأما إذا جاءت بعد الواو لم تقم مقام التأكيد ، ألم تر أن التأكيد في الآي التي تلونا قبل الواو نحو<sup>٣</sup> : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتِ وَزَوْجُكَ ﴾ ، وقوله<sup>٤</sup> : ﴿ فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ ﴾ . والرازي هنا يوافق البصريين في منعهم العطف على الضمير المرفوع المتصل ، وإن وُجد هذا العطف فهو محمول عندهم على ضرورة الشعر ، لذلك قال سيبويه<sup>٥</sup> : " وأما ما يقبَحُ أن يشركه المظهر فهو المضمَر في الفعل المرفوع ، وذلك قولك : فعلتُ وعبدُ الله ، وأفعلُ وعبدُ الله .

وزعم الخليل : أن هذا إنما قبَح من قبَل أن هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل ، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يُغيّر الفعل عن حاله إذا بعد منه " .

ويُسْتَحْسَنُ عند البصريين وجود مؤكِّدٍ بين الضمير والمعطوف ، أو وجود ما يمكن أن يكون عوضاً عن التوكيد .

١ الزجاج " إعراب القرآن " تح ، إبراهيم الأبياري ، دار الكتب الإسلامية ، بدون ط ، ٦٠١/١ .

٢ سورة الأنعام ، الآية ١٤٨ ،

٣ سورة البقرة ، الآية ٣٥ .

٤ سورة هود ، الآية ١١٢ .

٥ سيبويه " الكتاب " مصدر سابق ٣٧٨/٢ .

قال ابن عصفور<sup>١</sup> : " فأما ضمير الرفع المتصل فلا يُعطف عليه إلا بعد تأكيده بضمير رفع مثله منفصل ، أو بطول يقوم مقام التأكيد ، فمثال العطف عليه بعد التأكيد قوله تعالى : ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ ﴾ فـ "أنت" تأكيد للضمير المُستتر في "اسْكُنْ" و "زَوْجُكَ" معطوف على ذلك الضمير المستتر .

والطول القائم مقام التأكيد هو أن يقع قبل حرف العطف والمعطوف معمول للعامل في الضمير المعطوف عليه ، أو يقع بعد حرف العطف "لا" ، فمثال الفصل بمعمول العامل في الضمير المعطوف عليه قوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكَ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾ وَمَلَائِكَتُهُ " معطوف على الضمير الذي في "يُصَلِّي" فلم تحتج إلى تأكيد لطول الكلام بـ "عَلَيْكُمْ" الذي هو معمول لـ "يُصَلِّي" العامل في الضمير المعطوف عليه "المَلَائِكَةُ" .

**مذهب الكوفيين :**

يُجيز الكوفيون العطف على الضمير المرفوع المتصل ، واحتجوا على صحة مذهبهم بشواهد<sup>٣</sup> من القرآن الكريم ، ومن الشعر .

فمن هذه الأدلة قوله تعالى<sup>٤</sup> : ﴿ ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ فعطف "هو" على الضمير المرفوع المُستكن في "استوى" ، والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق . ومن شواهدهم كذلك قول عمر بن أبي ربيعة<sup>٥</sup> :

**قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى \*\*\* كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعْسِفْنَ رَمَلَا**

فعطف "زُهْرٌ" على الضمير المرفوع في "أَقْبَلْتُ" .

١ ابن عصفور " شرح الجمل " مرجع سابق ١/١٩٩ .

٢ سورة الأحزاب ، الآية ٤٣ .

٣ ابن الأثيري " الإنصاف " ٢/٣٨٩ .

٤ سورة النجم ، الآية ٦ - ٧ .

٥ البيت لـ عمر بن أبي ربيعة في ديوانه، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦، ص ٣٠٥ . والشاهد فيه عند الكوفيين : عطف "زهر" على الضمير في "أقبلت" و "زهر" فتيات بيضاوات ، "تهادى" تتهادى ، و"نعاج الملا" بقرا الوحش المنسوب لذلك المكان "تعسفن" يسرن بصعوبة .

ومن شواهدهم قول جرير<sup>١</sup> :

وَرَجَا الْأَخِيْطُلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ \*\*\* مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لِيْنَآلَا

فعطف " وأبُّ" على الضمير المرفوع في "يَكُنْ" ، فدل هذا على جواز هذا النوع من العطف.

---

١ البيت لجرير في ديوانه من قصيدة يهجو فيها الأخطل ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ط ١٩٨٦م، ص ٣٦٢ . والشاهد في البيت عطف "أب" على الضمير المرفوع في "يكن" .

المسألة السابعة: هل يمكن أن يتقدم الضمير لفظاً ومعنى ؟

الأصل ألا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة ، وقد يعود ، وذلك إذا كان الضمير مبهماً محتاجاً إلى تفسير ، وذلك في خمس<sup>١</sup> مسائل :

الأولى : أن يكون مُبْدَلاً منه الظاهر المفسر له نحو : أكرمتُهُ إِيَّاكَ ، ومما خرجوا به على ذلك : اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ .

الثانية : تمييزه ، وذلك في باب "نِعَمَ رَجُلًا وَرُبَّهُ رَجُلًا" .

الثالثة : أن يكون مُخْبَرًا عنه فيُفسَّرُ خبره ، نحو : "إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا" .

الرابعة : أن يكون خبره الجملة ، وهو ضمير الشأن والقصة ، يجوز فيه التأنيث والتذكير ، نحو : هو زيدٌ منطلقٌ .

الخامسة : أن يكون متصلاً بفاعل مقدم ، ومفسَّره مفعول مؤخر ، مثل :نصَحَ والدُهُ مُحَمَّدًا .

وتعرض الرازي إلى مسألة تقدم الضمير لفظاً ومعنى عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٢</sup>: ﴿

وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾ ، ويسط القول في صُورِ تقدم الضمير وتأخره ، وأشار

إلى المسألة التي نحن بصددِها بقوله<sup>٣</sup>: " أما القسم الأول ، وهو أن يكون متقدماً لفظاً

ومعنى ، فالمشهور عند النحويين أنه غير جائز ، وقال ابن جني بجوازه ، واحتج عليه

بالشعر والمعقول ، أما الشعر فقوله<sup>٤</sup> :

جَزَى رُبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بِنِ حَاتِمٍ \*\*\* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ

١ عبد الغني الدقر "معجم القواعد العربية" مرجع سابق، ص ٢٨١ .

٢ سورة البقرة ، الآية ١٢٤ .

٣ الرازي "التفسير الكبير" ٤/٤٠ .

٤ البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، تح ، محمد حسن، دار مكتبة الهلال،بيروت، ط ٢ ، ١٩٩٨م، ص ٤٠١ . والشاهد فيه قوله:جزى ربه عني عدي ، حيث اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول .



أما المعقول : فلأن الفاعل مؤثر والضمير قابل ، وتعلق الفعل بهما شديد ، فلا يبعد تقديم أي واحد منهما كان على الآخر في اللفظ ، ثم أجمعنا على أنه لو قدم المنصوب على المرفوع في اللفظ فإنه جائز ، فكذا إذا لم يُقدّم ، مع أن ذلك التقديم جائز .

وتحدث ابن جني عن مذهبه هذا في الخصائص ، في باب نقض المراتب إذا عرض هناك عارض ، مُشيرًا إلى مخالفته لجمهور النحويين ، قال<sup>1</sup>: "ومن ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: "ضربَ غلامُهُ زيدًا" فهذا لم يمتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنما امتنع لقريظة انضمت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول ، وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى ، فهذا وجب . إذا أردت تصحيح المسألة . أن تؤخر الفاعل فنقول : ضرب زيدًا غلامُهُ ، وعليه قوله سبحانه<sup>2</sup>: ﴿وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ وأجمعوا على أن ليس بجائز "ضربَ غلامُهُ زيدًا" لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى ، وقالوا في قول النابغة<sup>3</sup> :

جَزَى رِيَّهُ عَنِّي بَنَ حَاتِمٍ \*\*\* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ

أن الهاء عائدة على مذکور متقدم ، كل ذلك لئلا يتقدم ضمير المفعول عليه مضافا إلى الفاعل ، فيكون مقدا عليه لفظًا ومعنى.

وأما أنا فأجيز ان تكون الهاء في قوله : جزى ريهُ عني عدي...، عائدة على عدي خلافاً على الجماعة .

يقول البغدادي<sup>٤</sup> - بعد إنشاده لبيت أبي الأسود - : " على أن الأخفش وابن جني قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقترضائه للفاعل. أقول : وممن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطوال من الكوفيين ، وابن مالك

١ ابن جني " الخصائص " الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ٤/د . ت ، ٢٩٦/١ .

٢ سورة البقرة ، الآية ١٢٤ .

٣ هذا وهم من ابن جني، فالبيت لأبي الأسود كما أسلفنا في ص ٣٢، وربما كان سبب هذا الوهم أن للنابغة قصيدة على هذا الروي أولها قوله:

جزى الله عيسًا في المواطن كلها \* جزاء الكلاب العاويات وقد فعل . ديوان النابغة الذبياني " ص ، ١٩١ .

٤ البغدادي " خزنة الأدب " مرجع سابق ٢٧٧/١ .

في التسهيل ، وأطال في الرد عليه الشاطبي في شرح الألفية ، ونصر الإمام عبد القاهر الجرجاني مذهب الأخفش في المسائل المشككة .

واحتج ابن مالك على جواز مذهب الأخفش وابن جني وغيرهما بشواهد من فصيح الشعر ، وحكم بجوازه وصحته لوروده في لغة العرب ، فمن هذه الشواهد قول الشاعر <sup>١</sup> :

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا \*\*\* مَنِ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

وقال آخر <sup>٢</sup> :

كَسَا حَلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدَ \*\*\* وَرَقَى نَدَاهُ فِي النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ

وقال أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه <sup>٣</sup> :

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا دُعِرُوا \*\*\* وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ يَنْتَصِرُ

وقال أبو جندب القزدي <sup>٤</sup> :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُلُومَنَّ قَوْمَهُ \*\*\* زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ

ثم قال ابن مالك - بعد إنشاده هذه الشواهد وغيرها - : " والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا ، والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الابيات المذكورة وغيرها" .

ويرى الباحث أن الحق الذي لا ريب فيه هو جواز تقدم الضمير ورجوعه لمتأخر لفظاً ورتبة ، وهذا القول هو قول الأخفش والذي تابعه فيه ابن جني ، وهو قول أبو عبد

١ البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ، ص ٢٣٧ . والشاهد فيه :أخر المفعول "مطعما" عن الفاعل "مجده" والفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضي رجوع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

٢ لم اعرف قائله ، وهو في شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤٨/٢ والشاهد:إعادة الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة .

٣ البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير،وهو في شرح ابن عقيل ٤٧/٢ والشاهد فيه إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة في"رأى طالبوه مصعباً"

٤ البيت لأبي جندب،وهو في القسم الثالث من ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة والنشر،القااهرة،١٩٦٥م ، ص ٨٧ . والشاهد فيه قوله:يلومن قومه زهيراً " حيث عاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

الله الطوال من الكوفيين وعبد القاهر الجرجاني ، واستدل لهذا القول ابن مالك بشواهد كثيرة تجعل الباحث يطمئن لهذا الاختيار.

## المبحث الثاني : المنصوبات :

المسألة الأولى: تقديم معمول اسم الفعل عليه في قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ

النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ<sup>٢</sup> كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ<sup>٣</sup> ﴿

اسم الفعل هو ما ناب عن الفعل في العمل<sup>٢</sup> ، ولم يتأثر بالعوامل كـ "شَتَّانَ" و  
"صَهْ" ، قال ابن مالك<sup>٣</sup> :

وما لما تنوب عنه من عمل \*\*\* لها وأخر ما لذي فيه العمل

فهنا أشار ابن مالك إلى مسألة تقديم معمول اسم الفعل عليه بقوله : وَأَخَّرَ مَا لِي فِيهِ الْعَمَلُ ، فهو يشير إلى أن معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه ، فنقول : دَرَاكَ زَيْدًا ، ولا يجوز تقديمه عليه ، فلا نقول : زَيْدًا دَرَاكَ ، وهذا بخلاف الفعل ، إذ يجوز : زَيْدًا أدرك .

وما اختاره ابن مالك ، وتبعه ابن عقيل فيه هو مذهب البصريين ، أما الكوفيون فيرون جواز ذلك - أعني - تقديم معمول اسم الفعل عليه .

ونذكر الرازي في هذه الآية مذهب البصريين ومذهب الكوفيين من دون أن يرجح أحدهما على الآخر ، قال<sup>٤</sup> : ﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ<sup>٥</sup> ﴾ وفيه وجهان : الأول : أنه مصدر مؤكد من غير لفظ الفعل ، فإن قوله<sup>٥</sup> : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ ﴾ يدل على معنى الكتابة ، فالتقدير : كُتِبَ عَلَيْكُمْ تحريم ما تقدم ذكره من المحرمات كتابًا من الله ، ومجيء

١ سورة النساء ، الآية ٢٤ .

٢ عبد الغني الدقر "معجم القواعد العربية" ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٦م ، ص ٤٤ .

٣ ابن عقيل "شرح ألفية ابن مالك" مصدر سابق ١٣٨/٣ .

٤ الرازي "التفسير الكبير" ٤٣/١٠ .

٥ سورة النساء ، الآية ٢٣ .

المصدر من غير لفظ الفعل كثير ، نظيره<sup>١</sup> : ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُغَّ اللَّهُ ﴾ .

**الثاني** : قال الزجاج : ويجوز أن يكون منصوبًا على جهة الأمر ، ويكون "عليكم" مفسرًا له ، فيكون المعنى : الزموا كتاب الله .

وما حكاه الرازي عن الزجاج هو مذهب الكوفيين ، ومن شواهدهم على جواز هذا التقديم - إضافة إلى الآية - قول الراجز<sup>٢</sup> :

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلْوِي دُونَكَ \*\*\* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمُدُونَكَ

يُثْنُونَ خَيْرًا وَيُجَدِّدُونَكَ

فقوله : دلوي دونك ، فيه تقديم وتأخير ، فأصله عند الكوفيين : دونك دلوي .

ومن حجج الكوفيين القياس : فعندهم أن هذه الألفاظ تقوم مقام الأفعال ، والأفعال يجوز تقديم مفعولها عليها .

وكل حجج الكوفيين واهية ضعيفة عند البصريين ، فالآية تحتل وجهًا آخر ، وهو أن كلمة "كتاب" منصوبة على المصدر ، وهذا مذهب سيبويه<sup>٣</sup> .

واستبعد مكي مذهب الكوفيين ، قال<sup>٤</sup> : "وقال الكوفيون : هو منصوب على الإغراء بعليكم ، وهو بعيد ؛ لأن ما انتصب بالإغراء لا يتقدم على ما قام مقام الفعل ، وهو عليكم" .

١ سورة النمل ، الآية ٨٨ .

٢ ذكره الرضى في "شرح الكافية" في باب أسماء الأفعال ٢/٢٩٠ ، ولم ينسبه لقائل ، ونسبه البغدادي لرجل من بني أسيد "الخرزانه" تح، عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٩٧م ، ٦/٢٠٤ . ونسبه الشيخ خالد لجارية من بني مازن "التصريح" ٢/٢٩١ تح، محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠م . وشاهد الكوفيين فيه "دلوي دونك" فالنقدير دونك دلوي ، فدلوي في موضع نصب بدونك ، و " المائح " الذي ينزل البئر فيمأ الدلو .

٣ سيبويه "الكتاب" ١/٣٨٠ .

٤ مكي بن أبي طالب "مشكل إعراب القرآن" تح، حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤م ، ١/١٩٥ .

أما الشاهد الذي أنشده الكوفيون فيحتمل وجوهًا عدَّة ، منها : أن يكون دلوي مفعولًا به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل ، ومنها : أن يكون دلوي مبتدأ ، وخبره الجملة من اسم الفعل وفاعله .

وقال البصريون<sup>١</sup> : إن البيت الواحد لا تثبت به قاعدة ، فليكن هذا البيت شاذًا إذا لم تقبلوا تأويله .

**المسألة الثانية : هل جاء الحال من الفعل الماضي خاليًا من قد في قوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ ؟**

هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، ويبدو أن الرازي يوافق البصريين في عدم جواز مجيء الحال من الماضي إلا إذا جاءت معه "قد" مقدرة أو ظاهرة ، قال<sup>٣</sup> : " إن "حَصِرَتْ" في موضع الحال بإضمار "قد" ؛ وذلك لأن قد تُقَرَّبُ الماضي من الحال ، ألا تراهم يقولون : قد قامت الصلاة ، ويُقال : أتاني فلان ذهب عقله ، أي : أتاني فلان قد ذهب عقله" .

### **مذهب الكوفيين :**

ذهب الكوفيون<sup>٤</sup> إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالًا ، وهو مذهب أبي الحسن الأخفش من البصريين ، واحتجوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ

١ عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري "الإنصاف في مسائل الخلاف" المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ٢٠٠٧م ، ١٨٥/٢ .

٢ سورة النساء ، الآية ٩٠ .

٣ الرازي "التفسير الكبير" ٢٣٠/١٠ .

٤ ابن الأنباري "الإنصاف" ٢٠٦/١ .

صُدُورُهُمْ ﴿ ف حَصِرَتْ فعل ماضٍ ، وقد وقع حالاً ، وقد وقع موقع "حَصِرَةٌ" ويؤيد ذلك

قراءة يعقوب<sup>١</sup> فإنه قرأ بنصب التاء منونة "حَصِرَةٌ" والباقون بإسكان التاء وصلًا ووقفًا .

ومن شواهد الكوفيين قول أبي صخر الهذلي<sup>٢</sup> :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ \*\*\* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

فهنا لم تجئ قد مع الماضي المثبت الواقع حالاً ؛ فإن جملة "بِلَلَّةِ الْقَطْرِ" من الفعل والفاعل ،

حال من العصفور ، وليس معها قد ، لا ظاهرة ولا مقدرة .

مذهب البصريين :

قال البصريون<sup>٣</sup> : " لا يجوز وقوعه حالاً بدون قد ، لوجهين : أحدها أنه لا يدل على

الحال ، والثاني : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يُقال فيه الآن ،

نحو : مررتُ بزَيْدٍ يُضْرَبُ ، وهذا لا يصلح في الماضي ؛ ولهذا لم يَجْزُ : ما زال زيدٌ قام

، وليس زيدٌ قام ؛ لأن ما زال وليس يطلبان الحال ، وقام ماضٍ ، ولا يلزم على كلامنا إذا

كان مع الماضي "قد" ؛ لأن قد تُقَرَّبُ الماضي من الحال" .

أما الآية التي احتج بها الكوفيون فتحتمل وجوها عدة<sup>٤</sup> : أحدها : لا موضع لها ،

وهي دعاء عليهم بضيق صدورهم ، الثاني : لها موضع ، وفيه وجهان : أحدها : هو جرُّ

، صفة لقوم ، والثاني : موضعها نصب ، وفيه وجهان : أحدها : موضعها حال ، و "قد"

مرادة ، الثاني : أن تكون صفة لموصوف محذوف .

١ ابن الجزري "النشر في القراءات العشر" تح ، علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، من دون ط ، ٢٥١/٢ .

٢ البيت أنشده البغدادي في "الخرزانة" ٢٥٤/٣ ، وأنشده الرضى في "شرح الكافية" ٦٨٠/١ ، والشاهد فيه وقوع الماضي المثبت حالاً بدون قد ، ظاهرة أو مقدرة .

٣ البغدادي "خرزانة الأدب" ٢٥٥/٣ .

٤ عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء العكبري "التبيان في إعراب القرآن" تح، علي محمد البجاوي ، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، د.ط، ص

٣٧٩ .

ومذهب الكوفيين هو مذهب الجمهور ، واختاره أبو حيان ، قال <sup>١</sup> : "فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال ، فَمَنْ شَرَطَ دخول "قد" على الماضي إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة ، ومن لم يرَ ذلك لم يحتجْ إلى تقديرها ، فقد جاء منه ما لا يُحصَى كثرة بغير قد ، ويؤيد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً" .

وعند تفسير قوله تعالى <sup>٢</sup> : ﴿ حَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴾ قال أبو حيان <sup>٣</sup> - مؤكداً ما ذهب إليه من مجيء الماضي حالاً بغير قد - : " وقرأ الجمهور "حَسِرَ" فعلاً ماضياً ، وهو استئناف إخبار ، ويجوز أن يكون في موضع الحال ، ولا يحتاج لإضمار قد ؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير "قد" فساغ القياس عليه" .

وزعم المبرد <sup>٤</sup> : أن القراءة الصحيحة هي " أَوْ جَاءَوكُمْ حَصِرَةٌ صُدُّورُهُمْ " ، وهذه جرأة من المبرد!! فقله هذا يُشعرُ أن قراءة "حَصِرَتْ" بالتاء المفتوحة ليست بصحيحة ! ، مع أن القراء اتفقوا عليها ، ولم يقرأ "حَصِرَةٌ" إلا يعقوب .

١ أبو حيان "البحر المحيط" ٣/٣٣٠ .

٢ سورة الحج ، الآية ١١ .

٣ أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٦/٣٣٠ .

٤ محمد بن يزيد المبرد "المقتضب" تح ، محمد عبد الخالق عزيمة ، مطابع الأهرام التجارية ، مصر ، القاهرة ، د.ط. ، ١٢٥/٤ .



المسألة الثالثة : الخلاف في سبب نصب كلمة "المقيمين" في قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿لَكِنَّ  
الرَّسْحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ<sup>٢</sup>  
وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا  
عَظِيمًا﴾

هذه المسألة من المسائل التي تشعبت فيها الآراء ، واختلفت فيها الأقوال ، وأفرد لها  
أهل التفسير ، وعلماء النحو مساحة واسعة ، وجعلها بعض الزنادقة مطعناً في القرآن  
الكريم .

وفي هذه الآية ثلاثة أقوال ، عرضها الرازي مبتدئاً بأضعفها ، ثم عرض مذهب  
البصريين وأيده ، ثم ضعّف مذهب الكسائي .

القول الأول : أن في هذه الآية لحنً من الكاتب :

وهذا القول ضعيف واهٍ ، لا يمكن قبوله ، قال الرازي<sup>٢</sup> : " روي عن عثمان  
وعائشة أنهما قالوا : إنّ في المصحف لحنً ، وستقيمه العرب بألسنتها ، واعلم أن هذا  
ضعيف ؛ لأن هذا المصحف منقول بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فكيف  
يمكن ثبوت اللحن فيه " .

وسندُ هذا القول ضعيفٌ ومنقطع ، ضعّفه السخاوي<sup>٣</sup> ، وقد أحسن الزمخشري في  
ردِّ هذا القول ، قال<sup>٤</sup> : " ولا يُلتفت على ما زعموا من وقوعه لحنًا في خط المصحف ، وربما  
التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ، ولم يعرف مذاهب العرب وما لهم في النصب على  
الاختصاص من الافتتان ، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ، ومثلهم

١ سورة النساء ، الآية ١٦٢ .

٢ الرازي "التفسير الكبير" ١٠٨/١١ .

٣ الألويسي "روح المعاني" مرجع سابق ١٩٠/٣ .

٤ الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ، ص ٢٧١ .

في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام وذَبَّ المطاعن عنه ، من أن يتركوا في كتاب الله ثَلَمَةً لَيْسَ دَهَا من بعدهم ، وخرقًا يَرْفُوه من يلحق بهم " .

**القول الثاني :** أن هذه الكلمة منصوبة على القطع المفيد للمدح : وهذا القول هو مذهب البصريين وجمهور القراء والمفسرين ، ومعنى القطع<sup>١</sup> : أن ننقل الكلمة من حالة النعت التي كانت عليها إلى حالة أخرى مخالفة لها ، ولا تُسَمَّى فيها نعتًا ، فقد انقطعت صلتها بالنعت ، ولهذا يسمونها "نعتًا مقطوعًا" أو "منقطعًا" .

فكلمة "المقيمين" معطوفة على مرفوع ، ولكن قُطِعَت بالنصب وأصبحت منصوبة بفعل محذوف تقديره : أخصُّ ، أو أعني .

قال سيبويه - في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح<sup>٢</sup> - : " وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول ، وإن شئت قطعته وابتدأته ، وذلك قولك : الحمدُ لله الحميدُ ، والحمدُ لله أهلَ الحمد ، والملكُ لله أهلَ الملك ، ولو ابتدأته فرفعت كان ذلك حسنًا " .

وعرض الرازي هذا القول ورجحه ودافع عنه ، قال<sup>٣</sup> : " والثاني - وهو قول البصريين - أنه نُصِبَ على المدح ، لبيان فضل الصلاة ، قالوا إذا قلت : مررتُ بزيدٍ الكريم ، فلك أن تجر الكريم لكونه صفة لزيد ، ولك أن تنصبه على تقدير أعني ، وإن شئت رفعت على تقدير : هو الكريم ، وعلى هذا يُقال : جاءني قومك المطعمين في المحلِّ ، والمُغِيثون في الشدائد ، والتقدير كجاءني قومك أعني المطعمين في المحلِّ ، وهم المغِيثون في الشدائد ، فكذا ههنا تقدير الآية : أعني المقيمين الصلاة ن وهم المؤتون الزكاة " .

ومن شواهد سيبويه في هذا الباب قول الخَرِيق<sup>٤</sup> ، من بني قيس بن ثعلبة :

١ عباس حسن " النحو الوافي " دار المعارف ، القاهرة ، ط ١٥ ، د . رقم ، ٤٨٦/٣ .

٢ سيبويه " الكتاب " ٦٢/٢ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ١٠٨/١١ .

٤ البيتان من شواهد سيبويه في " الكتاب " ٦٦/٢ . والشاهد قوله : " النازلين " حيث قطعه بالنصب على المدح ، و" لا يبعَثَن " بفتح العين : لا يهلك

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ \*\*\* سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرْزِ

النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكٍ \*\*\* وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ

وكذلك قول ابن خيَّاط العُكْلِيّ<sup>١</sup> :

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ \*\*\* إِلَّا نَمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا \*\*\* وَالْقَائِلُونَ : لِمَنْ دَارَ نُخْلِيهَا

وقال الزجاج<sup>٢</sup> في تخريجه لنصب المقيمين على مذهب سيبويه والبصريين : "ولسيبويه والخليل وجميع النحويين في هذا باب يُسمونه باب المدح ، قد بينوا فيه صحّة هذا وجودته".

وأنكر البعض<sup>٣</sup> نصب "المقيمين" على المدح وقالوا : إنما تنصب العرب على المدح من نعتٍ من ذكرته بعد تمام خبره ، قالوا : وخبر ﴿الرَّسْحُونَ فِي الْعَلَمِ﴾ قوله : ﴿أَوْلِيَاكَ سُنُوتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ قال : فغير جائز نصب "المقيمين" على المدح ، وهو في وسط الكلام .

ودفع الرازي وأبو حيان<sup>٤</sup> هذا الاعتراض ، وبينوا سقوطه ، قال الرازي<sup>٥</sup> - بعد نسبته هذا الاعتراض للكسائي - : "والجواب لا نُسلم أن الكلام لم يتم عند إلا عند قوله : «أَوْلِيَاكَ» لأننا بينا أن الخبر هو قوله ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ وأيضًا لم لا يجوز الاعتراض بالمدح بين الاسم والخبر ، وما الدليل على امتناعه ، فهذا القول هو المعتمد في هذه الآية " .

<sup>١</sup>والجُزْر " جمع جُزور ، وهي الناقة التي تجزر .

<sup>٢</sup>البيتان من شواهد سيبويه ٦٤/٢ . والشاهد قطع " القائلون " بالرفع .

<sup>٣</sup>الزجاج " معاني القرآن " مرجع سابق ١٣١/٢ .

<sup>٤</sup>الطبري " جامع البيان " مرجع سابق ٦٨٣/٧ .

<sup>٥</sup>أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ١٣٤/٤ .

الرازي " التفسير الكبير " ١٠٨/١١ .

### القول الثالث : أن "المُقيمين" موضعه خفض معطوف على "ما" :

وهذا القول قول الكسائي ، قال <sup>١</sup> : " و "المقيمين" موضعه خفض ، يُرَدُّ على قوله : ﴿ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ ، ويؤمنون بالمقيمين الصلاة " .

ونكر هذا القول الزجاج <sup>٢</sup> ، وحكاه الرازي ، وهو عنده غير مختار ، قال <sup>٣</sup> : "القول الثالث : وهو اختيار الكسائي ، وهو أن "المقيمين" خفض بالعطف على "ما" في قوله : ﴿ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ ﴾ والمعنى : والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك وبالمقيمين الصلاة ، ثم عطف على قوله : "وَالْمُؤْمِنُونَ" قوله : "وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ" ، والمراد بالمقيمين الصلاة الأنبياء "

### المسألة الرابعة : تابع المنادى في قوله تعالى : ﴿ يَجِبَالُ أَوِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾

قرأ السبعة ﴿ وَالطَّيْرُ ﴾ بالنصب ، وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن رَوْح برفع الراء ، وهي رواية زيد عن يعقوب ، ووردت عن أبي عمرو .

قال الشيخ خالد <sup>٥</sup> : " قرأه السبعة بالنصب عطفًا على محل الجبال ، واختاره أبو عمرو بن العلاء ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ويونس والجرمي ، وقرئ في غير السبع بالرفع عطفًا على لفظ الجبال " .

١ الكسائي/ معاني القرآن "مرجع سابق، ص ١٢٠ .

٢ الزجاج " معاني القرآن "مرجع سابق ١٣٠/٢ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ١٠٨/١١ .

٤ ابن الجزري "النشر في القراءات العشر" مرجع سابق ٣٤٩/٢ .

٥ الشيخ خالد الأزهرى "شرح التصريح"مرجع سابق ٢٣٠/١ .

وأشار الرازي إلى جواز الوجهين في نصب "الطير" ورفعها ، ولم يرجح وجهًا على آخر ، قال <sup>١</sup> : " قُرئ "وَالطَّيْرَ" بالنصب حملاً على محل المنادى ، "وَالطَّيْرُ" بالرفع حملاً على لفظه".

**قراءة النصب** : حكى الفراء وجهين لنصب "والطير" قال <sup>٢</sup> : " والطيْرَ منصوبه على جهتين: إحداهما أن تنصبها بالفعل بقوله : ولقد آتينا داود منا فضلاً وسخرنا له الطيرَ ، فيكون مث قولك : أطعمته طعاماً وماءً ، تريد : وسقيته ماءً ، فيجوز ذلك .

والوجه الآخر : بالنداء ن لأنك إذا قلت : يا عمرو والصلتَ أقبلًا ، نصبت الصلّتَ لأنه إنما يُدعى بيا أيها ، فإذا فقدتها كان كالمعدول عن جهته فنُصِبَ " .

وذكر الواحدي وجهًا ثالثًا إضافة إلى الوجهين اللذين أشار إليهما الفراء ، قال <sup>٣</sup> : " والوجه الثالث : أن يكون "وَالطَّيْرَ" منصوبًا على موضع مع ، كما تقول : قمتُ زفيدًا ، المعنى : مع زيدٍ ، والمعنى في الآية : أُوْبِي معه ومع الطير " .

وهذا الوجه الذي ذكره الواحدي - وذكره كذلك الزجاج - باعتبار " الطيْرَ " مفعول معه مردود عند أبي حيان<sup>٤</sup> بسبب مجيء كلمة " معه " قبل " الطير " حيث لا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف ، فكما لا يجوز : جاء زيدٌ مع عمرو مع زينب إلا بالعطف ، كذلك هذا .

**قراءة الرفع** : ومن قرأ بالرفع فقد عطف على لفظ الجبال ، واختار الرفع الخليل وسيبويه والمازني ، قال سيبويه<sup>٥</sup> : " وقال الخليل - رحمه الله - من قال : يا زيدُ والنَّضْرَ ، فنصب ،

١ الرازي "التفسير الكبير" ٢٥/٢٤٦ .

٢ الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ٢/٣٥٥ .

٣ الواحدي " البسيط " مرجع سابق ١٨/٣٢٤ .

٤ أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٧/٢٥٣ .

٥ سيبويه " الكتاب " ٢/١٨٧ .

فإنما نصب لأن هذا كان من المواطن التي يُردُّ فيها الشيءُ إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : يا زيد والنَّضْرُ ، قرأ الأعرج : " يُجِبَالُ أُوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ " فرفع " .

**المسألة الخامسة : الخلاف في إعراب قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمْ جَزَاءً بِمَا كَسَبَانِ كَلَامٍ مِنَ اللَّهِ ﴾**

الخلاف في إعراب: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ من هذه الآية له صلة بالاشتغال ، ومسائل الاشتغال على خمسة أبواب<sup>٢</sup> : الأول : ما يجب فيه النصب ، والثاني : ما يجب فيه الرفع ، والثالث : ما يجوز فيه الامران ، والنصب أرجح ، والرابع : ما يجوز فيه الامران ، والرفع أرجح ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران على السواء .

ومن المواضع التي يُختارُ فيه النصب<sup>٣</sup> : أن يقع اسم الاشتغال قبل فعل ذي طلب - وهو الامر والنهي والدعاء - نحو : زيدا اضربه ، أو ليضربه عمرو ، و اللهم عبدك ارحمه . وهذه الآية وقعت هذا الموقع ، فإذا بنينا على ظاهر ما ذكره النحويون : فإن حق : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ النصب ؛ لأنها وقعا قبل فعل طلبي هو "فاقطعوا" .

ونالت هذه المسألة حظها من النقاش بين النحويين ، ودار فيها سجال طويل بين الرازي وغيره ، وانقسم النحويون فيها إلى ثلاثة مذاهب :

**المذهب الأول : مذهب الفراء والزجاج ، واختاره الرازي : وخلاصة مذهبهم : أن ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ ﴾ مرفوعان بالابتداء ، والخبر ﴿ فَاقْطَعُوا ﴾ ، قال الرازي في اعتماد هذا المذهب :** " والقول الثاني - وهو اختيار الفراء - أن الرفع أولى من النصب ؛ لأن الألف

١ سورة المائدة ، الآية ٣٧ .

٢ الأشموني " منهج السالك إلى ألفية ابن مالك " مرجع سابق ١/١٨٩ .

٣ " المصدر السابق والصفحة " .

٤ الرازي " التفسير الكبير " ١١/٢٢٩ .

واللام في قوله : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ يقومان مقام "الذي" ، فصار التقدير: الذي سرق فاقطعوا يده ، وعلى هذا التقدير حسن إدخال حرف الفاء على الخبر ؛ لأنه صار جزءاً ، وأيضاً النصب إنما يحسن إذا أردت سارقاً بعينه ، أو سارقة بعينها ، أما إذا أردت توجيه هذا الجزء على كل من أتى بهذا الفعل فالرفع أولى ، وهذا القول هو الذي اختاره الزجاج ، وهو المعتمد " .

ونسب الزجاج هذا القول إلى محمد بن يزيد المبرّد وبعض نحويي الكوفة والبصرة ، قال<sup>١</sup> : " وقال غير سيبويه من البصريين ن وهو محمد بن يزيد المبرّد : أختار أن يكون ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ رفعا بالابتداء ؛ لأن القصد ليس إلى واحد بعينه ، فليس هو مثل قولك : زيدا فاضرته ، وإنما هو كقولك : من سرق فاقطع يده ، ومن زنى فاجلده ، وهذا هو المختار ، وهو مذهب بعض الكوفيين والبصريين " .

وقد ذكر الرازي وجوهاً تؤكد صحّة ما ذهب إليه من أن المراد من الآية الشرط والجزاء ، فاللام في ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ اسم موصول ، والفاء واقعة في خبره ، فمن هذه الوجوه<sup>٢</sup> : أن الله تعالى صرح بذلك وهو قوله : ﴿جَزَاءُ بِمَا كَسَبَا﴾ وهذا دليل أن القطع شرع جزء على فعل السرقة ، والثاني : أن السرقة جناية ، والقطع عقوبة ، وربط العقوبة بالجناية مناسب ، والثالث : أنا لو حملنا الآية على هذا الوجه ، كانت الآية مفيدة ، ولو حملناها على سارق مُعيّن صارت جملة غير مفيدة .

١ الزجاج " معاني القرآن وإعرابه " مرجع سابق ١٧٢/٢ .

٢ الرازي " التفسير الكبير " ٢٢٩/١١ .

## المذهب الثاني : مذهب سيبويه والبصريين :

يرى سيبويه وكثير من البصريين : أن " السَّارِقُ " مبتدأ والخبر محذوف ، قال سيبويه<sup>١</sup> : " وأما قول الله عزَّ وجلَّ<sup>٢</sup> : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ ﴾ فإن هذا لم يُبَيَّنَّ على الفعل ، ولكنه جاء على مثل قوله تعالى<sup>٣</sup> : ﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ ﴾ فيها كذا وكذا ، وإنما وضع المثل للحديث الذي بعده ، فنذكر أخبارًا وأحاديث ، فكأنه قال : ومن القصص: مثل الجنة ، أو مما يقص عليكم مثل الجنة ، وهو محمول على هذا الإضمار ونحوه . والله أعلم " .

قال السِّيرافي - معلقًا على كلام سيبويه - : " فهذا عند سيبويه مبني على ما قبله ، كأنه قال : ومما نُقِصُّ عليكم : السارقةُ والسارقةُ ، والزانيةُ والزاني ، فقد تمَّ الكلام ، ثم قال : "فاجلِدُوا" فجعل الفاء جوابًا للجملة " .

إذًا فسيبويه يرى أن "السارق والسارقة" لم يبيَّنْ على الفعل ، بل إن الجملة اكتملت بتقدير الخبر المحذوف ، والفاء والفعل الذي بعدها بيانٌ للحكم المقدر ، فما بعد الفاء مرتبط بما قبلها .

ويمكن رفع " وَالسَّارِقُ " على أنه خبر ابتداء محذوف دلَّ عليه السياق ، وهو وجه قوي<sup>٤</sup> ، ومن شواهد ذلك ما أنشده سيبويه<sup>٥</sup> :

وَقَائِلَةٌ : خَوْلَانُ فَاذْكُحْ فَتَاتَهُمْ \*\*\* وَأَكْرُومَةٌ الْحَيِّينِ خُلُوْ كَمَا هِيَ

١ سيبويه " الكتاب " ١/١٤٣ .

٢ سورة النور ، الآية ٢ .

٣ سورة محمد ، الآية ١٥ .

٤ محي الدين درويش " إعراب القرآن وبيانه " مرجع سابق ٢/٤٧٣ .

٥ البيت من شواهد سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها " الكتاب " ١/١٣٩ . والشاهد فيه: رفع "خولان" على تقدير مبتدأ ، و"خولان" حيٌّ من اليمن . و"أكرومة" الكريمة ، و"خلو" خالية من زوج .



## هل اختار سيبويه النصب في هذه الآية ؟

نسب الرازي والزمخشري إلى سيبويه اختياره النصب في إعراب هذه الآية ، وأنه فضلها على قراءة الرفع ، وهي قراءة الجماعة .

قال الزمخشري<sup>١</sup> : " وقرأ عيسى بن عمر بالنصب ، وفضلها سيبويه على قراءة العامة لأجل الأمر ، لأن : زيداً فاضريه ، أحسن من : زيداً فاضريه " .

وقال الرازي<sup>٢</sup> : " والاختيار عند سيبويه النصب في هذا ، قال : لأن قول القائل : زيداً فاضريه ، أحسن من قولك : زيداً فاضريه ، وأيضاً لا يجوز أن يكون "فاقطعوا" خبر المبتدأ ؛ لأن خبر المبتدأ لا يدخل عليه الفاء " .

ثم شرع الرازي في الرد على سيبويه ، وذكر وجوهاً عدة تدل على فساد ما ذهب إليه ، يقول<sup>٣</sup> : " وأما القول الذي ذهب إليه سيبويه فليس بشيء ، ويدل عليه وجوه : الأول : أنه طعن في القرآن المنقول بالتواتر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وعن جميع الأمة ، وذلك باطل قطعاً ، فإن قال : لا أقول إن القراءة بالرفع غير جائزة ، ولكني أقول : القراءة بالنصب أولى ، فنقول : وهذا أيضاً رديء ؛ لأن ترجيح القراءة التي لم يقرأ بها إلا عيسى بن عمر على قراءة الرسول وجميع الأمة في عهد الصحابة والتابعين أمرٌ منكر وكلام مردود .... " .

ثم ذكر الرازي وجوهاً يضيق المقام عن ذكرها ، وكل ما ذكره الرازي ناشئ عن توهمه: أن سيبويه فضّل قراءة النصب على قراءة الرفع ، والحق أن سيبويه لم يفضل قراءة النصب على قراءة الرفع كما سيأتي.

١ الزمخشري " الكشاف " مرجع سابق ص ، ٦٣١ .

٢ الرازي " التفسير الكبير " ٢٢٩/١١ .

٣ المصدر السابق والصفحة " .

وقد انبرى كلُّ من السُّمين الحلبي<sup>١</sup> ، والألوسي<sup>٢</sup> ، وأبو حيان<sup>٣</sup> ، للرد على الزمخشري والرازي في نسبتها اختيار النصب لسيبويه ، قال أبو حيان<sup>٤</sup> : " قال سيبويه : الوجه في كلام العرب النصب كما تقول : زيدًا فاضربه ، ولكن أبت العامة إلا الرفع ، يعني عامة القراء وجلَّهم ، ولمَّا كان معظم القراء على الرفع تأوَّله سيبويه على وجه صحيح ، وهو أن جعله مبتدأ والخبر محذوف ؛ لأنه لو جعله مبتدأ ، والخبر " فَأَقْطَعُوا " لكان تخريبًا على غير الوجه في كلام العرب ، وكان قد تدخل الفاء في خبر "أل" وهو لا يجوز عنده .

وقد تجاسر أبو عبد الله محمد بن عمر المدعو بالفخر الرازي ، ابن خطيب الرِّي على سيبويه ، وقال عنه ما لم يقله " .

وقال السمين الحلبي<sup>٥</sup> - عن قول سيبويه - ولكن أبت العامة إلا الرفع : " وليس في هذا ما يقتضي تفضيل النصب ، بل معنى كلامه : أن هذه الآية ليست من "الاشتغال" في شيء ؛ إذ لو كانت من باب الاشتغال لكان الوجه النصب ، ولكن لم يقرأها الجمهور إلا بالرفع ، فدل على أن الآية محمولة على كلامين - كما تقدم - لا على كلام واحد ، وهذا ظاهر " .

---

١ السمين الحلبي " الدر المصون "مصدر سابق ٢٦٠/٤ .

٢ الألوسي " روح المعاني "مرجع سابق ٣٠١/٣ .

٣ أبو حيان " البحر المحيط "مرجع سابق ٤٩٠/٤ .

٤ " المصدر السابق " ٤٩٠/٤ .

٥ السمين الحلبي " الدر المصون "مرجع سابق ٢٦٠/٤ .

المسألة السادسة : توجيه القراءات في قوله تعالى<sup>1</sup> : ﴿وَقِيلَ يَا رَجُلُ أَهَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾

اختلف القراء<sup>2</sup> في قراءة هذه الكلمة ، فقرأ عاصم وحزمة " وَقِيلَ " بكسر اللام ، وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو والكسائي " وَقِيلَهُ " نصباً .

وقرأ ناس من غير السبعة بالرفع " وَقِيلَهُ " ، وهي قراءة الأعرج ، ورويت عن أبي قلابة وعن مجاهد<sup>3</sup> .

توجيه قراءة النصب :

ذكر الرازي<sup>4</sup> في توجيه قراءة النصب ثلاثة وجوه :

الوجه الأول : أن هذا النصب على المصدر ، والتقدير : وقال قِيلَهُ ، وشكا شكواه إلى ربّه ، يعني النبي "صلى الله عليه وسلم" ، فانصب قيله بإضمار قال . وهذا الوجه ذكره مكي<sup>5</sup> في المشكل ، والسيوطي<sup>6</sup> في الإتقان .

الوجه الثاني : أنه عطف على ما تقدم من قوله تعالى<sup>7</sup> : ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ ، وهذا القول نسبه أبو حيان<sup>8</sup> للأخفش ، وذكره العكبري<sup>9</sup> في التبيان ، واختاره ابن خالويه<sup>10</sup> .

١ سورة الزخرف ، الآية ٨٨ .

٢ ابن مجاهد "السبعة في القراءات" مرجع سابق ، ص ٥٨٩ .

٣ ابن جني "المحتسب" مرجع سابق ٢/٢٥٨ .

٤ الرازي "التفسير الكبير" ٢٧/٢٣٥-٢٣٤ .

٥ مكي بن أبي طالب "مشكل إعراب القرآن" مرجع سابق ٢/١٩٦ .

٦ السيوطي "الإتقان في علوم القرآن" تح، مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د. ط، ٤/١٢٦٣ .

٧ سورة الزخرف ، الآية ٨٠ .

٨ أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٨/٣٠ .

٩ العكبري "التبيان" مرجع سابق ٢/١٤٣ .

١٠ ابن خالويه "الحجة" مرجع سابق، ص ٣٢٣ .

وجوّز أبو علي الفارسي<sup>١</sup> هذا الوجه ، واحتجّ له بقول كعب بن زهير<sup>٢</sup> :

يَسْعَى الْوُشَاةُ جَنَابِيهَا وَقِيلَهُمْ \*\*\* إِنَّكَ يَا بْنَ أَبِي سُلَيْمَى لَمَقْتُولُ

واختلف أهل العربية في تحديد المعطوف عليه على وجوه ، فالأخفش يجعل العطف

على : ﴿أَنَا لَأَنْسَمِعُ سِرَّهُمْ وَجَوَّوَهُمْ﴾ فيكون المعنى : نسمع سرهم ونجواهم ، ونسمع قيله .

وذكر مكي وجوهاً أخرى ، بالإضافة إلى قول الأخفش ، قال<sup>٣</sup> : " وقيل معطوف على

على مفعول "يعلمون" المحذوف ، كأنه قال : وهم يعلمون الحق ، ويعلمون قيله ، وقيل :

هو معطوف على مفعول "يكتبون" المحذوف ، وتقديره : ورسنا يكتبون ذلك وقيله ، أي :

ويكتبون قيله" .

**الوجه الثالث :** أن "قِيلَهُ" منصوب على موضع "السَّاعَةَ" ، لأن قوله<sup>٤</sup> : ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ

السَّاعَةِ﴾

معناه : أنه عِلْمُ السَّاعَةِ ، والتقدير : عِلْمُ السَّاعَةِ وَقِيلَهُ ، ونظيره قولك : عجبْتُ من ضرب

زيدٍ وعمرًا .

وهذا الوجه اختاره الزجاج ، حيث قال ما نصه - في اختيار النصب على موضع

على موضع السَّاعَةِ - : "والذي أختاره أنا أن يكون "قِيلَهُ" نصبًا على معنى : وعنده علم

السَّاعَةِ ويعلم قِيلَهُ ، فيكون المعنى : إنه يعلم الغيب ويعلم قِيلَهُ ، لأن معنى "عنده علم

السَّاعَةِ" يعلم السَّاعَةِ ، ويعلم قِيلَهُ ، ومعنى السَّاعَةِ في كل القرآن الوقت الذي تقوم فيه

القيامة" .

١ أبو علي الفارسي "الحجة في علل القراءات السبع" مجموعة من المحققين، ٤/٣٢٢، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٧م .

٢ البيت لكعب في ديوان ،تح،مفيدة قميحة، ص ١١٤، دار الشواف،الرياض،ط ١، ١٩٨٩م.ورواية الديوان : وقَوْلُهُمْ ، والشاهد أن قِيلَهُ مصدر منصوب على فعله .

٣ مكي بن أبي طالب"مشكل إعراب القرآن" مرجع سابق ٢/١٩٦ .

٤ سورة الزخرف ، الآية ٨٥ .

وشرح أبو علي اختيار الزجاج ، وجعل "الساعة" مفعول به لا ظرفاً ، والمصدر مضاف إلى المفعول به ، قال <sup>١</sup> : "فأما نصب "قَيْلَهُ" فعلى الحمل على موضع "وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ" لأن الساعة مفعول بها وليست بظرف ، فالمصدر مضاف إلى المفعول به ، ومثل ذلك قوله <sup>٢</sup> :

قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا \*\*\* مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا

يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا

فكما أن "القِيَان" و "اللَّيَان" محمولان على ما أُضيف إليه المصدر من المفعول به ، كذلك قوله "وعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ" لَمَّا كَانَ مَعْنَاهُ : يعلم الساعة ، حُمِلَتْ "قَيْلَهُ" على ذلك .

وحمل "قَيْلَهُ" على محل "الساعة" - الذي هو النصب - يمكن الرجوع إليه في "باب إعمال المصدر" في كتب النحو .

قال ابن عقيل <sup>٣</sup> عن إضافة المصدر: " وإذا أُضيف إلى المفعول فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً ، فيجوز أيضاً في تابعه مراعاة اللفظ والمحل " .

وهذا الذي قاله ابن عقيل - تابعاً فيه لابن مالك من الإتيان على المحل - هو مذهب الكوفيين ، وجماعة من البصريين ، أما سيبويه وبقية البصريين فلا يُجَوِّزون الإتيان على المحل ، والظاهر الجواز <sup>٤</sup> ؛ لورود السماع ، والتأويل خلاف الظاهر .

١ الفارسي "الحجة في علل القراءات" مرجع سابق ٤/٣٢١ .

٢ البيت من شواهد سيبويه "الكتاب" ١/١٩١ ، ونسبه لرؤية ولم أجده في ديوانه ، والشاهد فيه : نصب "الليانا" بالعطف على محل "الإفلاس" وهو مفعول للمصدر مخافة .

٣ ابن عقيل "شرح ألفية ابن مالك" مرجع سابق ٣/٤٨ .

٤ المرادي "توضيح المقاصد" تح، عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ٢٠٠١م، ٣/٨٤٨ .

## توجيه قراءة الجر :

ذكر الرازي<sup>١</sup> في توجيه قراءة الجر وجهًا للفراء والزجاج والأخفش ، وهو : كون "قِيلِه" معطوف على الساعة ، أي : عنده علم الساعة وعلم قيله يا رب ، ثم ذكر قولاً للمبرد يُقْبَحُ فيه العطف على المجرورة إذا تباعد المعطوف من المعطوف عليه ، قال<sup>٢</sup> : "قال المبرد : العطف على المنصوب حَسَنٌ ، وإن تباعد المعطوف من المعطوف عليه ؛ لأنه يجوز أن يُفصل بين المنصوب وعامله ، والمجرور يجوز ذلك فيه على قُبْحٍ" .

ثم ذكر الرازي بعد ذلك وجهًا يراه مناسبًا ، وهو : أن يكون في الآية إضمار ، والتقدير عنده : واذكر وقت قيله .

وثمة وجه آخر لم يُشِرْ إليه الرازي ، وهو : أن تكون الواو للقسم ، والجواب إما محذوف تقديره : "لَتُنصَرْنَ" أو : لأفعلنَّ بهم ما أريد ، وإما مذكور ، وهو قوله : ﴿إِنِّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ، وذكر هذا الوجه الزمخشري<sup>٣</sup> ، والعكبري<sup>٤</sup> ، والشيخ الطاهر بن عاشور<sup>٥</sup> .

## توجيه قراءة الرفع :

ذكر الرازي وجهين في توجيه هذه القراءة ، الأول : أن يكون "وقِيلُهُ" مبتدأ وخبره ما بعده ، والثاني : أن يكون معطوفًا على "عِلْمُ السَّاعَةِ" على تقدير حذف المضاف ، معناه : وعنده علم الساعة وعلم قيله .

١ الرازي "التفسير الكبير" ٢٣٥/٢٧ .

٢ "المصدر السابق والصفحة" .

٣ الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ص ، ٩٩٨ .

٤ العكبري "إملاء ما من به الرحمن" مرجع سابق ٢٩/٢ .

٥ ابن عاشور "التحرير والتنوير" مرجع سابق ٢٧٣/٢٥ .

واختار ابن جني الرفع بناءً على العطف ، قال <sup>١</sup> : " ينبغي أن يكون ارتفاعه عطفاً على على "عِلْمٌ" من قوله : " وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ " و "قِيلَهُ" أي : وعلم قبيله ، فجاء على حذف المضاف ، كما أن من جرّه "وقيلِهِ" فهو معطوف عنده على "الساعة" فالمعنيان - كما تراه - واحد ن والإعرابان مختلفان " .

### اعتراض الزمخشري وردُّ الرازي عليه :

اعترض الزمخشري على توجيه قراءة النصب بالعطف على "سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ" أو العطف على محل "الساعة" ، واعترض كذلك على توجيه قراءة الجر وحملها على لفظ "السَّاعَةِ" ، واعترض كذلك على توجيه قراءة الرفع بالابتداء أو العطف على "عِلْمٌ" قال <sup>٢</sup> : "والذي قالوه ليس بقوي في المعنى ، مع وقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بما لا يَحْسُنُ اعتراضاً ، ومع تنافر النَّظْمِ ، وأقوى من ذلك وأوجه : أن يكون الجر والنصب على إضمار حرف القسم وحذفه ، والرفع على قولهم : أَيْمَنُ اللهُ ، وأمانة الله ، ويمين الله ، ولعمرك ، ويكون قوله : ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جواب القسم ، كأنه قيل : وأقسم بقيله يا رب ، أو وقيله يا رب قسمني أن هؤلاء قوم لا يؤمنون" .

أما الرازي فقد ردَّ هذا التأويل وعدّه تكلفاً واضحاً ، حيث يرى أن الأولى إجراء الآية على الإضمار الذي كثر في القرآن الكريم ، قال <sup>٣</sup> : "وهنا إضمارٌ امتلاً القرآن منه ، وهو إضمار "أذُكْرُ" ، والتقدير : واذكر قبيله يا رب ن وأما القراءة بالجر فالتقدير : واذكر وقت قبيله يا رب ، وإذا وجب التزام الإضمار فلأن يُضْمَرَ شيئاً جرت العادة في القرآن بالتزام إضماره أولى من غيره". وتعقَّب أبو حيان <sup>٤</sup> كذلك تأويل الزمخشري هذا واعتبره مخالفاً لظاهر السياق القرآني ، والذي يقتضي أن تكون جملة ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ من

١ ابن جني "المحتسب" مرجع سابق ٢٥٨/٢ .

٢ الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ص ، ٩٩٨ .

٣ الرازي "التفسير الكبير" ٢٣٥/٢٧ .

٤ أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٣٠/٨ .

كلامه عليه الصلاة والسلام ، وإذا كان " إِنَّ هُوَ لَآءِ " جواب القسم ، كان من إخبار الله عنهم وكلامه ، والضمير في " وَقِيلَهُ " للرسول وهو المخاطب بقوله : " فَاصْفَحْ عَنْهُمْ " .

ويوافق الباحث الرازي وأبا حيان في استبعاد تأويل الزمخشري ؛ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ مَخَالَفَةِ ظَاهِرِ الْكَلَامِ ، ودخوله في معمعة التكلف التي لا طائل من ورائها، وأن هذا الاتساع في المعنى وهذه التأويلات الكثيرة التي قدرها النحاة - كل هذا - من فوائد الحذف ؛ إذ لو كانت الجملة واضحة لاتحتاج إلى تقدير أو تأويل لتحديد المراد ، ولما ظهر لنا هذا التوسع في المعنى . والله أعلم .



## المبحث الثالث : المجرورات :

المسألة الأولى : الخلاف في إضافة الصفة إلى الموصوف في قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿ وَمَا

أَلْحَيَوَةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌّ وَلَهُوَ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾

قرأ جميع<sup>٢</sup> القراء " وَلَدَارُ الْآخِرَةِ " بلامين ، إلا ابن عامر فقرأ بلام واحدة ، حيث أضاف "الدار" إلى "الآخرة" ، وابن عامر هو إمام أهل الشام في القراءة ، وكان قد أخذ القراءة<sup>٣</sup> عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي ، وأخذها المغيرة عن عثمان رضي الله عنه .

وهذه المسألة من مسائل الخلاف<sup>٤</sup> بين الكوفيين والبصريين . فالكوفيون يُجيزون إضافة الشيء إلى نفسه ، ومن ذلك إضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف للصفة ، والبصريون يمنعون ذلك .

وفصل الرازي القول في هذه المسألة موافقاً للكوفيين في جواز إضافة الصفة للموصوف ، قال<sup>٥</sup> : " أما وجه قراءة ابن عامر فهو أن الصفة في الحقيقة مغايرة للموصوف ، فصحت الإضافة من هذا الوجه ، ونظيره قولهم : بارحة<sup>٦</sup> الأولى ، ويوم الخميس ، وحق<sup>٧</sup> اليقين ، وعن البصريين لا تجوز هذه الإضافة ؛ قالوا : لأن الصفة نفس الموصوف ، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة " . ولم يرتضِ الرازي ما ذهب إليه البصريون : من أن الصفة نفس الموصوف ، فعنده<sup>٨</sup> أن يمكن تصوّر انفكاك الصفة عن الموصوف ، فلو كان الموصوف عين الصفة لكان ذلك محالاً .

١ سورة الأنعام ، الآية ٣٢ .

٢ النيسابوري "المبسوط في القراءات العشر" تح ، سبيع حمزة ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ط ١٩٨١م ، ١/١٩٣ .

٣ ابن مجاهد "السبعة في القراءات" تح ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١٩٧٢م ، د. تاريخ ، ١/٨٦ .

٤ ابن الأثيري "الإنصاف" مرجع سابق ٢/٣٥٦ .

٥ الرازي "التفسير الكبير" ١٢/٢١٢ وما بعدها .

٦ "المصدر السابق" ١٢/٢١٣ .

## مذهب البصريين :

قال المرادي - شارحاً لقول ابن مالك - :

**وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ \*\*\* مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ**

"ولا بد من كون المضاف غير المضاف إليه بوجه ما ، لأن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه ، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه ، وما أوهم ذلك أوّل .

فما يُوهم الإضافة إلى المرادف نحو : "سعيدٌ كرزٍ" فيؤول الأول بالمسمى ، والثاني بالاسم ، فكأنك قلت : جاءني مسمى هذا اللقب " .

وقال ابن الأنباري<sup>١</sup> : " وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشيء لا يتعرف بنفسه ، لأنه لو كان فيه تعريف لكان مستغنياً عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ، إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه " .

**ومن خلال التتبع والاستقراء يظهر للباحث أن مذهب البصريين هو قول جمهور النحويين والمفسرين ، حيث منع الزمخشري<sup>٢</sup> إضافة الموصوف على صفته والعكس ، واستحسن أبو حيان<sup>٣</sup> مذهب البصريين في تخريج قراءة ابن عامر على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، أي : ولدان الحياة الآخرة ، وهو كذلك مذهب ابن السراج<sup>٤</sup> ، وأبو علي الفارسي<sup>٥</sup> .**

١ ابن الأنباري " الإنصاف " مرجع سابق ٣٥٨/٢ .

٢ ابن يعيش " شرح المفصل " مرجع سابق ١٦٧/٢ .

٣ أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٤٨٥/٤ .

٤ أبو بكر محمد بن سهل بن السراج " الأصول في النحو " تح، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٩٩٦، م ٣، ٢٨/٢ .

٥ أبو علي الفارسي " الإيضاح " تح، كاظم بحر مرجان، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢، ١٩٩٦، م ، ص ٢١٤ .

## مذهب الكوفيين :

أما الكوفيون فقد ذكروا أدلة كثيرة تدل على جواز إضافة الصفة إلى الموصوف ، فقد جاء في كتاب الله تعالى وفي كلام العرب<sup>١</sup> كثيرٌ من هذه الأدلة .

ومن هذه الأدلة قوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ واليقين في المعنى نعتٌ للحق ، لأن الأصل فيه الحق اليقين ، وقال تعالى<sup>٣</sup> : ﴿ فَأَنْبَأْنَا بِهِ جَنَّتٍ وَحَبِّ الْحَصِيدِ ﴾ والحب في المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه .

وقال الفراء<sup>٤</sup> - في تخريج قراءة ابن عامر على مذهب الكوفيين - : "جُعِلت الدار ههنا اسمًا ، وجُعِلت الآخرة من صفتها ، وأضيفت في غير هذا الموضع ، ومثله مما يُضاف إلى مثله في المعنى قوله : ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾ والحق هو اليقين ، كما أن الدار هي الآخرة ، وكذلك : أُنْتُيْتُكَ بَارِحَةَ الْأُولَى ، والبارحة : الأولى ، ومنه : يومُ الخميس ، وليلةُ الخميس ، يُضَاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه" .

وقد بيّن ذلك الرضى<sup>٥</sup> في شرح الكافية أن إضافة الصفة إلى الموصوف أو العكس جائز ؛ وذلك لكثرة وروده في لغة العرب إذا اختلف اللفظان ، بحيث لا يمكن دفعه ، فالإنصاف يقتضي قبول ذلك .

١ ابن الأنباري " الإنصاف " مرجع سابق ٣٥٨/٢ .

٢ سورة الواقعة ، الآية ٩٥ .

٣ سورة ق ، الآية ٩ .

٤ الفراء " معاني القرآن " مرجع سابق ٣٣١/١ .

٥ الرضى " شرح الكافية " مرجع سابق ٩٢٥/١ .

المسألة الثانية : الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قراءة ابن عامر في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ الْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَّهُمْ وَمَا يُفَتِّرُونَ ﴾

خالف ابن عامر جميع القراء في قراءة هذه الآية ، وبسبب قراءته أُثيرت مسألة نحوية تتعلق بالفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ومع صحة هذه القراءة وتواترها فقد شكَّ في صحتها كثير من النحويين ، فضعفوها ونسبوها إلى اللحن .

قال ابن مجاهد<sup>٢</sup> : " فقرأ ابن عامر وحده : " وَكَذَلِكَ زَيْنَ برفع الزاي ، " الْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ برفع اللام ، و "أَوْلَادِهِمْ" بنصب الدال ، و "شُرَكَائِهِمْ" بياء ، وقرأ الباقر " وَكَذَلِكَ زَيْنَ " بنصب الزاي ، " الْكَثِيرِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ " بنصب اللام ، "أَوْلَادِهِمْ" خفضاً ، " شُرَكَائِهِمْ " رفعاً " .

والفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل الشائكة في باب الإضافة ، فبعضهم أجازها بالظرف وحروف الجر وغيرها ، وآخرون قصرها الفصل على حروف الجر والفصل فقط.

قال ابن يعيش<sup>٣</sup> : "الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح ؛ لأنهما كالشيء الواحد، فالمضاف إليه من تمام المضاف ، يقوم مقام التنوين ويُعاقبه ، فكما لا يحسن الفصل بين التنوين والمنون ، كذلك لا يحسن الفصل بينهما " .

١ سورة الأنعام ، الآية ١٣٧ .

٢ ابن مجاهد " السبعة في القراءات " مرجع سابق ٢٧٠/١ .

٣ ابن يعيش " شرح المفصل " مرجع سابق ١٨٨/٢ .

## رأي الرازي في المسألة :

يميل الرازي رحمه الله إلى رأي المعترضين على قراءة ابن عامر ، الطاعنين في فصاحتها ، مثله في ذلك مثل الزمخشري وغيره ، قال<sup>١</sup> : " أما وجه قراءة ابن عامر فالتقدير: زين لكثير من المشركين قتل شركائهم أولادهم ، إلا إنه فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به وهو الأولاد ، وهو مكروه في الشعر كما في قوله<sup>٢</sup> :

**فَزَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ \*\*\* زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ**

وإذا كان مستكرها في الشعر فكيف في القرآن الذي هو معجز في الفصاحة ؟ " .

والرازي هنا يوافق البصريين في منعهم هذا النوع من الفصل ، وقبل مناقشة هذا الاعتراض نبين بشيء من الإجمال مذهب البصريين ، ومذهب الكوفيين .

### مذهب البصريين :

قال البصريون<sup>٣</sup> : " إنما قلنا : إنه لا يجوز ذلك ، لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قَمِيَةَ<sup>٤</sup> :

**لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ \*\*\* لَلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا**

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ، لأن التقدير : در من لامها اليوم ، وقال أبو حِيَّةَ النُّمَيْرِي<sup>١</sup> :

١ الرازي " التفسير الكبير " ٢١٧/١٣ .

٢ لم أعرف قائله، وهو في الضرائر "ابن عصفور الإشبيلي" تح، السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة ، ط ١ ، ١٩٨٠م ، ص ١٩٦ . والشاهد فيه : الفصل بين المضاف "زج" والمضاف إليه "أبي مزادة" بالمفعول "القلوص" .

٣ ابن الأثير " الإنباف " مرجع سابق ٣٥٢/٢ وما بعدها .

٤ البيت له في ديوانه ، تح ، حسن كامل ، طبعة معهد المخطوطات العربية ، ص ١٨٢ . والشاهد فيه قوله: در اليوم من لامها ، فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف . و " ساتيْدِمَا " جبل بالهند .

## كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا \*\*\* يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَمِيلُ

فصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأن تقديره : بكف يهودي يومًا

وقالت امرأة من العرب<sup>٢</sup> : دُرْنَا بِنْتُ عَبْعَةَ الْجَحْدُرِيَّةِ ، وَقِيلَ عَمْرَةَ الْجُسَمِيَّةِ :

## هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ \*\*\* إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبُوَّةَ فَدَعَاهُمَا

فصل بين المضاف والمضاف إليه ، لأن تقديره : هما أخوا من لا أخا له في الحرب ، لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما ، فبقي - فيما سواهما - على مقتضى الأصل .

### مذهب الكوفيين :

يُجِيزُ الْكُوفِيُّونَ الْفَصْلَ بَيْنَ الْمَضَافِ وَالْمَضَافِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الظَّرْفِ وَحَرْفِ الْجَرِّ ، فِي الشَّعْرِ أَوْ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ ، وَيَبْنُونَ مَذْهَبَهُمْ عَلَى شَوَاهِدٍ مِنْ شَعْرِ الْعَرَبِ وَنَثَرِهِمْ .

قال الرضى<sup>٣</sup> : "وقد يُفصل في السعة بينهما قليلاً بالقسم ، نحو : هذا والله غلام زيد ، وذلك لكثرة وروده في الكلام ، وقد جاء في السعة الفصل بالمفعول - إن كان المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعلاً له - كقراءة ابن عامر : "قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ" ، وهو مثل قوله<sup>٤</sup> :

## فَزَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ \*\*\* زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ .

١ البيت من شواهد الأشموني "منهج السالك" ٣٦٩/١ وابن هشام "أوضح المسالك" ١٨٩/٣ ، والشاهد فيه قوله : بكف يوما يهودي، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف "يوما" .

٢ البيت من شواهد الزمخشري وابن يعين في "شرح المفصل" ١٨٥/٢ ، وابن الناظم "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك" تح ، محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٠ م ، ص ٢٩٢ والشاهد فيه : أن الشاعر فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور "في الحرب" .

٣ الرضى "شرح الكافية" ٩٤١ وما بعدها .

٤ سبق تخريجه ص ٦١ .

ومن شواهد الكوفيين على جواز الفصل بغير الظرف وحرف الجر قول الشاعر<sup>١</sup> :

تَمُرُّ عَلَيَّ مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ \*\*\* غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

والتقدير : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه .

ومن شواهدهم كذلك قول الطرماح بن حكيم<sup>٢</sup> :

يَطْفَنَ بِحُوزِي الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعِ \*\*\* بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ

وقد حكى الكسائي<sup>٣</sup> عن العرب : هذا غلامٌ والله زيد ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إِنَّ الشَاةَ لَتَجْتَرُّ فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله : والله ، وإذا جاء هذا في الكلام ، ففي الشعر أولى .

**طعن النحويين في قراءة ابن عامر :**

أسلفنا أن ابن عامر خالف جميع القراء في هذه القراءة ، وهي قراءة صحيحة متواترة، ومع ذلك لم تسلم من طعن كثير من النحويين.

فالبصريون<sup>٤</sup> يذهبون إلى وهي هذه القراءة ، ووهم القارئ ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام " شُرْكَائِهِمْ " مكتوباً بالياء ، ومصاحف أهل الحجاز والعراق " شُرْكَائُهُمْ " بالواو .

١ لم أعرف قائله، وهو من شواهد الرضى "شرح الكافية" ١/٩٤٠، وذكره ابن عصفور "الضرائر" ص ٢٠٠. والشاهد فيه عند الكوفيين: أن

الشاعر فصل بين المضاف "غلائل" والمضاف إليه "صدورها" بالفاعل "عبد القيس".

٢ البيت للطرماح في ديوانه، تح، عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ط ٢، ١٩٩٤م، ص ٢٦٩. والشاهد فيه: أن الشاعر فصل بين المضاف

"قرع" والمضاف إليه "الكنائن" بالمفعول "القيسي" و"الحوزي" الوعل الفحل .

٣ ابن الأثيري "الإنصاف" مصدر سابق ٢/٣٤٩ .

٤ ابن الأثيري "الإنصاف" ٢/٣٥٥ .

واعترض الرضى على هذه القراءة بقوله<sup>١</sup> : " والفصل بغير الظرف في غير الشعر أقرب من الكل ، مفعولاً كان الفاصل أو يميناً أو غيرهما ، فقراءة ابن عامر ليست بذاك ، ولا نُسلّم تواتر القراءات السبع ، وإن ذهب إليه بعض الأصوليين " .

وجعل صاحب الكشاف<sup>٢</sup> هذا الفصل قبيحاً مردوداً ، إذا كان في باب الضرورات الشعرية ، فكيف يُقبل في الكلام المنثور؟ دعك من كلام رب العالمين ، المعجز بحُسنِ نظمه وجزالته.

واستبعد مكي<sup>٣</sup> بن أبي طالب هذه القراءة ، وضعفها ابن عطية<sup>٤</sup> ، وجعلها شيخ المفسرين<sup>٥</sup> مستقبحة غير فصيحة ، وزعم أن الشواهد التي اعتمد عليها من أجاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر منكرة عند أهل العربية .

ولم يُجوّز النحاس<sup>٦</sup> هذه القراءة ، بل نسبها إلى اللحن ! .

### الرد على الطاعنين في قراءة ابن عامر :

هذه الاعتراضات السالفة الذكر من بعض النحويين على قراءة ابن عامر مردودة عليهم ، فالفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول جائز كما في هذه القراءة ، قال ابن مالك<sup>٧</sup> :

**فَصَلُّ مُضَافٍ شَبَّهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ \* \* \* مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ وَلَمْ يُعَبِّ**

**فَصَلُّ يَمِينٍ وَاضْطِرَارًا وَجِدًا \* \* \* بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَا**

١ الرضى " شرح كافية ابن الحاجب " ٩٤٢/١ .

٢ الزمخشري " الكشاف " ص ، ٣٤٨ .

٣ مكي بن أبي طالب " مشكل إعراب القرآن " ٣٠٩/١ .

٤ ابن عطية " المحرر الوجيز " تح، عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١م ، ٣٥٠/٢ .

٥ الطبري " جامع البيان " ٥٧٦/٩ .

٦ أبو جعفر النحاس " إعراب القرآن " تح، خالد العلي، دار المعرفة ، بيروت ، ط ، ٢ ، ٢٠٠٨م ، ص ٢٨٦ .

٧ ابن عقيل " شرح ألفية ابن مالك " ٣٨/٣ .



أجاز المصنف أن يفصل - في الاختيار بين المضاف الذي هو شبه الفعل - والمراد به المصدر واسم الفاعل - والمضاف إليه بما نصبه المضاف من مفعول به أو ظرف أو شبهه، فمثال ما فصل فيه بينهما بمفعول المضاف قوله تعالى: **وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ** " في قراءة ابن عامر ."

ثم استطرده ابن عقيل في تبين وجوه الفصل بالظرف واليمين والنعته والنداء .

وبيّن ابن مالك في شرح التسهيل أن قراءة ابن عامر من أقوى الأدلة على جواز هذا الفصل اختياريًا لا اضطراريًا ، فقال<sup>١</sup> : "وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر رضي الله عنه: **وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ** " لأنها ثابتة بالتواتر ، ومعزوة إلى عربي موثوق بعربيته ، قبل العلم بأنه من كبار التابعين ، ومن الذين يُقْتَدَى بهم في الفصاحة ، كما يُقْتَدَى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يُعَلِّم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن ، ويكفيه شاهدًا على ما وصفته به أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه " .

وقد ردّ أبو حيان ردًّا شافيًا على الزمخشري ، وابن عطية ، والفراسي ، وغيرهم من الطاعنين في قراءة ابن عامر ، قال<sup>٢</sup> - بعد حكايته لكلام الزمخشري - : "وأعجب لعجمي ضعيف في النحو ، يردُّ على عربي صريح محض! قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظنّ هذا الرجل بالقرّاء الأئمة ! الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقًا وغربًا " .

وقال كذلك<sup>٣</sup> : " وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة في قول بعض العرب : هو غلامٌ إن شاء الله أخيك ، فالفصل بالمفرد أسهل ، وقد جاء الفصل في

١ ابن مالك " شرح التسهيل " مصدر سابق ٢٧٦/٣ .

٢ أبو حيان " البحر المحيط " مصدر سابق ٢٣٢/٤ .

٣ " المرجع السابق " ٢٣٢/٤ .

اسم الفاعل في الاختيار ، قرأ بعض السلف : " مُخْلِفَ وَعَدَهُ رُسُلِهِ "¹ بنصب وعده وخفض رسله .

وقد استعمل أبو الطيب الفصل بين المصدر والمضاف إلى الفاعل بالمفعول ، اتباعاً لما ورد عن العرب ، قال ² :

بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَدِيثَةً \*\*\* سَقَاهَا الْحَيَا سَقِي الرِّيَاضِ السَّحَابِ " .

وذكر السُّمَيْنُ الحلبي آراء المعترضين على قراءة ابن عامر ، ثم عَقَّبَ قائلاً ³ : " وهذه الأقوال التي ذكرتها جميعاً لا ينبغي أن يُنْفَتَ إليها ؛ لأنها طعن في المتواتر ، وإن كانت صادرة عن أئمة أكابر ، وأيضاً فقد انتصر لها من يُقَابِلُهُمْ ، وأورد من لسان العرب : نظمه ونثره ما يشهد لصحة هذه القراءة" .

وللشاطبي - رحمه الله - كلام نفيس في معرض تأييده لقراءة ابن عامر ، يقول ⁴ : " قراءة ابن عامر - وإن ضَعُفَت في العربية للإحالة بين المضاف والمضاف إليه - فقويت في الرواية عالية ، وفي كتاب "الخصائص" لابن جني ⁵ في باب "فيما يرد عن العربي مخالفاً لما لما عليه الجمهور" قال : " إذا اتفق شيء من ذلك في حال العربي وفيما جاء به - فإن كان الإنسان فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به ، وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك الإنسان، فإن الأولى أن يُحَسِّنَ الظنُّ به ولا يُحْمَلُ على فساده . فإن قيل : فمن أين ذلك له ؟ وليس له أن يرتجل لغة لنفسه؟! قيل : قد يمكن أن يكون ذلك وقع عليه من لغة قديمة ، قد طال عهدا ، وعفا رسمها " .

١ سورة إبراهيم ، الآية ٤٧ .

٢ البيت في شرح ديوان المتنبي " أبو العلاء المعري "تح، عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر، ط ٢، ١٩٩٢ ، ٤٤٣/٢ . قال المعري: وتقدير البيت : سقي السحائب الرياض ، جرَّ السحائب بإضافة السقي إليها ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه . وهذا هو التمثيل في البيت .

٣ السمين الحلبي " الدر المصون "مرجع سابق ١٦٦/٥ .

٤ الشاطبي " إبراز المعاني من حرز الأمانى " تح ، إبراهيم عطوة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د . ط ، ص ٤٦٦ .  
⁵ ابن جني "الخصائص" مرجع سابق ، ٣٨٦/١ .

ويختتم الباحث هذه المسألة بكلام رصين ، وحجة بليغة ، للإمام الشيخ الطاهر بن عاشور رحمه الله ، قال<sup>٥</sup> : "وليست في الآية ما يُخالف متعارف الاستعمال ، إلا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، والخطبُ فيه سهلٌ ؛ لأن المفعول ليس اجنبياً عن المضاف والمضاف إليه ، وجاء الزمخشري في ذلك بالتهويل ، والضجيج والعويل !! كيف يُفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول؟ وزاد طنبورَ الإنكارِ نغمةً فقال : والذي حملة على ذلك أنه رأي في بعض المصاحف "شركائهم" مكتوباً بالياء ، وهذا جريٌّ في عادة الزمخشري في توهين القراءات المتواترة إذا خالفت ما دُونَ عليه علم النحو ، لتوهمه أن القراءات اختيارات وأقيسة ! من القراء ، وإنما هي روايات صحيحة متواترة في الإعراب ، دلالة على المقصود لا تناكد الفصاحة .

ومُدونات النحو ما قُصِدَ بها إلا ضبط قواعد العربية الغالبة ، ليجري عليها الناشئون في اللغة العربية ، وليست حاصرة لاستعمال فصحاء العرب ، والقراءُ حجّةً على النحاة دون العكس ، وقواعد النحو لا تمنع إلا قياس المولدين على ما ورد نادراً في الكلام الفصيح ، والنُدرة لا تُنافي الفصاحة ، وهل يُظنُّ بمثل ابن عامر أنه يقرأ القرآن متابعةً لصورة حرف التهجي في الكتابة؟! . ومثل هذا لا يُروِّج على المبتدئين في علم العربية ."

٥ ابن عاشور " التحرير والتنوير " مرجع سابق ٨ /أ/ ١٠٣ .

**الفصل الثالث : المسائل النحوية في الأفعال :**

**المبحث الأول : كان وأخواتها**

**المبحث الثالث : الأفعال الجامدة**

**المبحث الثاني: اللازم والمتعدي**

المبحث الأول : كان وأخواتها :

المسألة الأولى : الخلاف في سبب تسمية " كان " فعلاً ناقصاً :

تُستعمل كان على صور مختلفة ، فتارة تكون تامة ، وتارة تكون ناقصة ، وتكون بمعنى صار كذلك ، قال الرازي<sup>١</sup> : " كان كلمة تُستعمل على وجوه : أحدها : أن تكون بمنزلة حَدَثَ و وَقَعَ ، وذلك في قولك : قد كان الأمرُ ، أي : وُجِدَ ، وحينئذٍ لا يحتاج إلى خبر ، والثاني : أن يُخْلَع منه معنى الحدث ، فتبقى الكلمة مجردة للزمان ، وحينئذٍ يحتاج إلى الخبر ، وذلك كقوله: كان زيدٌ ذاهباً " .

وانقسم النحويون إلى مذهبين في سبب تسمية كان فعلاً ناقصاً ، فأصحاب المذهب الأول : يرون أن سبب نقصانها عدم اكتنائها بالمرفوع وحده بل تحتاج إلى المنصوب.

وأصحاب المذهب الثاني: يرون أن سبب تسميتها "ناقصة" بسبب دلالتها على الزمان دون الحدث ، وهي بذلك تُخالف سائر الأفعال ،

المذهب الأول:

وهو اختيار الرازي ، فيرى الرازي أن كان تدل على الحدث ، في كل أحوالها ، فهي عنده بمعنى : حدث و وقع و وُجِدَ ، قال<sup>٢</sup> : " قولك : وُجِدَ وحدث على قسمين : أحدهما : أن يكون المعنى : وُجِدَ وحدث الشيء ، كقولك : وُجِدَ الجوهر ، و حدث العرض ، والثاني : أن يكون المعنى : وُجِدَ و حدث موصوفية الشيء بالشيء ، فإذا قلت : كان زيدٌ عالمًا ، فمعناه : حدث في الزمان الماضي موصوفية زيد بالعلم ، والقسم الأول هو المسمى بكان التامة ، والقسم الثاني هو المسمى بالناقصة ، وفي الحقيقة فالمفهوم من "كان" في الموضوعين هو الحدوث والوقوع ، إلا أن في القسم الأول المراد حدوث الشيء في نفسه ،

١ الرازي " التفسير الكبير " ١٠٩/٧ .

٢ " المصدر السابق والصفحة " .

فال جرم كان الاسم الواحد كافيًا ، والمراد في القسم الثاني حدوث موصوفية أحد الأمرين بالآخر ، فلا جرم لم يكن الاسم الواحد كافيًا " .

والرازي بهذا التفصيل يؤيد هذا المذهب ، لأنه يرى أن كان تدل على الحدث في كل أحوالها ، تامة أو ناقصة .

وهذا المذهب - الذي ذهب إليه الرازي - هو مذهب الرضى وابن عصفور وغيرهم ، قال الرضى<sup>١</sup> : " إنما سُمِّيت ناقصة ، لأنها لا تتم بالمرفوع كلامًا ، بل بالمرفوع مع المنصوب ، بخلاف الأفعال التامة فإنها تتم كلامًا بالمنصوب دون المرفوع" .

ويقول ابن عصفور<sup>٢</sup> : "والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم يُنطق بها ، وقد تقرر من كلامهم أنهم يستعملون الفروع ويهملون الأصول ، والذي حمل على ادعاء مصادر لهذه الأفعال - التي قد رُفض النطق بها - أنها أفعال ، فينبغي أن تكون بمنزلة سائر الأفعال في أنها مأخوذة من حدث ، ومما يدل على أن في هذه الأفعال معنى الحدث : أمرهم بها ، وبناء اسم الفاعل منها ، نحو : كُن قائمًا ، و أنا كائنٌ منطلقًا" .

واختار هذا المذهب ابن مالك<sup>٣</sup> ، ونصره السيوطي بقوله<sup>٤</sup> : " اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدث ، فمنعه قومٌ منهم : المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، وابن برهان ، والشلوبين ، والمشهور والمتصور : أنها تدل عليه كالزمان كسائر الأفعال" .

١ الرضى " شرح كافية ابن الحاجب " ١٠٢٣/٢ .

٢ ابن عصفور " شرح جمل الزجاجي " ٣٧٠/١ .

٣ ابن مالك " تسهيل الفوائد " المكتبة العربية ، مصر ، القاهرة ، ط ١٩٦٧ ، د . ت ، ص ٥٢ .

٤ السيوطي " همع الهوامع " ٤١٨/١ .

## المذهب الثاني :

ويرى أصحاب هذا المذهب أن كان لا تدل على الحدث مطلقاً ، وهو مذهب جمهور النحويين ، يقول الدكتور فاضل السامرائي<sup>١</sup> : " واختلفوا في سبب تسميتها ناقصة ، فذهب أكثر النحاة إلى أنها سمّيت ناقصة لأن سائر الأفعال تدل على الحدث والزمن ، في حين أن هذه الأفعال لا تدل على الحدث ، وإنما هي تدل على الزمن فقط ، فكانت ناقصة لتجردها من الحدث " .

وهذا المذهب<sup>٢</sup> هو مذهب المبرد ، وابن السراج ، والفارسي ، وابن جني ، والجرجاني ، وابن برهان ، والأستاذ أبو علي ، وهو ظاهر مذهب سيبويه .

يقول ابن السراج عن كان موضعاً مفارقتها للأفعال الحقيقية<sup>٣</sup> : " فأما مفارقتها للفعل الحقيقي ، فإن الفعل الحقيقي يدل على معنى وزمان ، نحو قولك : "ضَرَبَ" يدل على ما مضى من الزمان وعلى الضرب الواقع فيه ، و"كان" إنما يدل على ما مضى من الزمان فقط ، و "يكون" تدل على ما أنت فيه من الزمان ، وعلى ما يأتي ، فهي تدل على زمان فقط " .

وقال<sup>٤</sup> الفارسي متحدثاً عن كان وأخواتها : " في هذه الأمثلة ما هو عند النحويين دالٌّ على زمن غير مقترن بحدث ، وذلك نحو "كان" المفترقة إلى الخبر المنصوب ، هو عندهم فعل ، ومع ذلك فهو دالٌّ على الزمان مجرداً من الحدث " .

وقال<sup>٥</sup> ابن جني في شرحه لشعر أبي صخر الهذلي: " قال "من الطويل" :

١ فاضل السامرائي " معاني النحو " دار الفكر ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٠م ، ٢٠٨/١ .

٢ أبو حيان الأندلسي " ارتشاف الضرب " مرجع سابق ٣/ ١١٥١ .

٣ ابن السراج " الأصول في النحو " مرجع سابق ١/ ٨٢ .

٤ أبو علي الفارسي " المسائل العسكرية " تح ، محمد الشاطر ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ١/ ١٩٨٢م ، ص ٩٦ .

٥ ابن جني " التمام في تفسير أشعار هذيل " تح ، مجموعة من المحققين ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٦٢م ، ص ١٧١ .

تَعَزَّيْتُ عَنْ ذِكْرِ الصَّبَا وَالْحَبَائِبِ ، فِيهَا <sup>١</sup> :

وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا لَقَدْ كُنْتَ مَرَّةً \* \* \* عَرَفْتُ وَلَمْ أَنْكَرِ جَوَابَ الْمُجَابِ

قال : أراد : كنتَ تحبهنَّ ، فكيف تنهانا ؟ . إذا استضعِف من جهة السماع ومن طريق القياس جميعاً حذف خبر "كان" وقلماً مرَّ بي منه ، ووجه ضعفه من قبل القياس : أن خبر كان إنما لزمها لِيُقَاد منه الحدث الْمُخْتَرَمُ منها ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : كانَ زيدٌ قائماً ، فإنك إنما استغدت الحدث الذي هو القيام من قام ، لا من "كان" فـ "كان" وخبرها جميعاً يُفِيدان ما يُفِيده الفعل مجرداً بنفسه ، فكما لا يجوز انفكاك الفعل من دلالة الحدث إلا في هذه الأفعال التي لزمها أخبارها أعضاً مما جُرِّدَت منه من أحداثها . أعني "كان" وأخواتها من نحو : أصبح وأمسى وبقية الباب ، فكذلك لا يَحْسُن حذف خبر كان لِمَا ذَكَرْتُ لك " .

وحكى الشلوبيين<sup>٢</sup> الخلاف في دلالة "كان" على الحدث ، ثم اختار تجردها عن الحدث ودلالاتها على الزمان فقط .

وقد ردَّ ابن مالك على الجمهور وبيَّن بطلان ما ذهبوا إليه من عشرة أوجه نذكر ثلاثة

منها ، قال <sup>٣</sup> : "ودعواهم باطلة من عشرة أوجه :

أحدها : أن مُدَّعي ذلك معترفٌ بفعلية هذه العوامل ، والفعلية تستلزم الدلالة على الحدث والزمان ، إذ الدال على الحدث وحده مصدر ، والدال على الزمان وحده اسم زمان ، والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان ، فبطل كونها دالة على أحد المعنيين دون الآخر .

١ الشاهد في هذا البيت حذف خبر كان ، وهذا لا يجوز عند من يقول أن سبب نقصان كان عدم دلالتها على الحدث، لذلك عدَّه ابن جني غريباً ضعيفاً .

٢ أبو علي الشلوبيين " التوتنة " تح ، يوسف المطوع ، مطبعة النهضة ، ط ٢ ، ١٩٦٤م ، ص ٢٢٤ .

٣ ابن مالك "شرح التسهيل" ١/٣٣٨ .



**الثاني :** أن مدعي ذلك معترف بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين ، فحكمه على العوامل المذكورة - بما زعم - إخراج لها عن الأصل ، ولا يُقبل إلا بدليل .

**الثالث :** أن العوامل المذكورة لو كانت دلالتها مخصوصة بالزمان ، لجاز أن تتعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى ، كما ينعقد منها ومن اسم زمان ، وفي عدم جواز ذلك دليل على بطلان دعواه " .

وللرضى ردُّ على الجمهور ، يوضح فيه أن كان تدلُّ على الحدث ، يقول<sup>١</sup> : " وما قال بعضهم من أنها سمّيت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ، ليس بشيء ؛ لأن "كان" في نحو : كان زيدًا قائمًا ، يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق ، وخبره يدل على الكون المخصوص ، وهو كون القيام ، أي حصوله ، فجاء أولاً بلفظ دالٍ على حصولٍ ما ، ثم عُيِّن بالخبر ذلك الحاصل ، فكأنك قلت : حصل شيء ، ثم قلت : حصل القيام ، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مرَّ في بابه ، مع فائدة أخرى ههنا ، وهي دلالاته على تعيين زمان الحصول المقيد ، ولو قلنا : قام زيدٌ ، لم يحصل هاتان الفائدتان معًا ، فـ "كان" يدل على حدوث حدث مطلق تقييده في خبره ، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في "كان" ، لكن دلالة "كان" على الحدث المطلق - أي الكون - وضعيةٌ ، ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقليةٌ " .

ويرى الباحث أن الصواب في هذه المسألة ما اختاره الرازي ، وهو مذهب ابن مالك ، والسيوطي ، وابن عصفور ، والرضى ، من القول بدلالة كان على الحدث ، وما أورده المعترضون من أن سبب نقصانها دلالتها على الزمان دون الحدث لا تسنده حجج قوية ؛ إذ هي أفعال كسائر الأفعال ، وسبب نقصانها عدم اكتنائها بالمرفوع ، ففي كان حدث مطلق ،

١ الرضى " شرح الكافية " ٢/١٠٢٤ .

وهذا الحدث تقييده في خبرها المنصوب ، لذلك لم تكتفِ هذه الأفعال بالاسم فقط ، بل احتاجت إلى الخبر المنصوب .

**المسألة الثانية : الخلاف في مدلول كاد المنفية في قوله تعالى<sup>١</sup>: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾**

من المعلوم أن كاد من أفعال المقاربة ، وهي أفعال ناسخة للابتداء ، وكلها تدخل على المبتدأ والخبر ، فترفع المبتدأ اسماً لها ، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب ، ولكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً<sup>٢</sup> نحو: كاد زيدٌ يقوم.

ومن النادر مجيء الخبر بعد كاد اسماً ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر<sup>٣</sup>:

**فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا \* \* \* وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ**

واختلف النحويون في مدلول كاد المنفية في قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ ، قال ابن عاشور<sup>٤</sup> : "فإن مدلولها المقاربة ، ونفي مقاربة الفعل يقتضي عدم وقوعه بالأولى ، فيقال : أنى يجتمع ذلك مع وقوع ذبحها بقوله: "فذبحوها"؟ فأما على وجه الاستئناف فيمكن الجواب بأن نفي مقاربة الفعل كان قبل الذبح حين كرروا السؤال وأظهروا المطال ، ثم وقع الذبح بعد ذلك ، وقد أجاب بذلك جماعة ، يعنون كأن الفعل وقع فجأة بعد أن كانوا بمعزل عنه، على أنه مبني على جعل الواو استئنافاً" .

١ سورة البقرة ، الآية ٧١ .

٢ ابن عقيل " شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك " ١/١٤٩ .

٣ البيت لتأبط شراً من قطعة له في شرح حماسة أبي تمام " للتبريزي" تح، غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠م، ١/٦٥ .  
والشاهد في البيت قوله: "وما كدت آئباً" حيث جاء خبر كاد اسماً مفرداً ، وهذا نادر في أفعال المقاربة.

٤ ابن عاشور " التحرير والتنوير " ١/٥٥٧ .

ويوافق الرازي في هذه المسألة من يقول : إن كاد نفيها إثبات ، وإثباتها نفي ، قال<sup>١</sup> - عند تفسيره لهذه الآية - : "وهنا بحث ، وهو أن النحويين ذكروا لكاد تفسيرين، الأول: قالوا : إن نفيه إثبات وإثباته نفي ، فقولنا : كاد يفعل كذا ، معناه : قرب من أن يفعل لكنه ما فعله، وقولنا : ما كاد يفعل كذا، معناه : قرب من ألا يفعل لكنه فعله . والثاني: وهو اختيار الشيخ عبد القاهر النحوي ، أن كاد معناه المقاربة ، فقولنا : كاد يفعل ، معناه قرب من الفعل ، وقولنا : ما كاد يفعل معناه : ما قرب منه" .

ثم قال<sup>٢</sup> الرازي محتجاً لمن يرى أن كاد نفيها إثبات وإثباتها نفي : "ولأولين أن يحتجوا على فساد هذا الثاني بهذه الآية ، لأن قوله تعالى: "وما كادوا يفعلون" معناه : وما قاربوا الفعل ، ونفي المقاربة من الفعل يناقض إثبات وقوع الفعل ، فلو كان كاد للمقاربة لزم وقوع التناقض في هذه الآية" .

والقول الذي أيده الرازي هو قول مشهور عند النحاة حتى جعل المعرّي هذا المعنى لغزاً فقال<sup>٣</sup> :

أَنْحَوِيَّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ \*\*\* جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمِ وَثَمُودِ

إِذَا اسْتَعْمَلْتُ فِي صُورَةِ الْجَدِّ أُثْبِتُ \*\*\* وَإِنْ أُثْبِتُ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومن أقوى الحجج التي تؤيد هذا المذهب - بالإضافة لهذه الآية الكريمة - تلك النادرة الأدبية التي ذكرها<sup>٤</sup> عبد القاهر الجرجاني ، وهي: أن عنبسة العنسي الشاعر قال: قدم ذو الرمة الكوفة ، فوقف يُنشد الناس بالكُنْأَسَة<sup>٥</sup> قصيدته الحائية التي منها:

١ الرازي " التفسير الكبير " ٣/١٣٠ .

٢ "المصدر السابق والصفحة"

٣ ابن مالك " شرح الكافية الشافية " تح، عبد المنعم أحمد ، دار المأمون للتراث ، بغداد ، ط ١ ، ١٤٠١هـ ، ، ٤٦٦/١ .

٤ عبد القاهر الجرجاني " دلائل الإعجاز " مطبعة المدني ، القاهرة، ط ٣ ، ١٩٩٢م ، ص ٢٧٤ .

٥ محلة بالكوفة .

هِيَ الْبُرءُ وَالْأَسْقَامُ وَالْهَمُّ وَالْمَنَى \*\*\* وَمَوْتُ الْهَوَى فِي الْقَلْبِ مَنَى الْمُبْرَحُ

حتى وصل إلى قوله:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ \*\*\* رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

فلما انتهى إلى هذا البيت ناداه ابن شُبْرَمَةَ : يا غِيلان ، أَرَأَهُ قَدْ بَرِحَ ! قال : "فَشَنَفَ" <sup>١</sup> ناقتة وجعل يتأخر بها ويفكر ، ثم قال:

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ أَجِدْ \*\*\* رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

قال: فلما انصرفت حدثت أبي ، قال : أخطأ ابن شُبْرَمَةَ حين أنكر على ذي الرمة ما أنكر ، وأنكر ذو الرمة حين غيّر شعره لقول ابن شبرمة ، وإنما هذا كقوله تعالى <sup>٢</sup> : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدُ يَرِيهَا ﴾ ، وإنما هو لم يرها ولم يكد .

ويرى ابن مالك <sup>٣</sup> أن ما اشتهر بين النحويين - من أن كاد نفيها إثبات وإثباتها نفي - ليس صواباً ، بل حكم كاد - عنده - كحكم سائر الأفعال في أن معناها منفي إذا صاحبها حرف نفي ، وثابت إذا لم يصحبها ، فإن قال قائل : كاد زيد يبكي ، فمعناه قارب زيد البكاء ، المقارنة ثابتة ونفس البكاء منتفٍ ، فإذا قال : لم يكد يبكي ، فمعناه : لم يقارب البكاء .

ويرى الجرجاني أن كاد قد يُسْتَعْمَلُ نفيها للدلالة على وقوع الفعل بعد بقاء وجهه ، بعد أن كان بعيداً ، يقول <sup>٤</sup> - معلقاً على قصة ذي الرمة - : "واعلم أن سبب الشبهة في ذلك : أنه قد جرى في العرف أن يُقال : ما كَادَ يَفْعَلُ ، ولم يَكْدُ يَفْعَلُ ، في فعل قد فعل ، على معنى

١ "شَنَفَ البعير" جذبته بزمامه حتى يرفع رأسه.

٢ سورة النور ، الآية ٤٠ .

٣ ابن مالك " شرح الكافية " مرجع سابق ٤٦٦/١ .

٤ عبد القاهر الجرجاني " دلائل الإعجاز " مراجع سابق ، ص ، ٢٧٥ .

أنه لم يفعل إلا بعد الجهد ، وبعد ان كان بعيداً في الظن أن يفعله كقوله تعالى: " فَذَبْحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ " .

ويقول ابن مالك<sup>١</sup> - مؤكداً مذهب الشيخ عبد القاهر الجرجاني : "وتنفي كاد إعلاماً بوقوع الفعل عسيراً ، أو بعدمه وعدم مقارنته" .

وقال<sup>٢</sup> في موضع آخر: " وقد يقول قائل : لم يكد زيد يفعل ، ويكون مراده أنه فعله بعسر لا بسهولة ، وهو خلاف الظاهر الذي وضع له اللفظ أولاً ، ولأمكان هذا رجح ذو الرمة" .

---

١ ابن مالك " شرح التسهيل " مرجع سابق ٣٩٦/١ .

٢ " المصدر السابق " ٣٩٩/١ .

المبحث الثاني : الأفعال الجامدة :

المسألة الأولى : الخلاف في فعلية " ليس " وحرفيتها :

تعرض الرازي لهذه المسألة ، وذكر أوجه الخلاف حولها ، ولم يُصَرِّح باختيار مذهب مُعَيَّن ، لكنه مال إلى القول بحرفية "ليس" كما سنرى .

ومن المقرر في هذا الباب أن ليس فعل جامد لا يتصرف ، فلا يُستعمل منها الماضي أو المضارع أو الأمر ، يقول ابن مالك<sup>١</sup> : "وما سوى "ليس" و "دام" من أفعال هذا الباب يتصرف ، أي يُستعمل منه ماض ومضارع وأمر واسم فاعل ومصدر ، إلا أن الأمر لا يأتى صوغه من ملازمات النفي ، ولمضارعها والأمر ما لماضيها ، وكذا جميع الأفعال المتصرفة" .

وجاء حديث الرازي حول هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ حيث ذكر أن القول بفعلية "ليس" هو قول الأكثرين ، ثم شرع في سرد حججهم والرد عليها ، ثم أطل في مناقشة هذه الآراء ، ولم ينته إلى اختيار واضح في هذه المسألة .

**مذهب القائلين بحرفية ليس :**

وأول من ذهب من النحاة إلى أن "ليس" حرف هو ابن السراج ، وتابعه<sup>٣</sup> على ذلك أبو علي الفارسي في "الحلييات" وأبو بكر بن شقير وجماعة .

وقد أفرد الفارسي حيزاً واسعاً لهذه المسألة مدافعاً عن مذهبه من القول بحرفية "ليس" ، فهو يرى<sup>٤</sup> أن "ليس" - وإن رفعت ونصبت - ليست فعلاً على الحقيقة ، وذلك أن الفعل لا

١ ابن مالك " شرح التسهيل " مرجع سابق ١/٣٤٣ .

٢ سورة البقرة ، الآية ١٧٧ .

٣ محمد محي الدين عبد الحميد " منحة الجليل " دار الطلائع ، القاهرة ، بدون ط ، ١/١٢٢ .

٤ أبو علي الفارسي " المسائل الحلييات " تح ، حسن هندايوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧م ، ص ٢١١ .

يخلو من أحد أمرين : إما أن يكون دالاً على الحدث وأحد الأزمنة الثلاثة ، وإما أن يكون دالاً على أحد الأزمنة الثلاثة مجرداً من الحدث ، فإن لم يخلُ الفعل من أحد هذين القسمين - ولم تكن ليس من واحد منها - ثبت أنه ليس بفعل ، بل فيه بعض الشبه منه.

وقال كذلك<sup>١</sup> : "ومما يدل على أن "ليس" ليست كالأمتلة المأخوذة من لفظ أحداث الأسماء أنها لا توصل بـ "ما" التي تكون مع الفعل بتقدير المصدر فتكون معه بمنزلة الاسم ، كما أنها إذا وصلت بسائر الأمتلة كانت معه بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنه لا يستقيم : "ما أحسن ما ليس زيدٌ ذاكراً" كما يجوز : "ما أحسن ما كان زيدٌ ذاكراً" فلو كانت فعلاً على الحقيقة لوصلت "ما" بها كما وصلت بسائر الأفعال " .

#### رأي القائلين بفعلية "ليس" :

والقول بفعلية "ليس" هو مذهب الجمهور<sup>٢</sup> ، واحتجوا على فعليتها بأدلة كثيرة ، منها<sup>٣</sup> : اتصال الضمائر المرفوعة البارزة بها ، واتصال تاء التانيث .

وانتصر ابن يعيش لهذا المذهب ، ورد على الفارسي وغيره ، قال<sup>٤</sup> : "الدليل على أنها فعل : اتصال الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال بها على حد اتصاله بالأفعال ، وهو الضمير المرفوع ، نحو قولك : "لستُ" و "لسنا" و "ولستَ" و "لستُما" و "لستمُ" و "لستِ" و "لستنُ" لأن آخرها مفتوح كما أواخر الأفعال الماضية ، وتلحقها تاء التانيث ساكنة وصلًا ووقفًا نحو : ليست هند قائمة ، كما تقول : كانت هند قائمة ، وليس كذلك التاء اللاحقة للأسماء ، فإنها تكون متحركة بحركات الإعراب نحو : "قائمةٌ و قاعدةٌ" فلما وُجد فيها ما لا يكون إلا في الأفعال دلَّ على أنها فعل .

١ أبو علي الفارسي " المسائل الحلييات "مرجع سابق ص ٢١٩ .

٢ ابن عقيل " شرح ألفية ابن مالك "مرجع سابق ١/١٢٢ .

٣ الحسين بن قاسم المرادي "الجنى الداني" تح ، فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية،بيروت، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص٤٩٣ .

٤ ابن يعيش " شرح المفصل "مرجع سابق ٤/٣٦٦ .

فإن قيل : الأفعال بابها التصرف و"ليس" غير متصرفة فهلاً ذلك على كونها حرفاً؟ قيل : عدم التصرف لا يدل على أنها ليست فعلاً ، إذ ليست كل الأفعال متصرفة ، وأما كونها بمنزلة "ما" في النفي فلا يخرجها أيضاً عن كونها فعلاً ؛ لأنه يدل على مشابهة بينهما ، وهو الذي أوجب جمودها وعدم تصرفها" .

وثمة رأي آخر مفاده أن ليس تكون فعلاً أحياناً ، وتكون حرفاً أحياناً ، وذلك يرجع إلى موقعها واستعمالها ، يقول المالقي<sup>١</sup> : " اعلم أن "ليس" ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية ، ولذلك وقع الخلاف فيها بين سيبويه وأبي علي الفارسي ، فزعم سيبويه أنها فعل ، وزعم أبو علي أنها حرفٌ .

والموجب للخلاف بينهما فيها النظر إلى حدها ، فتكون حرفاً إذ هي لفظ يدل على معنى في غيره لا غير ، ك"من ، و إلى ، و لا ، و ما" وشبهها ، أو النظر إلى اتصالها ببناء التأنيث والضمير المرفوع والاستتار والرفع والنصب ، فنقول : ليست هند قائمةً والزيدون ليسوا قائمين ، وزيد ليس قائماً كما تقول : كانت هند قائمه ، والزيدون كانوا قائمين ، وكان زيد قائماً، وهذه خواص الأفعال لا الحروف فتكون فعلاً" .

إذا ف "ليس" فعل من ناحية اتصافها بخواص الأفعال كما ذكر المالقي ، وتكون حرفاً إذا اتصفت بخاصية من خواص الحروف ، وقد ذكر المالقي<sup>٢</sup> أنها تكون حرفاً إذا دخلت على الجملة الفعلية ، حالها كحال " ما " واستشهد بقول النابغة الذبياني<sup>٣</sup> :

تُهْدِي كِتَابَ خُضْرٍ لَيْسَ يَعْصِمُهَا \*\*\* إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتِ بِالْجَامِ

فليس هنا حرف ، إذ لا توجد خاصية من خواص الأفعال .

١ أحمد بن عبد النور المالقي "رصف المباني" تح ، أحمد الخراط ، ص ٣٥٥ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، بدون ط .

٢ المالقي "رصف المباني" ص ، ٣٥٥ .

٣ البيت للنابغة الذبياني في "ديوانه" تح ، محمد أبو الفضل ، ص ٨٤ ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، بدون تأريخ . والشاهد فيه : دخول ليس على الجملة الفعلية ، وهي ههنا حرف .



وممن وافق المالقي في قوله بفعلية ليس وحرفيتها حسب موضعها : علي بن محمد الهروي ، يقول<sup>١</sup> : " وتكون فعلاً بمنزلة "كان" ترفع الاسم وتتصب الخبر كقولك : ليس زيد قائماً ، وتكون حرف بمعنى ما ، ويبطل عملها إذا دخل "إلا" على الخبر كقولك : ليس زيد إلا قائم ، كما تقول : ما زيد إلا قائم .

وَحُكِيَ عَنْهُمْ : لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ، بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى : مَا الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ ."

ومن خلال تتبع الباحث لكلام الفارسي عن "ليس" تبين له : أنه مع قوله بحرفية "ليس" في " الحلبيات" إلا أنه يقر بفعليتها كذلك ، ويجعلها أصلاً يقاس عليه ، قال<sup>٢</sup> : "ومما يجري مجرى ليس في رفعها الاسم الذي يكون مبتدأ ، ونصبها الخبر ، ما في لغة أهل الحجاز وذلك قولهم : ما زيد ذاهباً ، وما عبدالله خارجاً ، جعلوها بمنزلة ليس لمشابهتها له في نفي ما في الحال ، والدخول على الابتداء والخبر قال تعالى<sup>٣</sup> : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ و<sup>٤</sup> " ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ وقد دخلت على خبرها الباء كما دخلت على خبر ليس ، وذلك قولهم : ما زيد بذاهبٍ ، وما بكر بخارجٍ" .

ومن خلال الملاحظة يرى الباحث أن رأي المالقي والهروي من القول بفعلية "ليس" وحرفيتها حسب الخاصية التي تتصف بها ، ودخولها على الجملة الاسمية والفعلية - هذا الرأي - له حظٌ من النظر ، وهو الأقرب للصواب ؛ لجمعه بين رأي الجمهور ورأي الفارسي ومن تابعه.

١ علي بن محمد الهروي "الأزھية في علم الحروف" تح ، عبد المعين الملوحی، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، ط ١٩٨١م، ص ١٥٩.

٢ أبوعلى الفارسي " الايضاح " مرجع سابق ص ١٢١.

٣ سورة يوسف، الآية ٣٢ .

٤ سورة المجادلة ، الآية ٢ .

المسألة الثانية: هل " نعم وبئس " فعلان أم اسمان ؟

اختلف النحويون في هذه المسألة ، فمذهب جمهور<sup>١</sup> النحويين أن "نِعْمَ وبئس" فعلان، بدليل دخول تاء التانيث الساكنة عليهما ، نحو:نِعِمَتِ الْمَرْأَةُ هِنْدُ ، وبئسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدُ ، وذهب جماعة من الكوفيين - ومنهم الفراء - إلى أنهما اسمان .

ووافق الرازي في هذه المسألة جمهور النحويين من البصريين وغيرهم ، حيث اكتفى الرازي بحكاية قول البصريين وقول الكوفيين ، ثم ذكر رد البصريين على الكوفيين ، قال<sup>٢</sup> : "المسألة الثانية : أنهما فعلان من نِعِمَ يَنْعَمُ و بئسَ يَبْئَسُ ، والدليل عليه دخول التاء التي هي علامة التانيث فيهما ، فيقال : نِعِمَتِ و بئسَتِ ، والفراء يجعلهما بمنزلة الأسماء ، ويحتج بقول حسان بن ثابت رضي الله عنه<sup>٣</sup> :

أَلَسْنَا بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ \*\*\* مَنِ النَّاسِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمًا

وبما روي أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة ، فقيل له : نِعْمَ المولودة مؤلودتُك ، فقال : والله ما هي بِنِعْمِ المولودة ، والبصريون يُجيبون عنه : بأن ذلك بطريق الحكاية " .

### حجج البصريين:

استدل البصريون على فعلية نعم وبئس بعدة أمور أجملها ابن عصفور بقوله<sup>٤</sup> : "والذي ذهب إلى أنهما فعلان استدل على ذلك : برفعهما الفاعل ، وليس من قبيل الأسماء العاملة عمل الفعل ، وبنائهما على الفتح ، ولو كانا اسمين لكانا معربين ، إذ لا موجب لبنائهما ، ويتحملهما الضمير في قولك : نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ ، بل قد حُكِيَ : نِعْمًا رَجُلَيْنِ الزَّيْدَانِ ،

١ ابن عقيل " شرح ألفية ابن مالك " ٧٣/٣ .

٢ الرازي " التفسير الكبير " ١٩٦/٣ .

٣ البيت لحسان رضي الله عنه في " ديوانه " تح، وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ط ٢٠٠٦م، ٣٥/١ . والشاهد فيه: قوله: "بنعم" حيث دخل حرف الجر على "نعم" ، وهذا دليل على اسميتها عند الكوفيين.

٤ رواية الديوان : أَلَسْنَا بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلَّفُ بَيْتَهُ \*\*\* كَذِي الْعُرْفِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمًا .

٥ ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" مرجع سابق ٦٢/٢ .

وَنِعْمُوا رَجَالًا الرَّيُّونَ ، أو بلحاق علامة التأنيث لما على حد ما تلحق الأفعال ، أعني أنها تسقط مع المذكر ، وتثبت مع المؤنث ، نحو :نِعْمَ الرَّجُلُ ، و نِعْمَتِ الْمَرْأَةُ " .

### حجج الكوفيين :

احتج الكوفيون بعدة أدلة على اسمية نعم وبئس منها: أن نعم وبئس لا مصدر لهما ، ويكونهما لا يتصرفان ، واستدلوا كذلك بدخول حرف الجر عليهما ، وحكوا من كلام العرب:نِعْمَ السَّيْرُ عَلَى بئس العَيْرِ ، ومن شواهدهم قول الراجز<sup>١</sup> :

صَبَحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بِأَكْرٍ \*\*\* بِنِعْمِ طَيْرٍ وَشَبَابٍ فَآخِرٍ

وحجج الكوفيين هذه لا تَرْقَى إِلَى درجة أن يُحْتَجَّ بها في إثبات اسمية "نعم وبئس" ، فمثلاً قولهم : لا يتصرفان ، لا حجة فيه ؛ إذ وُجِدَ من الأفعال ما لا يتصرف مثل "عسى" ، وكذلك استدلالهم بدخول حرف الجر عليهما ، ضعيف ، قال ابن الأنباري<sup>٢</sup> : "دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأن الحكاية فيه مقدره ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على ما لا شُبُهَة في فِعْلِيَّتِهِ ، قال الراجز<sup>٣</sup> :

وَاللَّهِ مَا لَيْلِي بِنَامٍ صَاحِبِيَّةٍ \*\*\* وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَّانِ جَانِبِيَّةٍ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يُحْكَمَ لِنَامٍ بالاسمية ، لدخول الباء عليه ، وإذ لم يُجْزَ أن يُحْكَمَ له بالاسمية - لتقدير الحكاية - فكذلك ههنا لا يجوز أن يُحْكَمَ لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية" .

١ الراجز من شواهد الأشموني "منهج السالك" تح، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي،بيروت، ط ١ ، ١٩٥٥م، ٣٧٠/٢.

والشاهد قوله:بِنِعْمٍ حيث دخل حرف الجر على "نعم" وهذا دليل على اسميتها عند الكوفيين .

٢ ابن الأنباري" الإنصاف "مرجع سابق ٩٢/١ .

٣ الراجز لم أعرف قائله، وأنشده ابن الأنباري هنا ، وهو من شواهد الأشموني في "منهج السالك"٣٧١/٢ والشاهد فيه دخول حرف الجر على الفعل " نام" والحكاية مقدره هنا ، وتقديرها"ما ليلي بليل مقول فيه نام صحبه".

وذكر السيوطي رحمه الله حجبا أخرى للكوفيين ، ثم قام بالرد عليها ، قال <sup>١</sup> : " وعن الفراء أنها اسمان لدخول حرف الجر عليهما ، ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إن ، ولا يدخل على الماضي ، والإخبار عنهما فيما حكاه الرؤاسي : فيك نِعَمَ الخَصْلَةَ ، وعطفهما على الاسم فيما حكاه الفراء : الصَّالِحُ وبئس الرجل في الحق سواء ، وأجيب بأن حرف الجر والنداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأول موصوف ، أو منادى مقدر ، وكذا في الإخبار والعطف ، أي : فيك خَصْلَةَ نِعَمَتِ الخَصْلَةَ ، ورجل بئس الرجل .

وقيل لا خلاف في أنها فعلا ، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل ، فالبصريون يقولون : نِعَمَ الرَّجُلُ و بئسَ الرَّجُلُ جملتان فِعْلِيَّتَانِ ، وغيرهم يقول : اسمان محكيَّان نُقِلَا عن أصلهما وسمي بهما المدح والذم ك : تَأَبَّطَ شَرًّا ، ونحوه " .

---

١ السيوطي "همع الهوامع" مرجع سابق ٢٤/٣ .

## المبحث الثالث : المتعدي واللازم

المسألة الأولى: هل "اختار" فعل يتعدى لمفعولين في قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ

قَوْمَهُ وَ سَبْعِينَ رَجُلًا لِمِيقَاتِنَا﴾

الفعل المتعدي أنواع : فمنه ما يتعدى لواحد ، ومنه ما يتعدى لاثنين ، ومنه ما يتعدى

لثلاثة.

والذي يتعدى إلى اثنين ينقسم إلى قسمين : قسم يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، وقسم يتعدى إلى مفعولين أحدهما بنفسه ، والآخر بحرف الجر.

والذي يتعدى إلى اثنين بنفسه مثل : كَسَا و أَعْطَى ، والذي يتعدى إلى اثنين أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر مثل : اختار و أمر ، تقول : كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا ، وَأَعْطَيْتُهُ دِرْهَمًا فلا تحتاج إلى حرف جر<sup>٢</sup> ، ولا يجوز لك أن تأتي به .

وتقول : اخْتَرْتُ زَيْدًا قَوْمَهُ ، وَأَمَرْتُهُ الْخَيْرَ ، وَاخْتَرْتُهُ مِنْ قَوْمِهِ ، وَأَمَرْتُهُ بِالْخَيْرِ .

وهذه الأفعال التي تتعدى إلى اثنين ، أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر ، مقصورة على السَّماع ولا يُقاس عليها<sup>٣</sup> ، وهي : " اخْتَارَ " و " اسْتَغْفَرَ " و " سَمَّى " و " كَتَبَ " بمعنى " سَمَّى " و " أَمَرَ " .

وقبل النظر في آراء النحويين حول هذه الآية يُسْتَحْسَنُ أَنْ نُعْرِبَهَا أَوْلًا ، قال صاحب الجدول<sup>٤</sup> : " الواو عاطفة " اختار " فعل ماضٍ "موسى" فاعل مرفوع علامة رفعه الضمة المقدرة على الألف " قوم " منصوب على نزع الخافض ، أي : من قوم ، و " الهاء " ضمير

١ سورة الأعراف ، الآية ١٥٥ .

٢ ابن مالك " شرح التسهيل " ١٥٢/٢ .

٣ علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي " شرح جمل الزجاجي " دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م ، ٢٧٩/١ .

٤ الجدول في إعراب القرآن الكريم " محمود بن عبد الرحيم صافي " ، دار الرشيد ، دمشق ، ط ٣ ، ١٩٩٥ ، " ٩٠/٩ .

مضاف إليه " سبعين " مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الياء ، و " رجلاً " تمييز منصوب".

### رأي الرازي والبصريين في المسألة :

حكى الرازي في هذه المسألة مذهب البصريين ، واستشهد بكلام أبي علي الفارسي - رحمه الله - ، ثم أشار إلى وجه بدا له في نصب " قومه " ، قال<sup>١</sup> : " قال جماعة من النحويين: معناه : واختار موسى من قومه سبعين ، فحذف كلمة "من" ووصل الفعل فنصب ، يُقال : اخترتُ من الرجال زيدًا ، واخترتُ الرجالَ زيدًا ، وأنشدوا قول الفرزدق<sup>٢</sup> :

**وَمِنَّا الَّذِي اخْتَارَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً \*\*\* وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرُّعَازُ**

قال أبو علي : والأصل في هذا الباب أن من الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف واحد ، ثم يتسع فيحذف حرف الجر ، فيتعدى الفعل إلى المفعول الثاني ، من ذلك قولك: اخترت من الرجال زيدًا ، ثم يتسع فيقال : اخترتُ الرجالَ زيدًا ، وقولك : أَسْتَغْفِرُ اللهَ من ذنبي ، وأَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبِي ، قال الشاعر<sup>٣</sup> :

**أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ أُحْصِيَهُ**

ويُقال : أمرتُ زيدًا بالخير ، وأمرتُ زيدًا الخيرَ " .

ثم أشار الرازي إلى وجه بدا له في تقدير معنى الآية ، فقال<sup>٤</sup> : " وعندي فيه وجهٌ آخر ، وهو : أن يكون التقدير : واخترَ موسى قومه لميقاتنا ، وأراد بقومه المعتبرين منهم ،

١ الرازي " التفسير الكبير " ١٥/١٨-١٩ .

٢ البيت للفرزدق في ديوانه ، تح ، علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، ص ٢٦٠ . ورواية الديوان: "اخيّر" بدلًا من "اختر" والشاهد في البيت : حذف حرف الجر بعد الفعل اختار .

٣ لم أقف عليه عند غير الرازي .

٤ الرازي " التفسير الكبير " ١٥/١٩ .

إطلاقاً لاسم الجنس على ما هو المقصود منهم ، وقوله : " سَبْعِينَ رَجُلًا " عطف بيان ، وعلى هذا الوجه فلا حاجة إلى ما ذكره من التكاليف .

وإعراب "سبعين" عطف بيان أو بدلٍ وجهٌ مستبعدٌ عند أبي حيان<sup>١</sup> ، وأشار إليه الألويسي<sup>٢</sup> ، ومن المعاصرين الشيخ ابن عاشور<sup>٣</sup> ، وأجازه العكبري على ضعفٍ فقال<sup>٤</sup> : " ولا يجوز أن يكون "سبعين" بدلاً عند الأكثرين ؛ لأن المُبدَل منه في نية الطرح ، والاختيار لا بدُّ له من مختار ومختار منه ، والبدل يُسقط المختار منه ، وأرى أن البدل جائزٌ على ضعف ، ويكون التقدير : سبعين رجلاً منهم " .

وما أشار إليه الرازي يمكن وضعه في خانة الإعجاز البياني في القرآن الكريم ، ففي جعلٍ " سبعين " بدلاً أو عطف بيان توبيخ خفي لبني إسرائيل ، فكان موسى - عليه السلام - لم يجد في قومه من الصالحين إلا هؤلاء الخمسين!! فهذه إشارة إلى عصيانهم وتمردهم ودوام مخالفتهم لنبيهم ، فكان هؤلاء السبعين هم كل القوم .

وهذا المعنى اللطيف أشار إليه الدكتور محمد الأمين الخضري<sup>٥</sup> .

رأي الكوفيين في المسألة :

نسب الطبري لبعض نحوي الكوفة<sup>٦</sup> - وهو مذهب الفراء كذلك<sup>٧</sup> - أنهم قالوا في سبب سبب نصب كلمة " قومهُ " : إنما استُجِيزَ وقوع الفعل عليهم إذا طُرِحَتْ " مِنْ " لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خيرُ القومِ ، وخيرٌ من القومِ ، فلمَّا جازت الإضافة مكان " مِنْ " ولم يتغيَّر المعنى استجازوا أن يقولوا : اخْتَرْتُكُمْ رَجُلًا ، واخترتُ منكم رَجُلًا " .

١ أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٣٩٧/٤ .

٢ الألويسي " روح المعاني " مرجع سابق ٧٢/٩ .

٣ ابن عاشور " التحرير والتنوير " مرجع سابق ١٢٣/٩ .

٤ العكبري " التبيان في إعراب القرآن " مرجع سابق ٥٩٧/١ .

٥ محمد الأمين الخضري " من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم " مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٩م ، ص ٣٣٦ .

٦ الطبري " جامع البيان " مرجع سابق ٤٧٣/١٠ وما بعدها .

٧ الفراء " معاني القرآن " مرجع سابق ٣٩٥/١ .

ثم رجَّح الطبري مذهب الكوفيين بقوله<sup>١</sup> : " وهذا القول الثاني أولى في ذلك عندي بالصواب ؛ لدلالة الاختيار على طلب " مِنْ " التي بمعنى التبويض ، ومن شأن العرب أن تحذف الشيء من حشو الكلام إذا عُرِف موضعه ، وكان فيما أظَهَرَت دلالة على ما حذفت ، فهذا من ذلك إن شاء الله " .

**المسألة الثانية : حذف أحد مفعولي "يُخَوِّف" في قوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ**

**يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۖ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونَ إِيَّاهُ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ۗ ﴾**

ذكر الرازي<sup>٣</sup> أن الذين سماهم الله تعالى بـ "الشیطان" هم الذين خوفوا المؤمنين ، فما معنى قوله : ﴿ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۗ ﴾؟ ثم عرض الوجوه التي ذكرها المفسرون في الإجابة عن هذا الإشكال ، واكتفى الرازي بذكرها ، ولم يرجح واحداً على الآخر .

**الوجه الأول : أن في الآية حذف للمفعول الثاني لـ "خَوِّف" وحذف للجار :**

قال الرازي<sup>٤</sup> : " تقدير الكلام : ذلکم الشیطان یخوفکم بأولیائه ، فحذف المفعول

الثاني وحذف الجار ، ومثال حذف المفعول الثاني قوله تعالى<sup>٥</sup> : ﴿ فَإِذَا خِفتِ عَلَيْهِ

فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ ﴾ أي : فإذا خفت عليه فرعون ، ومثال حذف الجار قوله تعالى<sup>٦</sup> : ﴿

لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ معناه : لينذركم ببأس ، وهذا قول الفراء والزجاج وأبي علي ،

قالوا: ويدل عليه قراءة أبي بن كعب : "يُخَوِّفُكُمْ بِأَوْلِيَائِهِ" . والقول : إن أوليائه منصوب

١ الطبري " جامع البيان " ٤٧٣/١٠ وما بعدها .

٢ سورة آل عمران ، الآية ١٧٥ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ١٠٥/٩ .

٤ " المصدر السابق " ١٠٥/٩ .

٥ سورة القصص ، الآية ٧ .

٦ سورة الكهف ، الآية ٢ .



بفقدان الخافض عليه أكثر المفسرين والنحويين ، قال الألوسي<sup>١</sup> : " وقرأ بعضهم : " يخوفكم بأوليائه " ، وعلى هذا المعنى أكثر المفسرين ، وإليه ذهب الزجاج ، وأبو علي الفارسي ، وغيرهما ، ويؤيده قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَخَافُوهُمْ ﴾ أي : فلا تخافوا أولياءه الذين خوفكم إياهم " .

وقال ابن شقير<sup>٢</sup> : " نصب أولياءه بفقدان الخافض ، يعني : "أوليائه" فلما أسقط الباء نصب " .

واختار هذا القول : الفراء<sup>٣</sup> ، والزجاج<sup>٤</sup> ، وابن قتيبة<sup>٥</sup> في غريب القرآن .

**الوجه الثاني : أن في الآية حذف للمفعول الأول لـ : "خَوْف" :**

قال الرازي<sup>٦</sup> : "وتقدير الآية "يخوفكم أولياءه" فحذف المفعول الأول ، كما تقول : أعطيتُ الأموال ، أي : أعطيتُ القومَ الأموالَ " .

ونسب الطبري هذا القول لبعض نحويي البصرة ، قال<sup>٧</sup> : " وقد كان بعض أهل العربية العربية من أهل البصرة يقول : معنى ذلك : يخوف الناس أولياءه ، كقول القائل : هو يعطي الدرهم ، ويكسو الثياب ، بمعنى : هو يعطي الناس الدراهم ، ويكسوهم الثياب ، فحذف ذلك للاستغناء عنه " .

واختار هذا القول ابن الأنباري ، نقل عنه ابن الجوزي قوله<sup>٨</sup> : " والذي نختاره في الآية: أن المعنى : يخوفكم أولياءه ، تقول العرب : قد أعطيتُ الاموالَ ، يريدون : أعطيت

١ الألوسي " روح المعاني " مرجع سابق ٣٤١/٢ .

٢ ابن شقير " المحلّي " تح ، فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ، ط ١ ، ١٩٨٧م ، ، ص ٦٧ .

٣ الفراء " معاني القرآن " ٢٢٨/١ .

٤ الزجاج " معاني القرآن " تح ، عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١م ، ، ٤٩٠/١ .

٥ ابن قتيبة " غريب القرآن " تح ، أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٩٨٧م ، د . تأريخ ، ، ١١٦/١ .

٦ الرازي " التفسير الكبير " ١٠٥/٩ .

٧ الطبري " جامع البيان " مرجع سابق ٤١٧/٧ .

٨ ابن الجوزي " زاد المسير " دار المسير ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ ، ٥٠٧/١ .

القوم الأموال ، فيحذفون القوم ويقتصرون على ذكر المفعول الثاني ، فهذا أشبه من ادعاء  
"باء" ما عليها دليل ، ولا تدعو إليها ضرورة " .

## الفصل الرابع: المسائل النحوية في الحروف :

المبحث الأول : مسائل متعلقة بـ "إِنَّ" الثقيلة والخفيفة

المبحث الثاني : مسائل متعلقة بـ "رُبَّ"

المبحث الثالث : حروف الابتداء والزيادة

المبحث الأول : مسائل متعلقة بـ"إِنَّ" الثقيلة والخفيفة :

المسألة الأولى : اختلاف القراء في تخفيف "إِنَّ" وتثنيدها في قوله تعالى<sup>١</sup>: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾

قبل الخوض في جوانب هذه المسألة المتشعبة يجب الإشارة إلى وجوه القراءات في هذه الآية .

قال ابن مجاهد<sup>٢</sup>: "فقرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي "إِنَّ" مشددة النون "هَذَا" بألف بألف خفيفة النون .

وقرأ ابن كثير "إِنَّ هَذَا" بتثنيده نون هذان ، وتخفيف نون إن، واختلف عن عاصم ، فروى أبو بكر "إِنَّ هَذَا" نون "إِنَّ" مشددة "هَذَا" مثل حمزة ، وروى حفص عن عاصم "إِنَّ" ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير و"هَذَا" خفيفة .

وقرأ أبو عمرو وحده "إِنَّ" مشددة النون "هَذَا" بالياء .  
قال ابن خالويه<sup>٣</sup>: "أجمع القراء على تثنيده نون "إِنَّ" إلا ابن كثير وحفص عن عاصم فإنهما خففاها ، وأجمعوا على لفظ الألف في قوله "هَذَا" إلا أبا عمرو فإنه قرأها بالياء ، وأجمعوا على تخفيف النون في التثنية إلا ابن كثير فإنه شددتها" .

وقد أفرد الرازي حيزاً واسعاً لهذه المسألة مُنَافِحاً ومدافعاً عن القراءات القرآنية المتواترة ، واستفاض في الرد على الطاعنين في قراءة الجمهور كما سنرى .

**توجيه القراءات:**

**أولاً: قراءة حفص عن عاصم:** ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾ هذه القراءة لا إشكال فيها ؛ لأنَّ إِنَّ هي المخففة من الثقيلة فلا عمل لها ، قال الرازي<sup>٤</sup>: "فأما من خفف فقرأ "إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ" لَسَاحِرٌ" فهو حسن ؛ فإن ما بعد الخفيفة رفع واللام بعدها في الخبر لازمة واجبة ، وإن كانت في إن الثقيلة جائزة ليظهر الفرق بين إنَّ المؤكدة وإنَّ النافية " .

<sup>١</sup> سورة طه ، الآية ٦٣ .

<sup>٢</sup> ابن مجاهد "السبعة في القراءات" مرجع سابق ص ٤١٩ .

<sup>٣</sup> ابن خالويه "الحجة في القراءات" دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩، ص ٢٤٢ .

<sup>٤</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٨٠/٢٢ .

وقال ابو حيان<sup>١</sup> موضحاً معنى اللام الفارقة في "ساحران" بناءً على هذه القراءة: " واللام للفرق بين "إِنْ" النافية و"إِنَّ" المخففة من الثقيلة على رأي البصريين ، والكوفيون يزعمون أن "إِنْ" نافية واللام بمعنى "إلا" .

وقال الواحدي<sup>٢</sup> في استحسان وتفضيل هذه القراءة: " قال أبو إسحاق: أستحسن هذه القراءة وفيها إمامان عاصم والخليل، وكان يقرأ بهذه القراءة ،والإجماع أنه لم يكن أحد بالنحو أعلم من الخليل ، ولأن هذه القراءة توافق قراءة أبي في المعنى وإن خالفه اللفظ " .  
وقال الخليل<sup>٣</sup> : " وأنا أفرؤها مخففة على الأصل "إِنْ هَذَا لَسَاحِرَانِ" أي ما هذان إلا ساحران، قال الشاعر<sup>٤</sup> :

غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بُهْمَةً \*\*\* عَنِ اللَّقَاءِ وَلَمْ يَكُنْ بِمَعْرَدٍ  
تَكَاتُكَ أُمَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا \*\*\* حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

أي: ما قتلت إلا مسلماً "

ثانياً: قراءة الجمهور: "إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ" :

وهي قراءة نافع وابن عامر وأبو بكر وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف، وهي من أكثر القراءات تواتراً ، قال ابن عاشور<sup>٥</sup> : "واعلم أن جميع القراء المعتبرين قرأوا بإثبات الألف في اسم الإشارة من قوله "هاذان" ما عدا أبا عمرو من العشرة وما عدا الحسن البصري من الأربعة عشر ، وذلك يوجب اليقين بأن إثبات الألف في لفظ "هذان" أكثر تواتراً بقطع النظر عن كيفية النطق بكلمة "إن" مشددة أو مخففة، وأن أكثر مشهور القراءات المتواترة قرأوا بتثديد نون "إِنَّ" ما عدا ابن كثير وحفصاً عن عاصم فهما قرءا "إِنَّ" بسكون النون على أنها مخففة من الثقيلة" .

١ أبو حيان " البحر المحيط " ٢٣٨/٦ .

٢ أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي "البيسط"تح، عبد العزيز بن محمد اليحيى، مطابع الجامعة،الرياض،ط١ ، ١٤٣٠هـ ، ٤٤٨/١٤ .

٣ الخليل بن أحمد "الجملة" تح،فخر الدين قباوة ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٥،، ص ١٣٤ .

٤ البيت لعاتكة بنت زيد رضي الله عنها تخاطب ابن جرهموز قاتل الزبير رضي الله عنه ، أحمد الشنقيطي "الدرر اللوامع" ٣٠٠/١ ، دار الكتب العلمية، ط ١ ، ١٩٩٩ م .

٥ ابن عاشور " التحرير والتنوير " ٢٥١/١٦ .

واختلف الأئمة في توجيه هذه القراءة، وذكرها وجوها:

**الوجه الأول: أن تكون إنَّ حرف جواب بمعنى نعم:**

قال النحاس<sup>١</sup>: " حكى الكسائي عن عاصم قال : العرب تأتي بإنَّ بمعنى أجل ، وإلى هذا القول كان محمد بن يزيد وإسماعيل بن إسحاق يذهبان " .

ومن شواهد هذا الاستعمال قول عبد الله بن قيس الرقيات<sup>٢</sup> :

**بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَازِلِي \*\*\* يَلْحَيْنَنِي وَأَلُومُهُنَّ**

**وَيُقْلَنَ شَيْبٌ قَدْعَلَا \*\*\* كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهُ**

ويقول ابن عطية<sup>٣</sup> عن هذا التوجيه : " فأما القراءة الأولى فقالت فرقة : قوله "إنَّ" بمعنى

نعم ، كما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في خطبته : إِنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وقال ابن الزبير: إِنَّ وراكبها، حين قال له الرجل : فأبعدَ اللهُ ناقةَ حملتني إليك .

ويلحق هذا التأويل أن اللام لا تدخل في خبر الابتداء ، وهو مما يجوز في الشعر ،

ومنه قول الشاعر<sup>٤</sup> :

**أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةَ \*\*\* تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمِ الرَّقَبَةِ "**

وحكى الرازي<sup>٥</sup> هذا الوجه ، وذكر له شواهد كثيرة تدل على إمكانية تخريج القراءة عليه ،

ورد على من قالوا إن اللام لا تدخل على الخبر إلا إذا كانت إنَّ داخلة في المبتدأ .

والمعتضون يرون أن هذه الشواهد الشعرية إنما جاءت لضرورة الشعر ، وكلام الله

تعالى يجب صونه عن مثل هذا التخريج المتكلف .

١ النحاس " إعراب القرآن " ص، ٥٨٨ .

٢ البيهقي في ديوانه ص، ٦٦، تح، محمد يوسف، دار صادر، بيروت، من دون ط. والشاهد في البيهقي قوله: إِنَّهُ، استخدم إن بمعنى نعم، والهاء للسكت .

٣ ابن عطية " المحرر الوجيز " ٥٠/٤ .

٤ لم أقف على هذه الخطبة فيما تيسر لي من مصادر .

٥ البيت من شواهد الأشموني في " منهج السالك " ١/١٤١، قال العيني: قاله هو رؤية، ونسبه الصاغانى في العباب إلى عنتر بن عروس وهو

الصحيح . والشاهد فيه : دخول اللام على خبر المبتدأ من غير تقديم إنَّ . وشَهْرَبَةُ: العجوز الفانية. العيني "المقاصد النحوية" تح، مجموعة من

المحققين، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ١/٥٠٧ .

٦ الرازي " التفسير الكبير " ٢٢/٧٧ .

واختار الزجاج<sup>١</sup> هذا الوجه ، وذكر أنه عرضه على شيخه المبرد ، وعلى إسماعيل بن حماد فقبلاه ، وذكر أنه أجود ما سمعا .

ولم يرتضِ ابن جني<sup>٢</sup> ما ذهب إليه الزجاج ؛ وذلك أن في تقدير الزجاج - نعم هذان لهما ساحران - تناقضًا ؛ فاللام داخلة للتوكيد في هما ، وهما محذوفة ، وهذا تناقض ؛ لأن المحذوف لا يحذف إلا بعد معرفته، لذلك لا يحسن التوكيد هنا ؛ فالتوكيد من مواطن الإطناب ، والحذف من مواطن الاختصار .

الوجه الثاني: أن هذه القراءة جاءت على لغة من يجري المثني بالألف دائمًا رفعًا ونصبًا وجرًا:

وهذا الوجه هو أجود الوجوه وأمثلها في توجيه هذه القراءة ، وقد اختاره الرازي وقواه، واختاره جمع من أهل العربية.

قال الرازي<sup>٣</sup>: "الوجه الأول - وهو الأقوى - أن هذه لغة لبعض العرب ، وقال بعضهم هي لغة بلحارث بن كعب ، والزجاج نسبها إلى كنانة ، وقطرب نسبها إلى بلحارث بن كعب ومراد وخثعم وبعض بني عذرة ، ونسبها ابن جني إلى بعض بني ربيعة أيضا ، وأنشد الفراء على هذه اللغة :

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى \*\*\* مَسَاغًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَمًا

وأنشد غيره<sup>٤</sup>:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُنْدَاهُ ضَرْبَةً \*\*\* دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمٌ "

١ الزجاج " معاني القرآن " ٣/٣٦٤ .

٢ ابن جني " سر صناعة الإعراب " تح ، حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ٢ ، د . تأريخ ، ص ٣٨٠ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ٢٢/٧٥ .

٤ البيت للمتلهم في "ديوانه" تح:حسن كامل ، الشركة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١٩٧٠، ص ٣٣، ورواية الديوان لِنَابِيهِ" وقال ابن منظور وأنشد بعض المتأخرين من النحويين:لِنَابَاهُ،قال الأزهري:هكذا أنشده الفراء على اللغة القديمة لبعض العرب . ابن منظور " لسان العرب " ١/٣٤٧، دار صادر ، بيروت ، من دون ط .

٥ البيت لـ هُوَيْرِ الحارثي، ابن منظور " لسان العرب" والشاهد فيه إلزام الشاعر للمثني الألف في حالة الجر،وهذا على لغته، ١٤/٤٣٤ .

وقال الفراء<sup>١</sup> بعد إنشاده لبيت هُوْبِر الحارثي: " وما رايت أفصح من هذا الأسدي ، وحكى هذا الرجل عنهم : هذا خطأ يداً أخي بعينه ، وذلك - وإن كان قليلاً - أقيس ؛ لأن العرب قالوا : مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة ؛ لأن الواو لا تعرب ، ثم قالوا : رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم ، فلما رأوا أن الياء من الإثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها وثبت مفتوحاً تركوا الألف تتبعه فقالوا : رجلاًن ، في كل حال " .

وقال الواحدي<sup>٢</sup> في ارتضاء هذا الوجه : "وهذه الأقوال هي التي قالها المتقدمون من النحويين ، ولم يسلم من هذه الأقوال على الاعتبار إلا قول من يقول: إنها لغة بلحارث، وقد قال ابن عباس في قوله : " إِنَّ هَذَا نِ لَسَاحِرِانِ " هي لغة بلحارث بن كعب ، ذكره عطاء عنه " .

وثمة قول ساقط متهافت يطعن في هذه القراءة ، وهو غريب في بابه ، إذ ينسب هذه القراءة إلى الخطأ واللحن من الكاتب ، وهو مروى عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وعن عثمان رضي الله عنه ، قال الرازي<sup>٣</sup> : " عن عائشة رضي الله عنها أنها سئلت عن قوله : " إِنَّ هَذَا نِ لَسَاحِرِانِ " وعن قوله : " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى " وعن قوله: "لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ " إلى قوله: " وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ َ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ " فقالت: يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب ، ورؤي عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال: أرى فيه لحنًا ، وستقيمه العرب بألسنتها، وعن أبي عمرو أنه قال: إني لأستحي أن أقرأ: " إِنَّ هَذَا نِ لَسَاحِرِانِ " .

وقد رد الأئمة هذا القول ، وبينوا بطلان نسبته إلى عائشة وعثمان رضي الله عنهم ، وخير ما يذكر هنا كلام الألوسي رضي الله عنه قال<sup>٤</sup> : " وهذا مشكل جدًا ؛ إذ كيف يُظن بالصحابة أولًا : أنهم يلحنون في الكلام فضلًا عن القرآن وهم الفصحاء اللد؟ ثم كيف يُظنُّ

١ الفراء " معاني القرآن " مرجع سابق ١٨٤/٢ .

٢ الواحدي " البسيط " مرجع سابق ٤٤٥/١٤ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " مرجع سابق ٧٤/٢٢ .

٤ الألوسي " روح المعاني " مرجع سابق ٢٢١/١٦ .



بهم ثانيًا الغلط في القرآن الذي تلقوه من النبي صلى الله عليه وسلم كما أنزل؟ ولم يألوا جهدًا في حفظه وضبطه وإتقانهم كيف يُظن بهم ثالثًا اجتماعهم كلهم على الخطأ وكتابته؟ ثم كيف يُظن بهم رابعًا عدم تنبيههم ورجوعهم عنه؟ ثم كيف يُظن بهم خامسًا الاستمرار على الخطأ وهو مروى بالتواتر خلفًا عن سلف؟ ولو ساغ مثل ذلك لارتفع الوثوق بالقرآن".

وقد بسط الكلام في رد هذا القول الضعيف شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، حيث فصل القول في هذه المسألة ببراہین ساطعة ، وأدلة دامغة قاطعة ، قال<sup>١</sup> - سارداً الوجوه التي تدل على بطلان هذا القول - : " فإن هذا ممتنع لوجوه ، منها : تعدد المصاحف ، واجتماع جماعة على كل مصحف، ثم وصول كل مصحف إلى بلد كبير فيه كثير من الصحابة والتابعين يقرؤون القرآن ويعتبرون ذلك بحفظهم ، والإنسان إذا نسخ مصحفاً غلط في بعضه عرف غلطه بمخالفة حفظ القرين وسائر المصاحف".

وأفرد الرازي حيزاً واسعاً للرد على هذا القول ، قال<sup>٢</sup> : "وأما الطعن في القراءة المشهورة فهو أسوأ مما تقدم من وجوه : أحدها : أنه لما كان نقل هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن ، فلو حكمنا ببطلانها جاز مثله في جميع القرآن ، وذلك يفضي إلى القدح في التواتر، وإلى القدح في كل القرآن وأنه باطل ، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضاً بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة. ثانيها : أن المسلمين أجمعوا أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى ، وكلام الله تعالى لا يجوز أن يكون لحنا وغلطاً، فثبت فساد ما نقل عن عثمان وعائشة رضي الله عنهم أن فيه لحنا وغلطاً. وثالثها : قال ابن الأنباري : إن الصحابة هم الأئمة القدوة ، فلو وجدوا في المصحف لحنا ما فوضوا إصلاحه إلا غيرهم من بعدهم ، مع تحذيرهم من الابتداع ، وترغيبهم في الاتباع ، حتى قال بعضهم : اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم ، فثبت أنه لا بد من تصحيح القراءة المشهورة".

**الوجه الثالث: أن هذه القراءة على حذف ضمير الشأن:**

١ ابن تيمية "مجموع الفتاوى" مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ط ٢٠٠٤، ٢٥٣/١٥.

٢ الرازي "التفسير الكبير" ٧٥/٢٢ .

والتقدير - بناء على هذا الوجه - إنه هذان لساحران.

قال الزجاج<sup>١</sup>: " قال النحويون القدماء : ههنا هاء مضمرة، المعنى: إنه هذان لساحران".

وحكى الرازي<sup>٢</sup> هذا القول ولم يعترض عليه ، وتعقب أبو حيان<sup>٣</sup> هذا الوجه بأن حذف هذا الضمير لا يكون إلا في الشعر، ودخول اللام في الخبر شاذ .

وضعف العكبري<sup>٤</sup> هذا القول كذلك بسبب اللام التي في الخبر.

وخالصة ما أخذ على التخريج مأخذان : الأول : أن حذف هذا الضمير لا يكون إلا في الشعر ، والثاني : أن دخول لام التوكيد على خبر المبتدأ شاذ.

وللخروج من المأخذ الأول قال قوم<sup>٥</sup> : إن ضمير القصة ليس محذوفاً ، وكان يناسب هذا أن تكون متصلة في الخط ، وهذا ضعيف لمخالفته خط المصحف.

وللخروج من المأخذ الثاني قيل<sup>٦</sup> : اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: لهما ساحران، فدخلت على المبتدأ المحذوف ، وقد رد هذا التخريج ابن جني كما مر بنا في الوجه الأول.

ونكتفي بهذه الوجوه في تقرير هذه القراءة.

ثالثاً : قراءة أبي عمرو: " إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ "

قال النحاس<sup>٧</sup>: "وهذه القراءة مروية عن الحسن وسعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وعيسى بن عمر وعاصم الجديري".

١ الزجاج "معاني القرآن" مرجع سابق ٣/٣٦٢.

٢ الرازي "التفسير الكبير" مرجع سابق ٢٢/٧٩.

٣ أبو حيان " البحر المحيط" مرجع سابق ٦/٢٣٨ .

٤ أبو البقاء العكبري "إملاء ما من به الرحمن" دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط ، ١٤٣/٢ .

٥ أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٦/٢٣٨.

٦ "المصدر السابق" مرجع سابق ٦/٢٣٨.

٧ النحاس "إعراب القرآن" مرجع سابق ١/٥٨٥ .

واستشكل السمين الحلبي<sup>١</sup> هذه القراءة من حيث عدم موافقتها لخط المصحف قال: " وأما قراءة أبي عمرو فواضحة من حيث الإعراب والمعنى ؛ أما الإعراب : فـ "هذين" اسم إنَّ وعلامة نصبه الياء ، ولساخران خبرها ، ودخلت اللام توكيدًا ، وأما من حيث المعنى : فإنهم أثبتوا لهما السحر بطريق تأكيدي من طرفيه ، ولكنهم استشكلوها من حيث خط المصحف ، وذلك أن رسمه "هذان" بدون ألف ولا ياء ، فإثباته بالياء زيادة على خط المصحف ، وقال أبو إسحاق : لا أُجيز قراءة أبي عمرو ؛ لأنها خلاف المصحف" .

وحكى أبو حيان<sup>٢</sup> عن أبي عبيد: " رأيتها في الإمام مصحف عثمان "هذان" ليس فيها ألف ، وهكذا رأيت رفع الإثنين في ذلك المصحف بإسقاط الالف ، وإذا كتبوا النصب والخفض كتبوه بالياء ولا يسقطونها" .

وأبى الزجاج هذه القراءة أيضا قال<sup>٣</sup> : "فأما قراءة عيسى بن عمرو وأبي عمرو بن العلاء فلا أجيزها لأنها خلاف المصحف ، وكل ما وجدته لموافقة المصحف أقرب لم أجز مخالفته ؛ لأن اتباعه سنة" .

ومعلوم أن هذه القراءة صحيحة متواترة ، فلا يصح ردها ، قال السمين<sup>٤</sup> : "وهذا لا ينبغي ان ير على أبي عمرو، وكما جاء في الرسم أشياء خارجة عن القياس ، وقد نصوا هم أنه لا يجوز القراءة بها فليكن هذا منها ، أعني مما خرج عن القياس" .

١ السمين الحلبي "الدر المصون" ٦٤/٨ .

٢ أبو حيان " البحر المحيط" ٢٣٨/٦ .

٣ الزجاج "معاني القرآن" ٣٦٤/٣ .

٤ السمين الحلبي "الدر المصون" ٦٥/٨ .

## المسألة الثانية : الخلاف في العطف على اسم " إن " قبل تمام الخبر :

اختلف<sup>١</sup> النحويون في هذه المسألة ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع "إن" قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ، فذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن هذا العطف يجوز في كل حال ، وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل "إن" ، وذهب البصريون إلى أن هذا العطف لا يجوز على كل حال .

واختار الرازي مذهب الفراء في هذه المسألة ، وضعف مذهب البصريين وبقية الكوفيين ، وتحدث عن هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰدِقُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ .

وعرض الرازي هذه المسألة بشيء من التفصيل ، فابتدأ أولاً بذكر مذهب الخليل وسيبويه في توجيه الرفع في كلمة ﴿ وَالصَّٰدِقُونَ ﴾ فقال<sup>٣</sup> : " الأول : وهو مذهب الخليل وسيبويه : ارتفع ﴿ وَالصَّٰدِقُونَ ﴾ بالابتداء على نية التأخير ، كأنه قيل : إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون كذلك ، فحذف خبره .

والفائدة في عدم عطفهم على مَنْ قبلهم هو : أن الصابئين أشد الفرق المذكورين في هذه الآية ضللاً ، فكأنه قيل : كل هؤلاء الفرق إن آمنوا بالعمل الصالح قبل الله توبتهم ، وأزال ذنبهم ، حتى الصابئون فإنهم إن آمنوا كانوا أيضاً كذلك " .

١ حول هذه المسألة انظر ابن الأثيري " الإنصاف " ١/١٥٢ ، و العكبري " التبيين عن مذاهب النحويين " تح ، عبد الرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م ، ص ٣٤١ .

٢ سورة المائدة ، الآية ٦٩ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ١٢/٥٥ .

ثم ذكر الرازي مذهب الفراء ، وأطال في تبينه ، وخلصته : أنه إذا كان اسم "إِنَّ" بحيث لا يظهر فيه أثر الإعراب فالذي يُعطف عليه يجوز فيه النصب على إعمال هذا الحرف ، ويجوز فيه الرفع على إسقاط عمل هذا الحرف لضعفه عن العمل .

قال الفراء<sup>١</sup> : " فَإِنَّ رفع "الصابئين" على أنه عطف على "الذين" والذين حرف على جهة واحدة ، في رفعه ونصبه وخفضه ، فلما كان إعرابه واحداً ، وكان نصب "إِنَّ" نصباً ضعيفاً - وضعفه أنه يقع على الاسم ولا يقع على خبره - جاز رفع الصابئين " .  
ومن شواهد الكوفيين على جواز العطف على اسم إِنَّ قبل تمام الخبر ، قول ضابئ بن الحارث البُرْجُمي<sup>٢</sup> :

**فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ \*\*\* فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ**

وطعن الزمخشري في مذهب الكوفيين ، حيث منع العطف على اسم إِنَّ قبل تمام الخبر ، قال<sup>٣</sup> : " فإن قلت : هلاً زعمت أن ارتفاعه للعطف على محل إِنَّ واسمها؟ قلت : لا يصح ذلك قبل الفراغ من الخبر ، لا تقول : إِنَّ زيداً وعمرو منطلقان .

فإن قلت : لِمَ لا يَصِحُّ والنية به التأخير ، فكأنك قلت : إِنَّ زيداً منطلقاً وعمرو؟ قلتُ : لأنني إذا رفعتَه رفعتَه عطفًا على محلِّ إِنَّ واسمها ، والعامل في محلِّها هو الابتداء ، فيجب أن يكون هو العامل في الخبر ، لأنَّ الابتداء ينتظم الجزأين في عمله ، كما تنتظمهما إِنَّ في عملها ، فلو رفعت ﴿وَالصَّاعُونَ﴾ المنوي به التأخير بالابتداء وقد رفعت الخبر بِنِّ ، لأعملت فيهما رافعين مختلفين " .

١ الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ٣١١/١ .

٢ البيت أنشده أبو زيد الأنصاري "النوادر" تح ، محمد عبد القادر ، دار الشروق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ ، ص ١٨٢ والشاهد فيه عند الفراء و الكسائي عطف " قيار" بالرفع على موضع اسم إِنَّ قبل تمام الخبر ، وَقَيَّارٌ : اسم فرس ، وقيل : اسم جمل .

٣ الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ص ٣٠١ .

وهذا الاعتراض الذي ذكره الزمخشري حكاه صاحب الإنصاف<sup>١</sup> عن البصريين ، وهو الْمُعْتَمَدُ عندهم في منع العطف على اسم إنَّ قبل تمام الخبر .

وقد ضَعَّفَ الرازي<sup>٢</sup> هذا الاعتراض من عدة وجوه ، منها :

الأول : أن اجتماع العوامل الكثيرة على الشيء الواحد غير محال .

الثاني : أن البصريين والزمخشري بنوا هذا الاعتراض على أنَّ كلمة "إنَّ" مؤثرة في نصب الاسم ورفع الخبر ، والكوفيون يُنكرون ذلك ويقولون : لا تأثير لـ "إنَّ" في رفع الخبر البتَّة

المسألة الثالثة : "إنما" أصلها ، وإعراب ما بعدها ، وهل تفيد الحصر ؟

أصل هذه الكلمة "إنَّ" المؤكدة ، والتي تدخل على الجملة الاسمية ، وما الزائدة ، فإذا وُصِلَتْ "ما" بـ "إنَّ" تُسَمَّى "ما" الكافة ، وإذا لم تُوصَل تكون موصولة.

وتحدث الرازي عن أصل هذه الكلمة عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٣</sup>: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ

عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَالْحَمَّ الْخِنْزِيرِ وَمَا أَهَلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ ، قال<sup>٤</sup> : " واعلم أن كلمة "إنما" على وجهين ، أحدهما " أن تكون حرفاً واحداً كقوله : إِنَّمَا دَارِي دَارِك ، و إِنَّمَا مَالِي مَالِك ، "الثاني" أن تكون "ما" منفصلة من "إن" ، وتكون ما بمعنى الذي ، كقولك : إِنَّ مَا أَخَذْتَ مَالِك ، وإنما ركبت دابتك " .

وقال الفراء<sup>٥</sup> : " وأما التي في مذهب "الذي" فقوله<sup>٦</sup>: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٍ﴾ معناه :

إن الذي صنعوا كيد ساحر ، ولو قرأ قارئ : "إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَاحِرٍ" نصبًا كان صوابًا إذا

١ ابن الأنباري " الإنصاف " مرجع سابق ١/١٥٢ .

٢ الرازي " التفسير الكبير " ١٢/٥٦ .

٣ سورة البقرة ، الآية ١٧٣ .

٤ الرازي " التفسير الكبير " ٥/١١ .

٥ الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ١/١٠١ .

٦ سورة طه ، الآية ٦٩ .

جعل إن وما حرفًا واحدًا ، وقوله<sup>١</sup> : ﴿ إِنَّمَا أَخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا ﴾ قد رفع المودة قوم ونصبها آخرون على الوجهين اللذين فسرت لك .  
ويقول<sup>٢</sup> ابن الشجري عن أنواع ما : " والثالث : كونها خبرية ، تلزمه الصلة فتأتي بمعنى الذي أو التي أو الذين ، فهي في التزامها للصلة مخالفة للاستفهامية والشرطية ، فمن ذلك قوله تعالى: " إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاجِرٌ " المعنى : إن الذي صنعوه .  
وحقها إذا جاءت بعد إن أن تكتب منفصلة للفرق بينها وبين ما الكافة في نحو :  
"إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ" ولكنها جاءت على غير القياس متصلة في قوله تعالى: " إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَاجِرٌ " وجاءت على القياس منفصلة في قوله<sup>٣</sup> : ﴿ إِنَّا مَا تُوْعَدُونَ لَأَتِيَنَّ ﴾ .  
وإذا اتصلت "ما" الكافة بإن أو إحدى أخواتها ، هل يمكن أن تعمل هذه الحروف أم لا ؟ اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب<sup>٤</sup> :

**المذهب الأول:** يجوز في جميعها الإعمال والإلغاء ، فنقول : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، برفع زيد ونصبه ، وكذلك سائر أخواتها ، وهو مذهب الزجاجي .

**المذهب الثاني :** أن الإلغاء والإعمال يجوزان في "لَيْتَ" و "لَعَلَّ" و "كَأَنَّ" نحو : لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، ولَعَلَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وكَأَنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، برفع زيد ونصبه في جميع ذلك ، ولا يجوز فيما عداها إلا الإلغاء ، وهو مذهب أبي بكر وأبي إسحاق .

**المذهب الثالث :** أن الإلغاء والإعمال يجوزان في "لَيْتَ" وحدها ، فنقول : لَيْتَمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، و لَيْتَمَا زَيْدًا قَائِمٌ ، وما عداها لا يجوز فيها إلا الإلغاء ، وهو مذهب الأخفش .

١ سورة العنكبوت ، الآية ٢٥ .

٢ ابن الشجري " الأمالي" مرجع سابق ٥٤٩/٢ .

٣ سورة الأنعام ، الآية ١٣٤ .

٤ ابن عصفور " شرح جمل الزجاجي" مرجع سابق ٤٣١/١ .

## هل تفيد إنما الحصر؟

اختلف النحويون حول هذه المسألة ، فالمتأخرون<sup>١</sup> من النحويين يرون أنها تفيد الحصر، واختار الرازي ما ذهب إليه المتأخرون ، واحتج له بالقرآن والشعر والقياس ، قال<sup>٢</sup> : "فمنهم من قال : إنما تفيد الحصر ، واحتج عليه بالقرآن والشعر والقياس ، أما القرآن فقوله تعالى<sup>٣</sup> : ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ ﴾ وقال<sup>٤</sup> : ﴿ إِنَّمَا أَصَدَقْتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ ﴾ أي : لهم لا لغيرهم ، وقال تعالى<sup>٥</sup> لمحمد: ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ أي : ما أنا إلا بشر مثلكم ، وكذا هذه الآية ، فإنه تعالى قال<sup>٦</sup> في آية أخرى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ ﴾ فصارت الآيتان واحدة ، فقوله : " إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ " - في هذه الآية - مفسر لقوله: " قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ " .  
وأما الشعر فقول الأعشى<sup>٧</sup>:

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصِي \*\*\* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ

وقال الفرزدق<sup>٨</sup>:

أَنَا الزَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَارُ وَإِنَّمَا \*\*\* يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا وَمِثْلِي

١ المرادي "الجنى الداني" مرجع سابق ص، ٣٩٦ .

٢ الرازي "التفسير الكبير" ١١/٥ .

٣ سورة النساء، الآية ١٧١ .

٤ سورة التوبة ، الآية ٦٠ .

٥ سورة الكهف ، الآية ١١٠ .

٦ سورة الأنعام ، الآية ١٤٥ .

٧ البيت للأعشى في ديوانه ،تح،محمود الرضواني، مطابع قطر الوطنية،الدوحة، ط ١ ، ٢٠١٠م ، ٣٤٧/١ . والشاهد فيه استخدام إنما للحصر .

٨ البيت للفرزدق في ديوانه ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٧م، ص ٤٨٨ . والشاهد فيه:إفادة إنما للحصر . ورواية الديوان:

أنا الضَّامِنُ الزَّاعِي عَلَيْهِمْ وَإِنَّمَا \*\*\* يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا وَمِثْلِي



**وأما القياس :** فهو أن كلمة "إنَّ" للإثبات ، وكلمة ما للنفي ، فإذا اجتمعا فلا بد وأن يبقيا على أصليهما ، فإما أن يفيدا ثبوت غير المذكور ونفي المذكور وهو باطل بالاتفاق ، أو ثبوت المذكور ونفي غير المذكور وهو المطلوب .

ويرى أبوحيان<sup>١</sup> : أن ما الداخلة على إنَّ وأخواتها كافة لها عن العمل ، فإن فهم حصر فمن سياق الكلام لا منها ، ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بما .

وقال ابن عطية<sup>٢</sup> : "إنما لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع ، ويصلح مع ذلك للحصر ، فإذا دخل في قصة وساعد معناها على الانحصار صحَّ ذلك وترتَّب" .

واحتج الرازي على إفادة إنما للحصر بالقياس ، وهو احتجاج مردود وضعيف لا تقوم به حجة ، قال ابن هشام<sup>٣</sup> : " وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين ، إذ ليست "إنَّ" للإثبات ، وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتًا كان مثل : إنَّ زيدًا قائمٌ ، أو نفيًا مثل : إنَّ زيدًا ليس بقائم ، ومنه<sup>٤</sup> : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ ، وليست "ما" للنفي ، بل هي بمنزلتها في أخواتها "ليئما" و "لعلمًا" و "لكئنا" و "كأنما" .

وأبطل المرادي هذا القياس ، وأغلظ في العبارة على الرازي ومن وافقه فيه ، قال<sup>٥</sup> - بعد حكايته لكلام الرازي - : " ورُدَّ بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو ، وهو ظاهر الفساد لوجوه منها : أن فيه إخراج ما النافية عما تستحقه من وقوعها صدرًا ، ومنها أن فيه الجمع بين حرف نفي وحرف إثبات بلا فاصل ، ومنها أنه لو كانت نافية لجاز أن تعمل ، فيقال : إنمت زيدٌ قائمًا ، ذكر بعضهم هذه الأوجه ، ولا يُحتجُّ في بيان فساد هذا القول إلى ذلك ؛ فإنه لا يخفى فساده " .

١ المرادي "الجنى الداني" مرجع سابق ص ٣٩٦ .

٢ "المرجع السابق والصفحة"

٣ محمد بن أبي بكر الدماميني "شرح المغني" تح ، أحمد عزو ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٧م ، ٢/٢٢٠ .

٤ سورة يونس ، الآية ٤٤ .

٥ المرادي "الجنى الداني" ص ٣٩٨ .

## المبحث الثاني : مسائل متعلقة بـ "رُبَّ"

المسألة الأولى : هل "رُبَّ" اسم أم حرف في قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾

هذه من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، فالبصريون يرون حرفيتها ، والكوفيون يقولون : إنها اسم ، والرازي وافق البصريين في مذهبهم ، لذلك نجده أشار إلى قولهم ولم يُشِرْ إلى ما قاله الكوفيون ، قال<sup>٢</sup> : " ربَّ حرف جر عند سيبويه ، ويلحقها "ما" على وجهين : أحدهما : أن تكون بمعنى شيء ، وذلك كقوله<sup>٣</sup> :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ \*\*\* رِ لُهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

فـ "ما" في هذا البيت اسم ، والدليل عليه عودة الضمير إليه من الصفة ، فإن المعنى : ربَّ شيء تكرهه النفس ، وإذا عاد الضمير إليه كان اسماً ولم يكن حرفاً " .

ومن حُججُ البصريين التي تؤيد مذهبهم : أن هذه الكلمة لا تقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف ، وهو تقليل ما دخلت عليه ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ يَفْهَمُ ، أي : ذلك قليل .

واختار مذهب البصريين جمع من أئمة العربية ، منهم : ابن مالك<sup>٤</sup> ، والعكبري<sup>٥</sup> ، وأبو وأبو حيان<sup>٦</sup> ، وابن هشام<sup>٧</sup> .

<sup>١</sup> سورة الحجر ، الآية ٢ .

<sup>٢</sup> الرازي " التفسير الكبير " ١٥٦/١٩ .

<sup>٣</sup> البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ . ص ١٠٢ . والشاهد : أن ربَّ حرف اتصلت به "ما" التي بمعنى شيء .

<sup>٤</sup> ابن الأنباري " الإنصاف " مرجع سابق ٦٨٦/٢ .

<sup>٥</sup> ابن مالك " شرح التسهيل " مرجع سابق ١٧٤/٣ .

<sup>٦</sup> العكبري " إملاء ما من به الرحمن " مرجع سابق ٧٢/٢ .

<sup>٧</sup> أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٤٣١/٥ .

<sup>٨</sup> ابن هشام " مغني اللبيب " تح ، محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ١٩٩١ م ، ص ١٥٤ .

## مذهب الكوفيين :

والكوفيون والأخفش يرون أن "رُبَّ" اسم يُحَكَّم على موضعه بالإعراب ، قال المرادي<sup>١</sup>: "واستدلوا على اسميتها بالإخبار عنها في قول الشاعر<sup>٢</sup> :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ \*\*\* عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

ورُدَّ بأن الرواية الشهيرة : وبعضُ قتلِ عارٍ ، وإن صحَّت هذه الرواية فعار خبر مبتدأ محذوف ، أي : هو عار ، أو خبر عن مجرور "رُبَّ" إذ هو في موضع رفع بالابتداء ، ودخل عليه حرف جر هو كالزائد .

ومما يدل على حرفيتها أنها مبنية ، ولو كانت اسمًا لكان حقها الإعراب " .

واختار الرضى<sup>٣</sup> في شرح الكافية مذهب الكوفيين والأخفش ، قال : " ويقوى عندي مذهب الكوفيين والأخفش ، أعني كونها اسمًا ، فـ "رُبَّ" مضاف إلى النكرة ن فمعنى : رُبَّ رجلٍ - في أصل الوضع - قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى : كم رجلٍ : كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفعٌ أبدًا على أنه مبتدأ لا خبر له " .

١ المرادي " الجنى الداني " مرجع سابق ص ٤٣٩ .

٢ البيت ل ثابت فُطْنَةٌ من قصيدة يرثي بها يزيد بن المهلب، البغدادي " خزنة الأدب " ٥٧٧/٩ ، والشاهد فيه عند الكوفيين: أن "رُبَّ" مبتدأ وعار خيره .

٣ الرضى " شرح الكافية " مرجع سابق ١٧٧/٢ .

المسألة الثانية : هل "رُبَّ" للتقليل أم للتكثير ؟

في هذه المسألة ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب الرازي وجمهور النحويين أن "رُبَّ" حرف تقليل :

جزم الرازي أن "رُبَّ" تُفيد التقليل ، وزعم أن ذلك اتفاقاً !! يقول <sup>١</sup> : " اتفقوا على أن "رُبَّ" موضوعة للتقليل ن وهي في التقليل نظيرة "كم" في التكثير ، فإذا قال الرجل: رُبَّمَا زارنا فلانٌ ، دلَّ "رُبَّمَا" على تقليله الزيارة .

قال الزجاج : ومن قال : إن "رُبَّ" يعني بها الكثرة ، فهو ضد ما يعرفه أهل اللغة وما ذكره الرازي هو رأي أكثر المحققين ، حيث أن الأصل فيها التقليل ، قال النحاس <sup>٢</sup> : " فأما معنى "رُبَّ" فهنا وإنما هي في كلام العرب للتقليل ، وأن فيها معنى التهديد ، وهذا تستعمله العرب كثيراً لمن تتوعدّه وتتهدّدّه ، يقول الرجل للآخر : رُبَّمَا ندمت على ما تفعل ، ويشكّون في تندمه ، ولا يقصدون تقليله ، بل حقيقة المعنى أنه يقول : لو كان هذا مما يقلُّ أو يكون مرة واحدة ، لكان ينبغي أن لا تفعله .

وأما قول من قال : إن "رُبَّ" تقع للتكثير ، فلا يُعرف في كلام العرب " .

ومن شواهد مجيء "رُبَّ" للتقليل ما أنشده ابن عصفور <sup>٣</sup> :

أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ \* \* \* وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَان

وَذِي شَامَةِ عَرَاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ \* \* \* مُجَلَّةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَان

١ الرازي " التفسير الكبير " ١٩/١٥٦ .

٢ النحاس " معاني القرآن " مرجع سابق ٤/٨ - ٩ .

٣ البيهتان أنشدهما ابن عصفور في " شرح جمل الزجاجي " ١/٥١٧ ، ونسبهما البغدادي في الخزانة ٢/٣٨٢ ، لرجل من أزد السراة ، والشاهد فيهما: " ورب مولود" حيث جاءت "رب" للتقليل .

المذهب الثاني : مذهب سيبويه وابن مالك أن "رُبَّ" حرف تكثير :

وهذا المذهب منسوب لسيبويه ولم يُصرِّح به ، غير أنه جعل "رُبَّ" بمنزلة "كَمْ" في المعنى ، ومعلوم أن "كم" تفيد التكثير ، لذلك تصح نسبة هذا القول لسيبويه ، قال في باب "كم" : "واعلم أن "كم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ" ؛ لأن المعنى واحد ، إلا أن "كم" اسم و "رُبَّ" غير اسم بمنزلة "مِنْ" .

وقد حشد ابن مالك<sup>١</sup> عددًا ضخمًا من الشواهد أكد به إفادة "رُبَّ" للتكثير ، فمن هذه الشواهد : قول سويد بن أبي كاهل في عينيته المشهورة<sup>٢</sup> :

رُبَّ مَنْ أَنْضَجَتْ غَيْظًا قَلْبَهُ \*\*\* يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْع

وقول الأعشى الكبير ميمون بن قيس<sup>٣</sup> :

رُبَّ رَفْدٍ هَرَفْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ \*\*\* مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعَشَرَ أَقْتَالِ

وكقول عبيد بن الأبرص<sup>٤</sup> :

رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ \*\*\* رِ لُهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

إلى غير ذلك من الشواهد الكثيرة ، والتي تُقَوِّي ما ذهب إليه سيبويه وتبعه فيه ابن مالك من أن "رُبَّ" للتكثير .

١ ابن مالك " شرح التسهيل "مرجع سابق ١٧٦/٣ .

٢ البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري ، أحمد الأمين الشنقيطي " الدرر اللوامع " ١٧٧/١، والشاهد في البيت مجيء " ربَّ " للتكثير .

٣ البيت للأعشى في ديوانه ، تح، محمد حسين ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٨٣م ، ص ٣١ . والشاهد فيه مجيء "رب" للتكثير .  
و"الرَّفْدُ" : القدر الضخم ، و"أقتال" جمع "قتل" بكسر القاف وسكون الناء .

٤ سبق تخريجه ص ١٠٧ .

وأيدّ ابن حجر<sup>١</sup> ما اختاره ابن مالك ، معتمداً على ما ورد في السنة من وقوع "كم" موضع "رُبَّ" .

**المذهب الثالث : مذهب ابن هشام : أن "رُبَّ" للأمرين معاً ، وإن كان التكثير هو الغالب :**  
وهذا المذهب وسط بين المذهبين السابقين ، فيرى ابن هشام<sup>٢</sup> أن التكثير هو الغالب في استخدام رب ، وأما التقليل فليس كذلك .

واختار هذا القول الشيخ خالد الأزهري ، قال<sup>٣</sup> : " وربّ ليست للتقليل دائماً ، خلافاً للأكثرين ، ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة ن بل ترد للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً " .

ويرى الباحث أن "رُبَّ" في هذه الآية تفيد التكثير ، ولا التفات للوجه التي ذكرها الرازي<sup>٤</sup> في ردّه على من قال : إن "رُبَّ" هنا للتكثير ، ويترجّح ذلك إذا نظرنا في أقوال المفسرين ، فمعظمها تدل أن الكافر سيكثر منه التندّم إذا عاين أهوال الآخرة ، حين يوقن بخسرانه وخيبته .

قال الماوردي<sup>٥</sup> : " وفي زمان هذا التمني ثلاثة أقاويل :

**أحدها :** عند المعاينة في الدنيا حين يتبين لهم الهدى من الضلالة ، قاله الضحاك .

**الثاني :** في القيامة إذا رأوا كرامة المؤمنين وذل الكافرين .

**الثالث :** إذا دخل المؤمن الجنة والكافر النار " .

١ ابن حجر العسقلاني " فتح الباري " تح ، محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة السلفية، القاهرة، د . ط ، ٢٢/١٣ .

٢ ابن هشام " أوضح المسالك " مرجع سابق ٥١/٣ .

٣ الشيخ خالد الأزهري " التصريح " مرجع سابق ٦٥٨/١ .

٤ الرازي " التفسير الكبير " ١٥٧/١٩ .

٥ الماوردي " النكت والعيون " مرجع سابق ١٤٧/٣ .

## المبحث الثالث : حروف الابتداء والزيادة :

المسألة الأولى : الخلاف في "اللام وما" في قوله تعالى ' : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّنَ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾

اختلف النحويون في إعراب هذه الآية ، حتى عُدَّت من مشكلات الإعراب ، قال الألوسي<sup>٢</sup> : " هذا وقد عدُّوا هذه الآية من مشكلات القرآن إعراباً ، وقد غاص النحويون في تحقيق ذلك " .

ويُستحسن - أولاً - تبين وجوه القراءات في هذه الآية قبل الخوض في إعرابها ، قال البغدادي<sup>٣</sup> : " واختلفوا في فتح اللام وكسرها من "لَمَّا" في قوله : ﴿ لَمَّا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾ فقرأ حمزة "لِمَا" مكسورة اللام ، وقرأ الباقون : "لَمَّا" مفتوحة اللام ، وروى هُبَيْرَةُ عن حفص عن عاصم "لِمَا" بكسر اللام ، وذلك غير محفوظ عن حفص عن عاصم ، والمعروف عن حفص في رواية حفص وغيره فتح اللام " .

واختلف النحاة في "اللام" هل هي للابتداء ؟ أم مُوطَّئَةٌ للقسم ؟ أم للتعليل ؟

واختلفوا في "ما" هل هي موصولة أم شرطية ؟

المذهب الأول : من يقول : إن اللام للابتداء ، و"ما" موصولة :

١ سورة آل عمران ، الآية ٨١ .

٢ الألوسي "روح المعاني" مرجع سابق ٢/٢٠٢ .

٣ ابن مجاهد "السبعة في القراءات" مرجع سابق ص ٢١٤ .

هذا الرأي قال به الخليل وسيبويه وبعض نحاة البصرة ، قال صاحب الجدول<sup>١</sup> :  
اختلف القدامى في إعراب "ما" على وجوه أهمها وجهان :

**الأول** : رأي سيبويه والخليل أن "ما" بمعنى الذي ، وتقدير الكلام :الذي آتيتكموه ، قد حذفت الهاء - وهي العائد - بقصد تخفيف اللفظ ، وقد قال الأخفش بهذا الرأي ، وعلى هذا تكون اللام للابتداء ، و "ما" في محل رفع مبتدأ<sup>٢</sup> .

وكلام الخليل نقله سيبويه بقوله<sup>٢</sup> : " وسألته عن قوله عز وجل : ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ ﴾ فقال : "ما" ههنا بمنزلة الذي ، ودخلتها اللام كما دخلت إلى "إن" حين قلت : والله لئن فعلت لأفعلن ، واللام التي في "ما" كهذه التي في "إن" ، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا " .

ووافق الأخفش سيبويه والخليل في قولهم : إن اللام للابتداء و"ما" موصولة ، قال الأخفش<sup>٣</sup> : " فاللام التي مع "ما" في أول الكلام هي لام الابتداء ن نحو : لزيد أفضل منك؛ لأن "مَا آتَيْنَاكُمْ" اسم والذي بعده صلة ، واللام التي في : " لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَلَتَنْصُرُنَّهُ " لام القسم ، كأنه قال : والله لَتُؤْمِنُنَّ به ، فوكَّد في أول الكلام وفي آخره " .

وقد أول أبو علي الفارسي قول الخليل : إنَّ ما موصولة ، قال أبو حيان<sup>٤</sup> : " وقال أبو علي : لم يرد الخليل بقوله : بمنزلة الذي ، أنها موصولة ، بل أنها اسم كما أن الذي اسم ، وفرَّ أن تكون حرفاً " .

١ محمود عبد الرحيم صافي "الجدول في إعراب القرآن" مرجع سابق ٢٣٤/٣ .

٢ سيبويه " الكتاب " ١٠٧/٣ .

٣ الأخفش الأوسط " معاني القرآن " مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط ١ ، ١٤١١هـ، ٢٢٥/١ .

٤ أبو حيان " البحر المحيط "مرجع سابق ٣٨٣/٣ .



ووافق أبو حيان<sup>١</sup> الفارسي في تأويله هذا ، ووافقهما الرازي بقوله<sup>٢</sup> : " الوجه الثاني: هو اختيار سيبويه ، والمازني ، والزجاج : أن "ما" ههنا هي المتضمنة لمعنى الشرط ، والتقدير : ما أتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، فاللام في قوله : "لتؤمنن" هي المتلقية للقسم ، أما اللام في "لما" فهي لام تُحذف تارة ، وتذكر أخرى ولا يتفاوت المعنى " .

**الرأي الثاني : من يقول : إن اللام للتوطئة ، وما شرطية :**

قال بهذا القول : المبرّد والزجاج والكسائي ، يقول الزجاج<sup>٣</sup> : "ما" ههنا على ضربين: يصلح أن يكون للشرط والجزاء ، وهو أجود الوجهين ؛ لأن الشرط يُوجب أن كل ما وقع من أمر الرسل فهذه طريقته ، واللام دخلت "ما" كما تدخل في "إن" التي للجزاء إذا كان في جواب القسم ، قال الله عز وجل<sup>٤</sup> : ﴿ وَلَئِن شِئْنَا لَنُدْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ﴾ وقال<sup>٥</sup> : ﴿ قُلْ لَّيِّنَ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ ﴾ فاللام في "إن" دخلت مؤكدة موطئة للام القسم ، ولام القسم هي التي لليمين " .

ويقول صاحب الجدول - عن هذا القول - : " والثاني رأي الكسائي والزجاج والمبرد ، ورأيهم أن "ما" شرطية واللام للتحقيق وهي موطئة للقسم ؛ لأن أخذ الميثاق بمنزلة الاستحلاف ، وجملة "تؤمنن" جواب القسم ، وهو يُغني عن جواب الشرط " .

١ أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٣/٣٨٣ .

٢ الرازي " التفسير الكبير " ٨/١٢٩ .

٣ الزجاج " معاني القرآن " ١/٤٣٧ .

٤ سورة الإسراء ، الآية ٨٦ .

٥ سورة الإسراء ، الآية ٨٨ .

واختار هذا المذهب الفراء ، قال <sup>١</sup> : " ومن نصب اللام في لَمَاط جعل اللام - لا ما - زائدة إذا أوقع على جزاء صُيِّرَ على جهة فعل ، وصُيِّرَ جواب الجزاء باللام ، وبإِنْ و بلا و بما ، فكأن اللام يمين ، إذ صارت تُلقَى بجواب اليمين ، وهو وجه الكلام " .

**المسألة الثانية : الخلاف في "حتى" في قوله تعالى <sup>٢</sup> : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَّا تُحِبُّونَ ﴾ هل هي حرف غاية أم حرف ابتداء؟**

اختلف النحويون في هذه المسألة ، فمنهم من قال : إن "حتى" هنا حرف غاية وجر ، ومنهم من قال : هي حرف ابتداء داخل على جملة الشرط .

**المذهب الأول : أن "حتى" حرف غاية :**

وذكر هذا الوجه الرازي وكثير من المفسرين ، قال الرازي <sup>٣</sup> : " بل المعنى : ولقد صدقكم الله وعده حتى إذا فشلتم ، أي : قد نصركم إلى أن كان منكم الفشل والتنازع ؛ لأنه تعالى كان إنما وعدهم بالنصرة بشرط التقوى والصبر على الطاعة ، فلما فشلوا وعصوا انتهى النصر ، وعلى هذا القول تكون كلمة "حتى" غاية بمعنى "إلى" فيكون معنى قوله : " حَتَّى إِذَا " إلى أن ، أو إلى حين " .

وهذا القول الذي ذكره الرازي أشار إليه القرطبي <sup>٤</sup> ، وأبو حيان <sup>٥</sup> ، وقوى ابن عطية هذا المذهب قائلاً <sup>٦</sup> : " يحتمل أن تكون "حتى" غاية مجردة ، كأنه قال : إلى أن فشلتم ، ويُقَوَّى

١ الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ١/٢٢٥ .

٢ سورة آل عمران ، الآية ١٥٢ .

٣ الرازي "التفسير الكبير" ٩/٣٦ .

٤ القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" مرجع سابق ٤/٢٣٦ .

٥ أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٣/٣٧٩ .

٦ ابن عطية "المحرر الوجيز" مرجع سابق ١/٥٢٤ .

هذا أن "إذا" بمعنى "إذ" لأن الأمر قد كان تَقَضَّى ، وإنما هي حكاية حال ، فتستغني "إذا" على هذا النظر عن جواب " .

اختلف أصحاب هذا المذهب في "مُتَعَلِّقٌ" حتى ، فالعكبري<sup>1</sup> يرى أن "حتى" في هذا الموضوع لا تتعلق بشيء ، بل هي - عنده - حرف تدخل على الجملة بمعنى الغاية ، كما تدخل الفاء والواو على الجمل .

أما الزمخشري فقد جعل متعلِّقٌ "حتى" احتمالين ، قال<sup>٢</sup> : "فإن قلت : أين متعلق "حتى إذا"؟ قلتُ : محذوف تقديره : حتماً إذا فشلت منكم نصره ، ويجوز أن يكون المعنى : صدقكم الله وعده إلى وقت فشلكم " .

**المذهب الثاني : من يقول : إن "حتى" حرف ابتداء دخل على الجملة الشرطية :**

هذا القول قال به أكثر النحاة والمفسرين ، حيث جعلوا "حتى" ابتدائية داخلية على الجملة الشرطية ، ثم وقع الخلاف بينهم في جواب "إذا" هل هو ملفوظ أم مقدر؟ وهو خلاف بين البصريين والكوفيين .

**وذكر الرازي<sup>٣</sup> في جواب "إذا" عدة وجوه :**

**الوجه الأول :** وهو مذهب البصريين ، قال الرازي<sup>٤</sup> : " أن جوابه محذوف ، والتقدير حتى إذا فشلت وتنازعت في الأمر وعصيت من بعد ما أراكم ما تحبون منكم الله نصره ، وإنما حسن حذف هذا الجواب لدلالة قوله : ﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ عليه ، ونظائره في القرآن كثيرة ، قال تعالى<sup>٥</sup> : ﴿ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي

١ العكبري " التبيان في إعراب القرآن "مرجع سابق ٣٠١/١ .

٢ الزمخشري " الكشاف "مرجع سابق ص ٤٢٧ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ٣٧/٩ .

٤ المصدر السابق نفسه .

٥ سورة الأنعام ، الآية ٣٥ .

السَّمَاءِ فَتَاتِيَهُمْ بِآيَاتٍ ﴿١٣٣﴾ والتقدير : فافعل ، ثم أسقط هذا الجواب لدلالة هذا الكلام عليه ،

وقال <sup>١</sup> : ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ﴾ والتقدير : أم من هو قانت كمن لا يكون كذلك " .

وعدَّ أبو حيان <sup>٢</sup> مذهب البصريين صحيحًا ؛ بسبب دلالة المعنى عليه ، واختاره الألويسي ، قال <sup>٣</sup> : " وجواب "إذا" قيل : تنازعتم ، والواو زائدة ، واختاره الفراء ، وقيل : صرفكم ، وثم زائدة ، وهو ضعيف جدًا ، والصحيح أنه محذوف وعليه البصريون " .

ونسب بعضهم إلى أبي علي الفارسي قوله : إن الجواب "صرفكم" و "ثم" زائدة ، قال ابن عطية <sup>٤</sup> : " وهذا قول لا يشبه نظر أبي علي وسيبويه والخليل وفرسان الصناعة ، إن الجواب محذوف مقدر ، يدل عليه المعنى ، تقديره : أنهزمتم ونحوه " .

**الوجه الثاني : وهو مذهب الكوفيين ، أن الجواب "تنازعتم" والواو زائدة :**

قال الرازي <sup>٥</sup> : " وهو مذهب الكوفيين واختيار الفراء ، أن جوابه هو قوله : "وعصيتم" والواو زائدة ، كما قال <sup>٦</sup> : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ ﴿١٣٣﴾ وَنَدَيْنَاهُ﴾ والمعنى : ناديناها ، وكذا وكذا هنا ، والفشل والتنازع صارًا موجبًا للعصيان ، فكان التقدير : حتى إذا فشلتم وتنازعتم في الأمر عصيتم " .

ويرى الفراء <sup>٧</sup> أن في الآية تقديم وتأخير ، فالمعنى عنده : حتى إذا تنازعتم في الأمر فشلتم ، فالواو معناها السقوط ، ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهِ لِلْجَبِينِ ﴿١٣٣﴾﴾

١ سورة الزمر ، الآية ٩ .

٢ أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٣/٣٧٩ .

٣ الألويسي " روح المعاني " مرجع سابق ٢/٣٠٢ .

٤ ابن عطية " المحرر الوجيز " مرجع سابق ١/٥٢٤ .

٥ الرازي " التفسير الكبير " مرجع سابق ٩/٣٧ .

٦ سورة الصافات ، الآية ١٠٣ .

٧ الفراء " معاني القرآن " ١/٢٣٨ .

وَنَدَيْنَهُ ﴿ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ١ : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ ثُمَّ قَالَ سُبْحَانَهُ ٢ : ﴿ وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴾ فَمَعْنَاهُ : اقْتَرَبَ .

وَمِنَ الشَّوَاهِدِ الَّتِي اسْتَدَلَّ بِهَا الْفَرَاءُ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ ٣ :

حَتَّىٰ إِذَا قَمَلَتْ بِطُونِكُمْ \*\*\* وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا

وَقَلَّبْتُمْ ظَهْرَ الْمَجْنُونِ لَنَا \*\*\* إِنَّ اللَّتِيمَ الْعَاجِزَ الْخَبُّ

وَنَقَلَ الطَّبْرِيُّ ٤ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَلَامَ الْفَرَاءِ ، وَلَمْ يَنْقُلْ كَلَامًا غَيْرَهُ ، فَكَأَنَّهُ يَرَى أَنَّهُ

الْأَصُوبُ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ .

وَوَافَقَ ابْنَ مَالِكٍ ٥ الْكُوفِيِّينَ فِي قَوْلِهِمْ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ ، وَأَنْشَدَ عِدَدًا مِنَ الشَّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ

الَّتِي تَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ هَذِهِ الْوَاوِ .

أَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَلَا يَرَوْنَ زِيَادَةَ هَذِهِ الْوَاوِ مُطْلَقًا ، فَهِيَ عِنْدَهُمْ عَاطِفَةٌ ، وَالْجَوَابُ مُقَدَّرٌ ،

فَمَثَلًا قَوْلُهُ تَعَالَى ٦ : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ يَقْدِرُونَ الْجَوَابَ : حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ وَهَا

جَاءَ وَهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا فَازَوْا وَنَعَمُوا ، لِذَلِكَ قَالَ ابْنُ يَعِيشَ ٧ : " وَأَمَّا أَصْحَابُنَا فَلَا يَرَوْنَ زِيَادَةَ

هَذِهِ الْوَاوِ ، وَيَتَأَلَوْنَ جَمِيعَ مَا ذُكِرَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ بِأَنَّ أَجْوِبَتَهَا مَحْذُوفَةٌ لِمَكَانِ الْعِلْمِ بِهَا " .

وَيَرَى الْبَاحِثُ أَنَّ مَذْهَبَ جَمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ أَوْلَىٰ وَأَسْلَمُ ؛ فَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ بِنَفْسِهِ عَلَى

اللُّغَةِ ، وَيُسْتَشْهَدُ بِهِ لِأَنَّهُ ، فَكَثِيرٌ مِنْ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ لَا نَدْرِي صِحَّةَ نَقْلِهَا ! فَكَيْفَ نَجْعَلُهَا

حَاكِمَةً عَلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؟ وَهُوَ الَّذِي تَحْدَى اللَّهُ بِهِ فَصَحَاءَ الْعَرَبِ جَمِيعًا !

١ سورة الأنبياء، الآية ٩٦ .

٢ سورة الأنبياء ، الآية ٩٧ .

٣ ابن منظور " لسان العرب " ٥٦٨/١١ من غير نسبة، و ابن يعيش "شرح المفصل" ١١/٥، و الفراء " معاني القرآن " ٢٣٨/١ . والشاهد فيه ===  
قوله : وَقَلَّبْتُمْ ظَهْرَ الْمَجْنُونِ لَنَا، التقدير : قلبتم ، والواو زائدة ، والجملة جواب الشرط .

٤ الطبري " جامع البيان " ٢٩٢/٧ .

٥ ابن مالك " شرح التسهيل " ٣٥٥/٣ .

٦ سورة الزمر ، الآية ٧٣ .

٧ ابن يعيش " شرح المفصل " مرجع سابق ١٢/٥ .

وهذه الحروف - وإن كان ظاهرها الزيادة - فهي ليست لغواً ، دخولها كخروجها ، بل إن الزيادة تأتي للفوائد العظيمة لفظية أو معنوية . والله أعلم .

الوجه الثالث : أن تقدير الجواب "صرتم فريقين" :

وهذا الوجه تقرّد به الرازي - رحمه الله - قال ' : " أن يُقال : تقدير الآية : ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَّا تُحِبُّونَ ﴾ صرتم فريقين ، منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة ، فالجواب هو قوله : صرتم فريقين ، إلا أنه أُسْقِطَ ، لأن قوله : ﴿ مِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَّنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾ يُفِيدُ فائدته ويؤدي معناه ؛ لأن كلمة "مِنْ" للتبعيض ، فهي تفيد هذا الانقسام ، وهذا احتمال خطر ببالي " .

وهذا الاحتمال الذي خطر ببال الرازي يدل على ميله إلى مذهب البصريين ، من القول بتقدير الجواب في هذه الآية ؛ إذ أنه لو كان يرى صحة مذهب الكوفيين لما قال بهذا التقدير .

---

١ الرازي " التفسير الكبير " ٣٧/٩ .

### المسألة الثالثة : زيادة "ما" في قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ ؟

هذه المسألة من القضايا التي شغلت العلماء قديماً وحديثاً . أعني قضية الزيادة في القرآن الكريم . وقد أشار الزركشي<sup>٢</sup> رحمه الله أن الأكثرين يُكْرُونَ إطلاق هذه العبارة في كتاب الله تعالى ، فمنهم من يقول "التأكيد" ومنهم من يقول "الصلة" ، وبين كذلك أن الزيادة واللغو من عبارات البصريين ، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين .

### آراء العلماء في زيادة "ما" وعدمها في هذه الآية :

اختلف العلماء في هذه المسألة إلى ثلاثة مذاهب :

**المذهب الأول :** وتفرد بهذا المذهب الرازي - رحمه الله - ولم يجده الباحث عند غيره من النحويين ، قال<sup>٣</sup> : " وقال المحققون : دخول اللفظ المهمل الضائع في كلام أحكم الحاكمين غير جائز ، وههنا يجوز أن تكون "ما" استفهاماً للتعجب ، تقديره : فبأي رحمة من الله لنت لهم! وذلك لأن جنائتهم لما كانت عظيمة ، ثم إنه ما أظهر البتة تغليظاً في القول ، ولا خشونة في الكلام ، علموا أن هذا لا يتأتى بتأييد رباني ، وتسديد إلهي ، فكان ذلك موضع التعجب من كمال ذلك التأييد والتسديد ، فقيل : فبأي رحمة من الله لنت لهم ، وهذا هو الأصوب عندي " .

وما اختاره الرازي مردود عند الزركشي وأبي حيان ، قال الزركشي<sup>٤</sup> . بعد حكايته لكلام الرازي - : " فجعل الزائد مهملاً ، وليس كذلك ؛ لأن الزائد ما أتى به لغرض التقوية والتوكيد ، والمهمل ما لم تضعه العرب ، وهو ضد المستعمل ، وليس المراد من الزيادة حيث ذكرها النحويون إهمال اللفظ ، ولا كونه لغواً ، فتحتاج إلى التكتب عن التعبير بها إلى

١ سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ .

٢ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي " البرهان في علوم القرآن " تح ، محمد أبو الفضل ، دار التراث ، القاهرة ، د ، ط ، ٧٠/٣ .

٣ الرازي " التفسير الكبير " ٦٥/٩ .

٤ الزركشي " البرهان " ٧٣/٣ .

غيرها ، فإنهم إنما سمّوا "ما" زائدة هنا لجواز تعدي العامل قبلها إلى ما بعدها ، لا لأنها ليست لها معنى .

وأما ما قاله في الآية : إنها للاستفهام والتعجب ، فقد انتقَدَ عليه بأن قيل : تقديره : "قبأي رحمة" دليل على أنه جعل "ما" مضافة للرحمة ، وأسماء الاستفهام والتعجب لا يُضاف منها غير "أي" وإذا لم تصح الإضافة كان ما بعدها بدلاً منها ، والمُبدَل من اسم الاستفهام يجب معه ذكر همزة الاستفهام ، وليست الهمزة مذكورة ، فدل على بطلان هذه الدعوى" .

أما أبو حيان فيرى<sup>١</sup> أن كلام المحققين - الذي أشار إليه الرازي - صحيحاً ، ولكن زيادة "ما" للتوكيد لا يُنكره في أماكنه من له أدنى تعلق بالعربية فضلاً عن يتعاطى كلام الله تعالى .

وحاول أبو حيان أن يلتمس العذر للرازي ، لكنه أغلظ في العبارة ، قال<sup>٢</sup> : " وهذا الرجل لحظ المعنى ، ولم ينتفت إلى ما تقرّر في معنى النحو من أحكام الألفاظ ، وكان يُغنيه عن هذا الارتباك ، والتسلُّق إلى ما لا يُحسنه ، والتسوُّر عليه قول الزجاج في "ما" هذه: إنها صلة فيها معنى التوكيد بإجماع النحويين" .

**المذهب الثاني : من يقول بزيادة "ما" في هذه الآية :**

وهذا القول هو مذهب جمهور المفسرين والنحويين أن "ما" هنا زائدة ، وليس معنى ذلك أنها لغوٌ - دخولها كخروجها - وإنما زيدت للتوكيد وغير ذلك ، قال ابن الناظم<sup>٣</sup> : " تدخل "ما" الزائدة على "من" و "عن" و "الباء" فلا تكفُّهنَّ عن العمل ، مثال ذلك قوله

١ أبو حيان " البحر المحيط " ٤٠٨/٣ .

٢ المصدر السابق نفسه .

٣ ابن الناظم " شرح ألفية ابن مالك " مرجع سابق ص ٢٦٨ .



تعالى<sup>١</sup>: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ وقوله تعالى<sup>٢</sup>: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لَئِن لَّهْمَّ﴾ .

ومن العلماء الذين قالوا بهذا القول : ابن السراج<sup>٣</sup> ، والهروي<sup>٤</sup> ، والمالقي<sup>٥</sup> ، وابن مالك<sup>٦</sup> ، وابن هشام<sup>٧</sup> ، وغيرهم .

المذهب الثالث : من يرى أن "ما" غير زائدة في هذه الآية :

وهذا القول قال به قلة من العلماء ، ويُنسب لابن كيسان ، والأخفش والرازي .

قال السُّمَيْن الحلبى عن هذا المذهب : " والثاني : أنها غير مزيدة ، بل هي نكرة ، وفيها وجهان : أحدهما : أنها موصوفة برحمة ، أي : فبشيء رحمة ، والثاني : أنها غير موصوفة ، و"رحمة" بدل منها ، نقله مكي عن ابن كيسان ، ونقله أبو البقاء عن الاخفش وغيره أنها نكرة موصوفة " .

ونقل هذا القول العكبري<sup>٨</sup> ، وما نُسب لابن كيسان والأخفش نقله القرطبي<sup>٩</sup> ، وأبو حيان<sup>١٠</sup> .

وثمة رأي للدكتور محمد عبد الله درّاز يرى أنه لا زيادة في القرآن الكريم مطلقاً ، ويدافع عن هذا الرأي بقوله<sup>١١</sup> : " فليس فيه كلمة إلا هي مفتاح لفائدة جليلة ، وليس فيه حرف إلا جاء لمعنى ، دع عنك قول الذي يقول في بعض الكلمات القرآنية : إنها "مقحمة"

١ سورة نوح ، الآية ٢٥ .

٢ سورة المؤمنون ، الآية ٤٠ ،

٣ ابن السراج " الأصول " مرجع سابق ٤٣/١ .

٤ الهروي " الأزهية في علم الحروف " مرجع سابق ص ٧٨ .

٥ المالقي " رصف المباني " مرجع سابق ص ٣٤١ .

٦ ابن مالك " شرح التسهيل " ٣١٠/٢ .

٧ الدماميني " شرح مغني اللبيب " مرجع سابق ٢٢٤/٢ .

٨ العكبري " التبيان في إعراب القرآن " مرجع سابق ٣٠٥/١ .

٩ القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " ٢٤٨/٤ .

١٠ أبو حيان " البحر المحيط " ٤٠٧/٣ .

١١ محمد عبد الله دراز " النبأ العظيم " دار القلم ، دمشق ، ط ٢٠٠٥ م ، ص ١٦٥ .

وفي بعض حروفه : إنها زائدة زيادة معنوية ، ودع عنك قول الذي يستخفُّ كلمة "التأكيد" فيرمي بها في كل موطن يظن فيه الزيادة ، لا يُبالي أن تكون تلك الزيادة فيها معنى المزيد عليه فتصلح لتأكيده أو لا تكون ، ولا يُبالي أن يكون بالموضع حاجة إلى هذا التأكيد ، أو لا حاجة له به " .

والدكتور محمد عبد الله درّاز أصل في كتابه هذا لرأي خالف فيه علماء البلاغة الأقدمين ، وهو أن القرآن كله إيجاز لا إطناب فيه ، لذلك يرى أنه لا زيادة فيه ، وكأنه بذلك يُشير إلى نظرية النظم للشيخ عبد القاهر الجرجاني ، حيث أن كل لفظة تؤدي دوراً مهماً في الجملة .

وأخيراً يرى الباحث أن الزيادة في القرآن الكريم أمرٌ لا يمكن إنكاره ، فهي ظاهرة بيّنة لكل من له أدنى علم بالعربية ، ولكن مع ذلك فهي لم تأت اعتباراً ، بل لها فوائد جليّة وخفيّة.

ونختم هذه المسألة بكلام نفيس لصاحب الجدول في إعراب القرآن الكريم عن زيادة "ما" في هذه الآية ، قال<sup>١</sup> : " و "ما" في هذه الآية وردت زائدة في الإعراب ، وليست زائدة أو فارغة من المعنى ، فهي تفيد التوكيد ، وتزيد المعنى وضوحاً وتقريراً ، ولا تُجانف الحق إذا أضفنا إلى ذلك أنها تُفيد الإيقاع الصوتي ، والجرس اللفظي في نظم القرآن الكريم ، الذي زواج بين إعجازه اللفظي وإعجازه المعنوي سواءً بسواءٍ " .

١ محمود عبد الرحيم صافي "الجدول في إعراب القرآن الكريم" مرجع سابق ٤/٣٥٥ .

## الفصل الخامس: المسائل الصرفية

المبحث الأول : المسائل المتعلقة باشتقاق الكلمة ووزنها

المبحث الثاني : المسائل المتعلقة بالإعلال والإبدال

## المبحث الأول : المسائل المتعلقة باشتقاق الكلمة ووزنها

المسألة الأولى: هل لفظ الجلالة "الله" سبحانه وتعالى مشتق؟

هذه المسألة من المسائل التي كثر فيها الكلام ، وطال فيها الخلاف بين أئمة العربية ، حتى كره الزجاج<sup>١</sup> الخوض فيها قال: " وأكره ان أذكر جميع ما قال النحويون في اسم الله ، أعني قولنا "الله" تنزيها لله عز وجل" . غير أن الزجاج لم يلتزم بما أقره هنا ؛ إذ أنه عاد في آخر سورة الحشر وتحدث عن هذه المسألة<sup>٢</sup> عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٣</sup>: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾.

واختلف العلماء في هذه المسألة على قولين، فالأول: أن لفظ الجلالة اسم علم غير مشتق ، والثاني: أنه مشتق.

القول الأول: أن اسم الجلالة علم غير مشتق:

وهذا القول اختاره الرازي - رحمه الله - وأشار إلى ذلك عند حديثه عن المباحث المتعلقة بهذا اللفظ المبارك "الله" ، قال<sup>٤</sup>: " المختار عندنا أن هذا اللفظ اسم علم لله تعالى ، وأنه ليس بمشتق البتة ، وهو قول الخليل وسيبويه وقول أكثر الأصوليين والفقهاء " .

وما اختاره الرازي هو قول جمع غير من الأئمة ، قال الألوسي<sup>٥</sup> : " والذي عليه أكابر المعتبرين - كالشافعي ومحمد بن الحسن والأشعري وغالب أصحابه والخطابي وإمام الحرمين والغزالي والفخر الرازي ، وأكثر الأصوليين والفقهاء ، ونُقل عن اختيار الخليل وسيبويه والمازني وابن كيسان - أنه عربي وعلم من أصله لذاته تعالى المخصوصة" . وقال أبو حيان<sup>٦</sup>: " والله تعالى علم لا يطلق إلا على المعبود بحق مُرتَجَل غير مشتق عند الأكثرين" .

<sup>١</sup> الزجاج "معاني القرآن" مرجع سابق ١/١٤٣.

<sup>٢</sup> المرجع السابق " ١٥٢/٥ .

<sup>٣</sup> سورة الحشر ، الآية ٢٣ .

<sup>٤</sup> يُنظر في هذه المسألة أبو حيان "البحر المحيط" ١/١٢٤ ، والقرطبي "الجامع لأحكام القرآن" ١/١٠٢ .

<sup>٥</sup> الرازي "التفسير الكبير" ١/١٦٦ .

<sup>٦</sup> الألوسي "روح المعاني" ١/٥٧ .

<sup>٧</sup> أبو حيان "البحر المحيط" ١/١٢٤ .

وقال الواحدي<sup>١</sup> - بعد حكايته مذهب القائلين بعدم اشتقاق لفظ الجلالة "الله" : " أنه ليس بمشتق ، وأنه اسم تفرد به الباري عز وجل ، يجري في وصفه مجرى الأسماء والأعلام ، لا يشركه فيه أحد ، قال<sup>٢</sup> الله عز وجل : ﴿ هَلْ تَعْمَلُهُ سَمِيًّا ﴾ .

### القول الثاني : اسم الجلالة "الله" لفظ مشتق :

وهذا القول قال به كثير من العلماء ، وهو مذهب حذاق<sup>٣</sup> النحويين ونُسب كذلك لسيبويه .

وأشار سيبويه إلى هذه المسألة في باب ما ينتصب على المدح والتعظيم ، فقال<sup>٤</sup> : " واعلم أنه لا يجوز لك أن تتادي اسما فيه الالف واللام البتة ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف ، وليس بمنزلة الذي قال ذلك ؛ من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذي قال ذلك ، ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجز ذا فيه ، وكأن الاسم - والله أعلم - إله ، فلما أُدْخِلَ فيه الألف واللام حذفوا الألف ، وصارت الألف واللام خلفا منها ، فهذا أيضا مما يقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف" .

وحكى الزجاج عن سيبويه قوله<sup>٥</sup> : " سألت الخليل عن هذا الاسم فقال : الأصل فيه "إله" فأدخلت الألف واللام بدلا من الهمزة ، وقال مرة أخرى : الأصل "لآة" وأدخلت الألف واللام لازمة" .

<sup>١</sup> الواحدي " البسيط " مرجع سابق ٤٤٨/١ .

<sup>٢</sup> سورة مريم، الآية ٦٥ .

<sup>٣</sup> ابن سيده " المخصص " دار الكتب العلمية، بيروت، د ط ، ١٣٥/١٧ .

<sup>٤</sup> سيبويه " الكتاب " مرجع سابق ١٩٥/٢ .

<sup>٥</sup> الزجاج " معاني القرآن " ١٥٢/٥ .

وقد أطل أبو علي في تعقبه<sup>١</sup> للزجاج وبين أن ما نقله عن سيبويه والخليل سهو .

وحكى الثعلبي<sup>٢</sup> أقوالاً كثيرة للقائلين بالاشتقاق منها :

أنه مشتق من "الإله" يقال : أَلَهْتُ إلى فلان آله إلهًا ، أي فزعت إليه واعتمدت عليه ، قال الشاعر<sup>٣</sup> :

**أَلَهْتُ إِلَيْهَا وَالرَّكَّابُ وَقَفُ**

وقيل مشتق من التَّأَلَّه ، وهو التتسُّك والتعبد ، قال الشاعر<sup>٤</sup> :

**لِلَّهِ دُرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ \*\*\* سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْهِي**

ومن حجج الرازي في هذه المسألة قوله<sup>٥</sup> : " أن من أراد أن يذكر ذاتًا معينة ثم يذكره بالصفات فإنه يذكر اسمه أولاً ، ثم يذكر عَقِيْبَ الاسم الصفات ، مثل أن يقول : زيد الفقيه النحوي الأصولي ، إذا عرفت هذا فنقول: إن كل من أراد أن يذكر الله تعالى بالصفات المقدسة فإنه يذكر أولاً لفظ الله ، ثم يذكر عَقِيْبَهُ صفات المدائح ، مثل أن يقول : الله القادر الحكيم، ولا يعكسون ذلك " .

وأيد ابن كثير ما قاله الرازي قائلاً<sup>٦</sup> . عن لفظ الجلالة . : " عَلَّمَ عَلَى الرَّبِّ تَبَارَكَ

وَتَعَالَى ، يُقَالُ إِنَّهُ الْإِسْمُ الْأَعْظَمُ ؛ لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِجَمِيعِ الصِّفَاتِ كَمَا قَالَ تَعَالَى<sup>٧</sup> : ﴿هُوَ اللَّهُ

الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ

سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَلِيقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ

لَهُ وَمَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾ فَأَجْرَى الْأَسْمَاءَ الْبَاقِيَةَ كُلَّهَا صِفَاتًا لَهُ " .

<sup>١</sup> أبو علي الفارسي " الإقبال " تح، عيد الله بن عمر، مركز جمعة الماجد، دبي، ٢٠٠٣م، ٣٩/١ .

<sup>٢</sup> الثعلبي " الكشف والبيان " تح، أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ٢٠٠١م، ٩٧/١ .

<sup>٣</sup> لم أعرف قائله، وهو في " لسان العرب لابن منظور " ٤٦٩/١٣ . والشاهد فيه اشتقاق لفظ الجلالة من أَلَهْتُ .

<sup>٤</sup> البيت لرؤبة في ديوانه، تح، وليم البروسي ، دار ابن قتيبة، الكويت، د . ط ، ص ١٦٥ . والشاهد : اشتقاق لفظ الجلالة من التأله .

<sup>٥</sup> الرازي " التفسير الكبير " ١٦٣/١ .

<sup>٦</sup> ابن كثير " تفسير القرآن العظيم " دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨م، ٣٦/١ .

<sup>٧</sup> سورة الحشر، الآية ٢٣ و ٢٤ .

ويرى الباحث أن الصواب في هذه المسألة أن لفظ الجلالة "الله" علم لذاته الشريفة سبحانه وتعالى ، ليس مشتقاً ، وهو اختيار الرازي ومذهب أكثر العلماء كما قال الآلوسي<sup>١</sup> وأبو حيان<sup>٢</sup> .

### المسألة الثانية : الخلاف في اشتقاق "الاسم":

اختلف<sup>٣</sup> أئمة العربية في اشتقاق "الاسم"، فهو عند الكوفيين مشتق من "الْوَسْم" وهو العلامة ، وجعله البصريون مشتق من "السُّمو" وهو العلو.

ورجح الرازي - في هذه المسألة - مذهب البصريين ، قال<sup>٤</sup> : " في اشتقاقه قولان : قال البصريون: هو مشتق من سما يسمو إذا علا وظهر، فاسم الشيء ما علاه حتى ظهر ذلك الشيء به، وأقول: اللفظ معرف للمعنى، ومعرّف الشيء مقدم في المعلوماتية على المعرّف ، فلا جرم كان الاسم عالياً على المعنى ومتقدماً عليه، وقال الكوفيون: هو مشتق من وسَمَ يَسِمُ سِمةً، والسمة العلامة ، فالاسم كالعلامة المعرّفة للمسمى، حجة البصريين : لو كان اشتقاق الاسم من السمة لكان تصغيره وُسَيْمًا وجمعه أوسامًا " .

### مذهب الكوفيين:

قال الكوفيون<sup>٥</sup> : " إنما قلنا إنه مشتق من الوَسْم لأن الوسم في اللغة هو العلامة والاسم وسم على المسمى ، فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يُعرّف بها ، والأصل في اسم وسم ، إلا أنه حُذفت منه الفاء التي الواو في وسم ، وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ، ووزنه "إِعْلٌ" لحذف الفاء منه " .

<sup>١</sup> الآلوسي "روح المعاني" مرجع سابق ٥٧/١ .

<sup>٢</sup> أبو حيان " البحر المحيط" مرجع سابق ١٢٤/١ .

<sup>٣</sup> يُنظر في هذه المسألة ابن الأثير "الإنصاف" ٨/١ و العكبري " التبيين " ص، ١٣٢، والزبيدي " انتلاف النصره" ٢٧/١ .

<sup>٤</sup> الرازي " التفسير الكبير " ١١٥/١

<sup>٥</sup> ابن الأثير " الإنصاف " ٩/١ .

## مذهب البصريين:

قال البصريون<sup>١</sup>: " أنه سُمي اسماً لوجهين : أحدهما: أنه سما على مسماه ، وعلا على ما تحته من معناه ، فسمي اسماً لذلك ، والوجه الثاني: أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب : فمنها ما يُخَبَّر به ويُخَبَّر عنه وهو الاسم ، نحو: زيدٌ قائمٌ ، ومنها ما يُخَبَّر به ولا يُخَبَّر عنه وهو الفعل ، نحو : قام زيدٌ، ومنها ما لا يُخَبَّر به ولا يُخَبَّر عنه وهو الحرف نحو: هلْ وبِلْ وما أشبه ذلك، فلما كان الاسم يُخَبَّر به ويُخَبَّر عنه ، والفعل يُخَبَّر به ولا يُخَبَّر عنه ، والحرف لا يُخَبَّر به ولا يُخَبَّر عنه، فقد سما على الفعل والحرف ، أي ارتفع.

والأصل فيه "سِمُو" إلا أنهم حذفوا الواو من آخره وعوضوا الهمزة في أوله، فصار اسماً وزنه "إفْع" لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في "سِمُو" .

ويرى الباحث أن الصواب في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون وذلك للاتي:

أولاً: من المعلوم أن التصغير وجمع التكسير يَرُدُّان الاسم إلى أصله ، وتصغير "اسم" "سُمِي" ولو كان مشتقاً من الوسم لقليل في تصغيره "وُسَيْمٌ" فدل هذا على أنه من "السُّمُو" لا "الوَسْم" .

وأما في تكسيه فإنك تقول "أسماء" ولو كان من الوسم لوجب أن تقول "أوسام" و"أواسم"، ولذلك قال الرازي<sup>٢</sup>: " أجمعوا على أن تصغير الاسم "سُمِي" وجمعه "أسماء" و"أسامي" .

وقال ابن فارس<sup>٣</sup>: " فالأصل فيه"سِمُو" على وزن "حِمْلٌ" وجمعه "أسماء" مثل قولك: قِنُوْ وأفْنَاءٌ ، وإنما جُعِلَ الاسم تنويهاً ودلالة على المعنى، لأن المعنى تحت الاسم، ومن قال : إن "اسماً" مأخوذ من "وَسَمْتُ" فهو غلط " .

<sup>١</sup> ابن الأثيري "أسرار العربية" تح، محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٧م، ص ١٢٤ .

<sup>٢</sup> الرازي "التفسير الكبير" ١/١١٥ .

<sup>٣</sup> ابن فارس "الصاحبي" المكتبة السلفية، القاهرة، ط: ١٩١٠، د . رقم ، ص ٥٧ .



ثانياً : مذهب البصريين هو اختيار جمهرة من أئمة العربية ، قال النحاس<sup>١</sup> - بعد حكايته للقولين - : " والقول الثاني خطأ ؛ لأن الساقط منه لامه فصح أنه من سما يسمو " .  
ورجح مذهب البصريين أبو حيان<sup>٢</sup> ، والقرطبي<sup>٣</sup> ، وابن منظور<sup>٤</sup> ، والعكبري<sup>٥</sup> ، وعبد اللطيف الزبيدي<sup>٦</sup> .

ثالثاً : مذهب الكوفيين مقبول من ناحية المعنى ، أما من ناحية اللفظ وتصريف الكلمة فضعيف ، لذلك قال الزجاجي<sup>٧</sup> - في تضعيفه - : " وحسب القائلين بهذا القول ذهبوا إلى ظاهر المعنى ، ولم ينعموا النظر في مقاييس العربية ؛ لأنه في الظاهر لائق به أن يكون الاسم سمة للمسمى يعرف بها " .

وبمثل هذا القول قال ابن يعيش<sup>٨</sup> ، وابن الأنباري<sup>٩</sup> ، والألوسي<sup>١٠</sup> ، وابن سيده<sup>١١</sup> .

#### المسألة الثالثة : الخلاف في وزن " أشياء " :

اختلف النحاة في وزن هذه الكلمة ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال<sup>١٢</sup> : القول الاول : أن وزن أشياء "فَعَاء" ، والاصل "فَعَلَاء" وهذا مذهب البصريين ، والقول الثاني : أن وزن أشياء "أَفْعَال" ، والاصل "أَفْعَلَاء" ، وهذا مذهب الكوفيين ، والقول الثالث : أن وزن أشياء "أَفْعَلَاء" وهو قول الأخفش .

<sup>١</sup> النحاس " معاني القرآن " مرجع سابق ٥١/١ .

<sup>٢</sup> أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ١٢٣/١ .

<sup>٣</sup> القرطبي " الجامع لأحكام القرآن " مرجع سابق ١٠١/١ .

<sup>٤</sup> ابن منظور " لسان العرب " مرجع سابق ٤٠١/١٤ .

<sup>٥</sup> العكبري " التبيين عن مذاهب النحويين " مرجع سابق ص ، ١٣٢ .

<sup>٦</sup> عبد اللطيف الزبيدي " انتلاف النصره " تح ، طارق الجنابي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م ، ، ص ١٢٨ .

<sup>٧</sup> الزجاجي " اشتقاق أسماء الله " مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٦ م ، ، ص ٢٥٥ .

<sup>٨</sup> ابن يعيش " شرح المفصل " مرجع سابق ٨٣/١ .

<sup>٩</sup> ابن الأنباري " أسرار العربية " مرجع سابق ص ، ٢٤ .

<sup>١٠</sup> الألوسي " روح المعاني " مرجع سابق ٥٢/١ .

<sup>١١</sup> ابن سيده " المخصص " مرجع سابق ١٣٤/١٧ .

<sup>١٢</sup> ابن الأنباري " الإنصاف " مرجع سابق ٦٧٠/٢ .

وهذه المسألة من المسائل التي عرضها الرازي من دون أن يرجح قولاً على آخر، قال<sup>١</sup>: " أشياء جمع شيء ، وأنها غير منصرفة ، وللنحويين في سبب امتناع الصرف وجوه الأول : قال الخليل وسيبويه : قولنا شيء جمعه في الأصل "شَيْئَاء" على وزن "فَعْلَاء" ، فاستنقلوا اجتماع الهمزتين في آخره فنقلوا الهمزة الأولى - التي هي لام الفعل - إلى أوله فجاءت "لَفْعَاء" .... **والوجه الثاني** في بيان السبب في منع الصرف ما ذكره الأخفش والفراء وهو أن أشياء وزنه "أَفْعَلَاء" كقوله : أصدقاء وأصفياء ، ثم انهم استنقلوا اجتماع الياء والهمزتين فقدموا الهمزة ..... **الوجه الثالث**: ما ذكره الكسائي : وهو أن أشياء على وزن "أَفْعَال" إلا انهم لم يصرفوه لكونه شبيهاً في الظاهر بحمراء وصفراء... ".

ويظهر للباحث أن أضعف هذه الوجوه هو مذهب الكسائي رحمه الله ، وأهل النحو مجمعون على تضعيفه ، قال الزجاج<sup>٢</sup> : " وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على ان قول قول الكسائي خطأ في هذا ، وألزموه ألا يصرف أبناء وأسماء " .

وأما قول الفراء والأخفش فقد ردّه كثير من النحويين ، قال الزجاج<sup>٣</sup> : " وقال الأخفش سعيد بن مسعدة والفراء : أصلها " أَفْعَلَاء " كما تقول: هَيْئٌ وَأَهْوَنَاء ، إلا أنه كان الأصل " أَشْيِيَاء " على وزن " أَشْيِعَاع " فاجتمعت همزتان بينهما ألف فحذفت الهمزة الأولى ، وهذا غلط أيضاً ؛ لأن شَيْئًا " فَعْلٌ " وفعل لا يُجمع على " أَفْعَلَاء " مثل نَصِيبٍ وَأَنْصِبَاء " .

وذكر الزجاج<sup>٤</sup> في هذا السياق مناظرة المازني للأخفش في هذه المسألة وإسكاته له ؛ حيث سأل المازني الأخفش قائلاً : كيف تصغر أشياء؟ فقال: " أَشْيِيَاء " فاعلم . ولو كانت " أَفْعَلَاء " لُرِدَّت في التصغير إلى واحدتها فقليل : شَيْبَات ، وإجماع البصريين أن تصغير أصدقاء إذا كان للمؤنثات "صُدَيْقَات" وإن كان للمذكرين "صُدَيْقُونَ" .

<sup>١</sup> الرازي " التفسير الكبير " ١١٢/١٢ .

<sup>٢</sup> الزجاج " معاني القرآن " مرجع سابق ٢١٢/٢ .

<sup>٣</sup> "المصدر السابق " ٢١٢/٢ .

<sup>٤</sup> الزجاج " معاني القرآن " مرجع سابق ٢١٢/٢ .

وقال السمين الحلبي<sup>١</sup> : " وهذان القولان - أعني مذهب الفراء والأخفش - وإن سلّمًا من منع الصرف بغير علة فقد ردّهما الناس " .

ومذهب الخليل وسيبويه والمازني وجمهور البصريين هو الأقوى ؛ وذلك أنهم يعتمدون في رأيهم على القلب ، والقلب في اللغة أوسع من الحذف على غير قياس ، لذلك قال ابن جني<sup>٢</sup> - عن أشياء - : " وذلك أن حملها على الظاهر وأنها مقلوبة أولى وأقوى من حملها على أنها محذوفة اللام ، ألا تزي أن القلب قد كثر في كلامهم حتى أن ابن السكّيت قد صنف فيه كتابًا ، ولم نرَ الهمزة حُذفت وهي لام إلا في "سَوَايَة" وما لعله إن جاء فقليل نرُزُّ ، فحملة على الأكثر هو القياس " .

وقد ناقش صاحب الإنصاف<sup>٣</sup> هذه المسألة بتوسع واسترسال مرجحًا مذهب البصريين .

#### المسألة الرابعة: اشتقاق كلمة "الملائكة" ووزنها:

وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم في مواضع كثيرة ، أولها قوله<sup>٤</sup> سبحانه: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ وهي جمع تكسير اختلف في وزنه واشتقاقه ومفرده .

واختار الرازي أن أصل هذه الكلمة من "الألوكة" وهي الرسالة ، قال<sup>٥</sup> : " الملك أصله من الرسالة ، يقال : أَلَكْنِي إليه ، أي أرسلني إليه ، والمَأَلَكَةُ والألُوكَةُ الرسالة وأصلها الهمزة من "مَأَلَكَة" حُذفت الهمزة وألقت حركتها على ما قبلها طلبًا للخفة لكثرة استعمالها" .

وما قاله الرازي هو قول الزجاجي<sup>٦</sup> ، واستشهد الزجاجي بقول لبيد<sup>٧</sup> :

<sup>١</sup> السمين الحلبي " الدر المصون " مرجع سابق ٤/٤٣٦ .

<sup>٢</sup> ابن جني " المنصف " تح ، إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم ، مصر ، ط ١ ، ١٩٥٤ ، ٢/٩٥ .

<sup>٣</sup> ابن الأنباري " الإنصاف " مرجع سابق ٢/٦٧٠ .

<sup>٤</sup> سورة البقرة ، الآية ٣٠ .

<sup>٥</sup> الرازي " التفسير الكبير " ٢/١٧٤ .

<sup>٦</sup> الزجاجي " اشتقاق أسماء الله " مرجع سابق ص ٤٥ .

<sup>٧</sup> البيت للبيد في ديوانه ، تح ، حمدو طماسة ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م ، ص ٩١ . والشاهد فيه قوله : بَأَلُوك ، أي : رسالة .

وَوَالِيْدٍ أَرْسَلْتُهُ أُمَّهُ \*\*\* بِأَلْوَكٍ فَبَدَّلْنَا مَا سَأَلْ

وكان الواجب أن يقال "مَأَلَك" ولكن حصل في هذه الكلمة قلب مكاني بيَّنه مكى بن أبي طالب<sup>١</sup> ، حيث قُدِّمت العين على الفاء فصارت الكلمة "مَأَلَك" على وزن "مَعْفَل" ثم حذفت الهمزة تخفيفاً ونقلت حركتها إلى الساكن قبلها فصار "مَأَلَك" على وزن "مَعْل" وجاء الجمع على الأصل حيث رُدَّ المحذوف ووزنه "مَعَاْفِلَة" وأصله "مَفَاعِلَة" فالهمزة فاء الفعل في أصله واللام عين الفعل ، والكاف لام الفعل لأنه مشتق من "الألوكة" وهي الرسالة .  
ومن شواهد ذلك قول الأعشى<sup>٢</sup> :

أَبْلِغْ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأَلَكَةً \*\*\* أَبَا ثُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكِلُ

وقال ابن كيسان<sup>٣</sup> هو مشتق من "المَأَلَك" ، والهمزة زائدة كما في كلمة شمأل فيكون وزن "مَأَلَك" "فَعْل" ووزن ملائكة "فَعَائِلَة" لأن الميم أصلية والهمزة زائدة.  
ويرى أبو عبيدة<sup>٤</sup> أن أصله : مَأَلَك من لَأَك ، بمعنى أرسل ، فالميم زائدة حُذفت العين ونُقلت حركتها إلى اللام وجاء الجمع برد الأصل على مَفَاعِلَة.  
وقيل<sup>٥</sup> : " هو مشتق من لَأَكه يَلُوكه ، أي : أداره يديره ، لأن الملك يُدير الرسالة في فمه ، فأصل "مَأَلَك" "مَلُوك" ، فنقلت حركة الواو إلى اللام الساكنة قبلها ، فتحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار "مَلَاكًا" ، ثم حُذفت الألف تخفيفاً فوزنه "مَفَل" بحذف العين ، وأصل ملائكة "مَلَاوِكَة" فقلبت الواو همزة " .

ورجَّح الشيخ ابن عاشور<sup>٦</sup> مذهب أبي عبيدة ، ورد مذهب ابن كيسان ، حيث أن دعوى زيادة حرف بلا فائدة دعوى بعيدة ، وضعَّف كذلك مذهب الكسائي حيث يرى الشيخ أن القلب خلاف الأصل .

<sup>١</sup> مكى ابن أبي طالب "مشكل إعراب القرآن" مرجع سابق ٨٦/١ .

<sup>٢</sup> البيت للأعشى الكبير "في ديوانه" مرجع سابق ٢١٧/١ .

<sup>٣</sup> الطبرسي "مجمع البيان" دار العلوم، بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٥م ، ٩٧/١ .

<sup>٤</sup> "المصدر السابق" ٩٧/١ .

<sup>٥</sup> السمين الحلبي "الدر المصون" مرجع سابق ٢٥١/١ .

<sup>٦</sup> التحرير والتنوير "ابن عاشور" مرجع سابق ٣٩٨/١ .

## المسألة الخامسة : الخلاف في أصل كلمة أناسي:

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى مرة واحدة ، قال<sup>١</sup> سبحانه: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَمًا وَنَاسِيًّا كَثِيرًا﴾، وقيل في أصل هذه الكلمة قولان: الأول : أنها جمع إنسان . والثاني: أنها جمع إنسي .

واختار الرازي القول الثاني ، قال<sup>٢</sup> : " قال الفراء والزجاج : الإنسيّ والأناسي كالكرسي والكراسي . "

والآن نعرض هذين القولين بشيء من التفصيل.

**القول الأول:** أنها جمع إنسان ، وأصلها: "أناسين" فأبدلت النون ياء ، وعاملوا النون مثل همزة صحراء فقالوا : صَحَارِي ، فصارت "أناسي" فأدغمت الياء في الياء.

وهذا القول أجاز الزجاج قال<sup>٣</sup> : "ويجوز أن يكون جمع أنسان ، وتكون الياء بدلاً من النون،الأصل أناسين مثل سَرَاحِين" ، وهو كذلك أحد قولي الفراء<sup>٤</sup>، ونُسب هذا القول لسيبويه<sup>٥</sup>، وعلق الدكتور أحمد الخراط على ما نسبه أبو حيان لسيبويه وبين أنه لا يوجد في كتاب سيبويه قول كهذا ، وإنما هو مذهب الفراء.

وضعف مكي بن أبي طالب هذا القول وعدّه مخالفاً للقياس ، قال<sup>٦</sup> : " وأجاز الفراء أن أن يكون واحدها إنسانا ، وأصله عنده أناسين ، ثم أبدل من النون ياء، ولا قياس يسعده في ذلك ، ولو جاز هذا لجاز في جمع سَرَاحِين، وذلك لا يقال " .

واختار هذا القول ابن هشام<sup>٧</sup> ، وابن مالك<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> سورة الفرقان ، الآية ٤٩ .

<sup>٢</sup> الرازي " التفسير الكبير " ٩١/٢٤ .

<sup>٣</sup> الزجاج " معاني القرآن " مرجع سابق ١٧/٤ .

<sup>٤</sup> الفراء " معاني القرآن " مرجع سابق ١٩/٢ .

<sup>٥</sup> أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٤٦٣/٦ .

<sup>٦</sup> مكي بن أبي طالب " مشكل إعراب القرآن " مرجع سابق ص ٥٢٣ .

<sup>٧</sup> ابن هشام " أوضح المسالك " مرجع سابق ٣٢٢/٤ .

<sup>٨</sup> ابن مالك " شرح الكافية الشافية " مرجع سابق ١٨٦٩/٤ .

**القول الثاني:** أن أناسي جمع إنسي مثل كُرسي وكراسي .

وهذا القول منسوب للمبرد<sup>١</sup> ، وهو قول الأخفش<sup>٢</sup> ، والزجاج<sup>٣</sup> ، ومكي<sup>٤</sup> ، وهو القول الثاني للفراء<sup>٥</sup> .

وفي هذا القول نظر<sup>٦</sup> ؛ لأن "فَعَالِي" إنما يكون جمعا لما فيه ياء مشددة لا تدل على نسب نحو : كرسي وكراسي ، أما إِنْسِي فالياء فيه للنسب، فلذلك قياسه أن يجمع على "أَنَاسِيَّة" مثل "مُهَلَّبِي" و"مَهَالِبَة".

وقد أجاب الأشموني<sup>٧</sup> عن هذا الاعتراض بأنه يمكن القول : إن الياء قد تكون في الأصل للنسب الحقيقي ، ولكن كثرة الاستعمال جعلت النسب كالمنسي ، فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوباً مثل "مَهْرِي وَمَهَارِي" فإنه منسوب إلى "مَهْرَة" من قبائل اليمن ، ولكن هذا النسب أصبح منسياً لكثرة الاستعمال فالتحق بما لا نسب فيه .

ونقل الصبان عن أبي حيان قوله<sup>٨</sup> : " ولو ذهب ذاهب إلى أن الياء في "أَنَاسِي" ليست بدلا ، وأن أناسي جمع "إنسي" و " أَنَاسِين" جمع إنسان لذهب إلى قول حسن واستراح من دعوى البدل ؛ إذ أن العرب تقول: إِنْسِي في معنى إنسان كما قالوا : بُخْتِي وَقُمْرِي وبُخَاتِي وَقُمْرِي ، وكأنه يشير إلى تناسي النسب في ذلك.

<sup>١</sup> النحاس " إعراب القرآن" مرجع سابق ٣٥/٥ .

<sup>٢</sup> الأخفش " معاني القرآن" مرجع سابق ٤٥٩/٢ .

<sup>٣</sup> الزجاج " معاني القرآن" مرجع سابق ٧١/٤ .

<sup>٤</sup> مكي بن أبي طالب " مشكل إعراب القرآن" مرجع سابق ص ٥٢٣ .

<sup>٥</sup> الفراء " معاني القرآن" مرجع سابق ٢٦٩/٢ .

<sup>٦</sup> السمين الحلبي " الدر المصون" مرجع سابق ٤٤٩/٨ .

<sup>٧</sup> الصبان " حاشية الصبان على شرح الأشموني " تح، طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، ٢٠٤/٤ ، د . ت .

<sup>٨</sup> المصدر السابق نفسه والصفحة .

## المسألة السادسة: أصل اللام في كلمة "عِضِينَ" :

وردت هذه الكلمة في كتاب الله تعالى مرة واحدة ، قال سبحانه<sup>١</sup> : ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ واختلف أهل اللغة في أصل هذه الكلمة ، قال الرازي<sup>٢</sup> متحدثاً عن الخلاف حول أصل هذه الكلمة : " ذكر أهل اللغة في واحد "عِضِينَ" قولين : القول الأول : أن واحدها "عِضَة" مثل "عِرَة" و "بِرَة" و "ثِبَة" ، وأصلها "عضوة" من عَضَيْت الشيء إذا فرقته ، وكل قطعة "عِضَة" وهي مما نقص منها واو وهي لام الفعل ، والتعْضِيَة : التجزئة والتفرقة ، فقوله : ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ يُرِيد : جَزَّؤُهُ أَجْزَاءً ، فقالوا : سحرٌ وشعْرٌ وأساطير الأولين ومفترى .

**القول الثاني:** أن واحدها "عِضَة" ، وأصلها "عِضْهَة" ، فاستنقلوا الجمع بين هاءين ، فقالوا : "عِضَة" كما قالوا : "شَفَة" ، والأصل "شَفْهَة" بدليل قولهم : شافهتُ مشافهَةً ، وهو مأخوذ من "العِضْه" بمعنى الكذب ، فعلى هذا القول معنى قوله تعالى : ﴿جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ أي: جعلوه مفترى " .

وما ذكره الرازي هو المبتوث في كتب التفسير واللغة ، والقولان يؤكدان أن المحذوف هو لام الكلمة ، ويختلفان في أصل هذه اللام ، قال العكبري<sup>٣</sup> : " وواحد عِضِينَ عِضَة ، ولامها محذوفة ، والأصل عضوة ، وقيل المحذوف هاء وهو من عَضَه يعْضُه ، وهو من العِضِيَه ، وهي الإفك أو الداهية " .

والذين قالوا : إن المحذوف هاء استنقلوا اجتماع الهاءين فحذفوها تخفيفاً ، ودليلهم على حذف الهاء أن "عِضَة" تُجْمَع على "عِضَاة" مثل "شِفَاه" فتُرَدُّ الهاء في الجمع ، وكذلك تُصَغَّر على "عِضِيَه" والتصغير يرد الكلمة إلى أصلها.

<sup>١</sup> سورة الحجر ، الآية ٩١ .

<sup>٢</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٢١٨/١٩ .

<sup>٣</sup> العكبري "التبيان" مرجع سابق ٦٨٦/٢ .

ولهذه الكلمة معانٍ مختلفة ، أوجزها ابن عطية بقوله<sup>١</sup> : " قال ابن عباس وغيره :  
"عِضِينَ" مأخوذ من الأعضاء ، أي : عضوه فجعلوه أعضاء مقسّما ، ومن ذلك قول  
الراجز<sup>٢</sup> :

### وليس دينُ الله بالمُعَضَى

وهذا هو اختيار أبي عبيدة ، وقال قتادة : " عِضِينَ " مأخوذ من "العَضَه" وهو  
السَّبُّ المُفْحِشُ ، فقريش عَضَها كتاب الله بقولهم : هو شعر ، هو سحر ، هو كهانة ،  
وهذا هو اختيار الكسائي.

وقالت فرقة : "عِضِينَ" جمع عِضَه وهي اسم للسحر خاصة بلغة قريش ، ومنه قول  
الراجز<sup>٣</sup> :

### للماءِ مِنْ عَضَّتِهِنَّ زَمَمَةٌ

وقائل هذا القول عكرمة مولى ابن عباس ، وقال العضة : السحر ، وهم يقولون  
للساحرة : العاضِهة .

ويرى الباحث : أن القولين مقبولان ومتساويان ، ويشهد لهما التصريف ، وهما من  
القوة بحيث يصعب ترجيح واحد على الآخر .

المسألة السابعة : هل كلمة "أحصى" من باب أفعل التفصيل؟ :

يرى الرازي أن "أحصى" ليس من باب أفعل التفضيل ، بل هو فعل ماض ، وهو بذلك  
يوافق الفارسي حيث نقل كلامه عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٤</sup> : ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ  
أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمْدًا﴾ قال<sup>٥</sup> : " قال أبو علي الفارسي : أقول : أحصى ليس من باب أفعل  
التفضيل ، لأن هذا البناء من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس ، فأما قولهم : ما أعطاه

<sup>١</sup> ابن عطية "المحرر الوجيز" مرجع سابق ٣/٣٧٤ .

<sup>٢</sup> الرجز لرؤبة في "ديوانه" ، ص ٨١ . والشاهد فيه قوله : بالمُعَضَى ، أي بالمقسم .

<sup>٣</sup> لم أعرف قائله ، وأتشدّه ابن عطية في "المحرر الوجيز" ٣/٣٧٤ ، والشاهد فيه أن عضين جمع عضة وهي اسم للسحر بلغة قريش .

<sup>٤</sup> سورة الكهف ، الآية ١٢ .

<sup>٥</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٨٥/٢١ .



للدَّرْهَمِ وما أولاه للمعروف ، وأعدى من الجَرَبِ ، وأفلس من ابن المدْلِقِ ، فمن الشواذ ، والشاذ لا يقاس عليه ، بل الصواب أن "أحصى" فعل ماض وهو خبر المبتدأ ، والمبتدأ والخبر مفعول نعم ، وأمدًا مفعول به لـ "أحصى" و"ما" في قوله: "لِمَا لَبِثُوا" مصدرية ، والتقدير : أحصى أمدًا للبتهم ، وحاصل الكلام : لنعلم أي الفريقين أحصى أمدًا ذلك اللبث". وما حكاه الرازي عن أبي علي واختاره هو اختيار الزمخشري ، قال الزمخشري<sup>١</sup> : " فإن قلت : فما تقول فيمن جعله من افعال التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد ؛ وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرد ليس بقياس " .

ووافق هؤلاء ابن عطية<sup>٢</sup> ، وجعل هذا القول سديدًا ظاهر الجودة .

واختار آخرون جعل "أحصى" للتفضيل ، ومن هؤلاء الزجاج<sup>٣</sup> ، والتبريزي<sup>٤</sup> . واختار هذا القول صاحب الجدول فقال<sup>٥</sup> : " ذهب كثير من النحاة إلى أن أحصى فعل ماض ، وأمدًا مفعوله ، والسليقة العربية ترجح كونه اسم تفضيل ، وأن أمدًا تمييز ، رغم أن الصناعة اللفظية - على زعم بعضهم - ترجح الفعل ، ولكن ما اعتمدها من رأي أيده بعض أساطين هذه الصناعة كالزجاج والتبريزي وغيرهما " .

ويظهر أن ما اختاره الرازي هو الأصوب ، وذلك للاثي:

أولًا : أن "أفعل" لا يكون من فعل رباعي ، وما جاء على ذلك من غير الثلاثي ليس بقياس ، وأما قولهم : ما أعطاه الدرهم ، وما أولاه للمعروف ، ونحو ذلك فشاذ لا يقاس عليه، لذلك قال ابن الأنباري<sup>٦</sup> : " وزعم بعض النحويين أن "أحصى" اسم على وزن أفعل للمبالغة ، ولو كان كذلك لكان ينبغي أن يكون " لنعلم أي الفريقين أشد إحصاء " لأنك لا

<sup>١</sup> الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ص ٦٣١ .

<sup>٢</sup> ابن عطية " المحرر الوجيز "مرجع سابق ٥٠٠/٣ .

<sup>٣</sup> الزجاج " معاني القرآن "مرجع سابق ٢٧١/٣ .

<sup>٤</sup> السمين الحلبي " الدر المصون "مرجع سابق ٤٤٩/٧ .

<sup>٥</sup> الجدول " محمود صافي "مرجع سابق ١٤٨/٥ .

<sup>٦</sup> أبو البركات بن الأنباري " البيان في غريب القرآن " تح، طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية للكتاب، ط ، ١٩٨٠م ، ١٠١/٢ .

تقول : ما أحصاه ، ولهذا نقول : ما أشد إحصاءه ، فلما قال : أحصى ، دل على أنه فعل ماض.

وأما قولهم : ما أولاه للمعروف ، وما أعطاه للمال ، فهو من الشاذ الذي لا يُقاس عليه".  
ثانياً : ورود هذا الفعل في القرآن كثيراً بصيغة الماضي يؤكد صحة ما ذهب إليه الباحث ، فمن ذلك قوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿ أَحْصَهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ ﴾ وقوله سبحانه<sup>٢</sup> : ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ .

### المسألة الثامنة : هل صيغة "عَبْدٌ" من صيغ المبالغة؟

تعرض الرازي لهذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٣</sup> : ﴿ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ

وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ .

قرأ عامة القراء ﴿ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴾ منصوباً كله ، وخالفهم<sup>٤</sup> حمزة فقرأ "وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ"

بضم الباء من "عَبْدٌ" وكسر التاء في "الطَّاغُوتِ" .

واستعرض الرازي الخلاف في قراءة هذه الكلمة ، ثم قال<sup>٥</sup> متحدثاً عن قراءة حمزة : "

"قرأ حمزة "وَعَبْدَ الطَّاغُوتِ" بفتح العين وضم الباء ونصب الدال وجر الطاغوت ، وعابوا

هذه القراءة على حمزة ولحنوه ، ونسبوه إلى ما لا يجوز ذكره ، وقال قوم : إنها ليست بلحن

ولا خطأ وذكروا فيها وجوهاً ، الأول: أن "العَبْدُ" هو "العَبْدُ" إلا أنهم ضموا الباء للمبالغة ،

كقولهم: رجل حذر وفطن ، للبالغ في الحذر والفتنة ، فتأويل "عَبْدُ الطَّاغُوتِ" أنه بلغ الغاية

في طاعة الشيطان، وهذا أحسن الوجوه" .

<sup>١</sup> سورة المجادلة ، الآية ٦ .

<sup>٢</sup> سورة الجن ، الآية ٢٨ .

<sup>٣</sup> سورة المائدة ، الآية ٦٠ .

<sup>٤</sup> ابن مجاهد "السبعة في القراءات" مرجع سابق ص ٢٤٦ .

<sup>٥</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٣٩/١٢ .

وما استحسنه الرازي هو اختيار الفارسي ، حيث شرحه وزاده بيانًا فقال<sup>١</sup> : " حجة حمزة في قراءته "وَعَبْدَ الطَّاعُوتِ" أنه يحمله على ما عمل فيه "جَعَلَ" فكأنه قال : وجعل منهم عبد الطاعوت ، ومعنى جعل "خَلَقَ" كما قال<sup>٢</sup> : ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ ، وكما قال<sup>٣</sup> : ﴿وَجَعَلَ الْأُظْلَمَاتِ وَالنُّورِ﴾ ، وليس "عَبْدٌ" لفظ جمع ؛ ألا ترى أنه ليس في أبنية الجموع شيء على هذا البناء ، ولكنه واحد يراد به الكثرة " .

واحتج مكّي لهذه القراءة بقوله<sup>٤</sup> : " وحجة من ضم الباء وكسر التاء أنه جعل "عَبْدٌ" اسمًا يُبْنَى على "فَعَلَ" كـ "عَضَدٌ" ، فهو بناء للمبالغة والكثرة كـ "يَقُظَ وَنُدُسَ" .

ومن شواهد مجيء "عَبْدٌ" للمبالغة قول أوس بن حجر<sup>٥</sup> :

أَبْنِي لُبَيْنِي إِنَّ أُمَّكُمْ \*\*\* أُمَّةٌ وَإِنَّ أَبَاكُمْ عَبْدُ

وأنشد القرطبي<sup>٦</sup> قول النابغة الذبياني<sup>٧</sup> :

مِنْ وَحْشٍ وَجَرَّةٍ مَوْشِيٍّ أَكَارِعُهُ \*\*\* طَاوِي الْمَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الْفَرْدِ .

<sup>١</sup> الفارسي "الحجة" مرجع سابق ٢/٤٢٢ .

<sup>٢</sup> سورة الأعراف ، الآية ١٨٩ .

<sup>٣</sup> سورة الأنعام ، الآية ١ .

<sup>٤</sup> مكّي بن أبي طالب "الكشف عن وجوه القراءات" تح، محي الدين رمضان ، ط مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م ، ١/٤١٤ .

<sup>٥</sup> البيت في اللسان لابن منظور ٣/٢٧٣ . والشاهد فيه ورود صيغة "عَبْدٌ" للمبالغة .

<sup>٦</sup> القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" تح، عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٦م ، ٨/٧٧ .

<sup>٧</sup> البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ، ١٧ والشاهد فيه قوله " الْفَرْدِ " حيث بناه للمبالغة مثل "عَبْدٌ" وللعلم لم أفق على ضبط "الفرد" بضم الراء إلا عند القرطبي ، بل رُوِيَ البيت بكسر الراء وفتحها وسكونها ، انظر البغدادي "خزانة الأدب" ٣/١٨٧ و"وجزة" اسم موضع ، و"مَوْشِيٍّ أَكَارِعُهُ" أي في أقدامه نقاط سود، و"طَاوِي الْمَصِيرِ" ضامره و"المصير" المعِي ، و"الفرد" الثور المنفرد عن أنثاه .

## المبحث الثاني : المسائل المتعلقة بالإعلال والإبدال

### المسألة الأولى: وزن كلمة "مَيَّت" :

اختلف النحاة في وزن كلمة "مَيَّت" وما شاكلها مثل "جَيِّد" و"سَيِّد" فذهب الكوفيون إلى أن وزنها "فَعِيل" وذهب البصريون إلى أن وزنها "فَيْعَل" بكسر العين ، وقال قوم : إن وزنها "فَيْعَل" بفتح العين .

واختار الرازي مذهب البصريين ، وذلك عند تفسيره لقوله تعالى<sup>١</sup> : ﴿ وَأَحْيَيْنَاهُ بِلَدَّةٍ

مَيِّتًا كَذَلِكَ أَخْرَجُ ﴾ يقول<sup>٢</sup> : " نقول : جاز إثبات التاء في الميِّت وحذفها عند وصف

المؤنث بها ؛ لأن الميِّت تخفيف للميِّت ، و"المَيِّت" فيُعِل بمعنى فاعل... " .

### مذهب الكوفيين :

يرى الكوفيون أن وزن هذه الكلمات "فَعِيل" على وزن "جَمِيل" و"ظَرِيف" ، وهذا قول الفراء ، حيث نقل عنه الأزهري<sup>٣</sup> قوله في "الْقِيم" : " هو من الفعل فَعِيل ، أصله قَوِيم ، وكذلك سَيِّد سَوِيد ، وَجَيِّد جَوِيد ، كوزن ظَرِيف وَكَرِيم ، وكان يلزمهم ان يجعلوا الواو ألفاً لانفتاح ما قبلها ثم يسقطوها لسكونها وسكون التي بعدها ، فلما فعلوا ذلك صارت "سَيِّد" على وزن "فَعَل" فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف " .

ولم يكتفِ الفراء بذلك ، بل قطع جازماً أنه<sup>٤</sup> : " ليس في أبنية العرب "فَيْعَل" ، والحي

كان في الأصل حَيَّوْ ، فلما اجتمعت الياء والواو والسابق ساكن جعلنا ياء مشددة " .

<sup>١</sup> سورة ق ، الآية ١١ .

<sup>٢</sup> الرازي "التفسير الكبير" ١٥٩/٢٨ .

<sup>٣</sup> أبو منصور الأزهري "تهذيب اللغة" تح ، عبد الله درويش ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، د . ط ، ٣٦٠/٩ .

<sup>٤</sup> "المرجع السابق" مرجع سابق ٣٦٠/٩ .

## مذهب البصريين:

وهو رأي الخليل بن أحمد واختيار تلميذه سيبويه ، قال سيبويه<sup>١</sup> : " وكان الخليل يقول: "سَيِّدٌ فَيَعْلُ ، وإن لم يكن فَيَعْلُ في غير المعتل ؛ لأنهم قد يخصون المعتل ببناء لا يخصون به غيره من المعتل " .

وسبب اختيار البصريين لوزن "فَيَعْلُ" لأن هذا هو الظاهر من بناء هذه الكلمات ، والتمسك بالظاهر أولى.

ومن حججهم كذلك<sup>٢</sup>: أن هذه الكلمات معتلة ، والمعتل قد ينفرد بأبنية ليست للصحیح ، فمنها "فَعْلَةٌ" في جمع فاعل نحو : قَاضٍ وَقُضَاةٌ ، وَرَامٍ وَرَمَاةٌ ، وهو يقابل "فَعَلٌ" في جمع فاعل من الصحیح ، ككَاتِبٍ وَكُتَبَةٌ ، وَحَافِظٍ وَحَفَظَةٌ ، فإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحیح كان حمل سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ ونحوها على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره. لذلك قال سيبويه<sup>٣</sup> . بعد حكايته قول الخليل - : وقول الخليل أعجب إليّ ؛ لأنه قد جاء في المعتل بناء لم يجيء في غيره.

ومن شواهد سيبويه في ذلك قول الشاعر<sup>٤</sup> :

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ \*\*\* وَبَعْضُ أَعْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجَنِ

## رأي ثالث:

وحكى سيبويه قولاً ثالثاً مفاده : أن سَيِّدٌ على وزن فَيَعْلُ ، ولم ينسبه إلى أحد ، قال<sup>٥</sup> : " وقد قال غيره هو "فَيَعْلُ" لأنه ليس في غير المعتل "فَيَعْلُ" وقالوا: غُيِّرَتِ الحِركَةُ لِأَنَّ الحِركَةَ قد نُقِلَتْ إِذَا غُيِّرَ الأَسْمُ ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا : بِصِرِي ، وَقَالُوا : أُمُوي ، وَقَالُوا: أُخْتُ وَأَصْلُهُ الفِتح ، وَقَالُوا : دُهُري فَكَذَلِكَ غَيَّرُوا حِركَةَ فَيَعْلُ " .

<sup>١</sup> سيبويه "الكتاب" مرجع سابق ٣٦٥/٤ .

<sup>٢</sup> ابن الأنباري "الإتصاف" مرجع سابق ٦٥٦/٢ .

<sup>٣</sup> سيبويه "الكتاب" مرجع سابق ٣٦٦/٤ .

<sup>٤</sup> الرجز لرؤية في ديوانه ، ص ١٦٠ ، وأنشده سيبويه ٣٦٦/٤ ، وأنشده ابن منظور في " اللسان " ٣٠٧/١٣ ، مادة "عَيْنٌ" والشاهد فيه بناء العَيْنِ على فَيَعْلُ وهو شاذ في المعتل ، وكان قياسها عَيْنٌ كما في سَيِّدٍ . والشَّعِيبُ: القرية ، والعَيْنُ : الخلق البالي .

<sup>٥</sup> سيبويه "الكتاب" ٣٦٥/٤ .

ثم رد سيبويه على هؤلاء القائلين : إن أصله فَيَعْلُ ثم غُيِّرَت الحركة قائلاً<sup>١</sup> : " إذا أردت فَيَعْلُ من "قُلْتُ" قلت : قَيَّلَ ، فلو كان يُعَيَّرُ شيء من الحركة باطراد لغيروا الحركة هنا ، فهذا تقوية لأن يحمل سَيِّدٌ على فيعل " .

ويرى الباحث أن الأقوال في هذه المسألة على درجة متقاربة من القوة بحيث يصعب ترجيح أحدها على الآخر، ونالت هذه المسألة حظاً من النقاش قديماً وحديثاً ، فأفردتها صاحب الإنصاف في حيز خاص وجعلها المسألة الخامسة عشر بعد المئة ، وتناول هذه المسألة من المعاصرين الشيخ محمد حسن آل ياسين وخصها ببحث مستقل نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني<sup>٢</sup> .

#### المسألة الثانية : حذف التاء من كلمة "إقامة" :

ناقش الرازي هذه المسألة عند تفسيره لقوله سبحانه<sup>٣</sup> ﴿رَجَالٌ لَا تُلْهِيمُهُمْ تِجْرَةً وَلَا يَبِيعُ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾

وهو في هذه المسألة يوافق الكوفيين ، قال<sup>٤</sup> : " والوجه في حذف الهاء ما قاله الزجاج : يُقال : أقيمت الصلاة إقامة ، وكان الأصل إقواما ، ولكن قُلبت الواو ألفاً فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين ، فبقي أقيمت الصلاة إقاماً ، فأدخلت الهاء عوضاً عن المحذوف ، وقامت الإضافة ههنا في التعويض مقام الهاء المحذوفة ، قال : وهذا إجماع النحويين " .

وما حكاه الرازي عن الزجاج<sup>٥</sup> هو مذهب الفراء ، قال الفراء<sup>٦</sup> : " أما قوله "وَأَقَامِ الصَّلَاةِ" الصَّلَاةِ" فإن المصدر من نوات الثلاثة إذا قلت : أَفَعَلْتُ ، كَقِيلِكَ : أَقَمْتُ ، وَأَجَرْتُ ، وَأَجَبْتُ ، يُقال فيه كله : إِقَامَةٌ ، وَإِجَارَةٌ ، وَإِجَابَةٌ ، لا يسقط منه الهاء ، وإنما دخلت لأن

<sup>١</sup> سيبويه " الكتاب "مرجع سابق ٣٦٥/٤ .

<sup>٢</sup> مجلة مجمع اللغة العربية الأردني " العدد المزدوج ١١ - ١٢ ، ربيع الأول - رجب ١٤٠١ هـ .

<sup>٣</sup> سورة النور ، الآية ٣٧ .

<sup>٤</sup> الرازي " التفسير الكبير "مرجع سابق ٥/٢٤ .

<sup>٥</sup> الزجاج " معاني القرآن "مرجع سابق ٤٦/٤ .

<sup>٦</sup> الفراء " معاني القرآن "مرجع سابق ٢٥٨/٢ .

الحرف قد سقطت منه العين ، كان ينبغي أن يقال : أقمْتُ إقوامًا ، وإجوابًا ، فلما سكنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا سقطت الأولى منهما ، فجعلوا فيه الهاء كأنها تكثير للحرف ، وإنما استُجيز سقوط الهاء من قوله : "وَأَقَامِ الصَّلَاةَ" لأضافتهم إياه .  
ومما أنشده الفراء تأييدًا لمذهبه قول الشاعر<sup>١</sup> :

إِنَّ الْخَلِيظَ أَجْدُوا النَّبِيْنَ فَأَنْجَرْدُوا \*\*\* وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

أما سيبويه - رحمه الله - فلم يفصل بين ما كان مضافًا أو غير مضاف ، فيمنع دخول الهاء للتعويض عن المحذوف ويستدل بقوله تعالى: "وَأَقَامِ الصَّلَاةَ" قال<sup>٢</sup> - في باب ما لحقته هاء التأنيث عوضًا لما ذهب - : " وذلك قولك : أقمته إقامةً ، واستعنته استعانة ، وأريته إراءةً ، وإن شئت لم تُعوض وتركت الحروف على الأصل ، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَا تُلْهِهِمْ تِجْرَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾

ومذهب الفراء مرجوح عند أبي حيان<sup>٣</sup> والبصريين ، فحذف الهاء للإضافة غير مقبول عندهم ، ويرون أن هذا الحذف من باب الترخيم ، قال أبو حيان<sup>٤</sup> : "وذهب الفراء وتبعه ابن ابن مالك إلى أن ما فيه تاء التأنيث قد تُزال للإضافة إذا أمن اللبس ، وجعل الفراء من ذلك قوله تعالى: "وَأَقَامِ الصَّلَاةَ" و﴿مَنْ بَعْدَ غَلِيهِمْ﴾<sup>٥</sup> بناء منه على أنه لا يُقال إلا : إقامةً وغلبةً ، وإنَّ حذفَ التاء لأجل الإضافة ، وأنشد على ذلك أبياتًا ، ولا يذهب أصحابنا إلى ذلك ، بل هو عندهم في الأبيات من الترخيم الواقع في غير النداء ضرورة " .

<sup>١</sup> لم افق على قائله ، وأنشده ابن سيده في المخصص ١٤/١٨٨ ، والفراء " معاني القرآن " ٢/٢٥٨ ، والشاهد فيه عند الفراء حذف الهاء من "عَدَ" ، فأصلها "عِدَّة" فسقطت الهاء للأضافة .

<sup>٢</sup> سيبويه " الكتاب " مرجع سابق ٤/٨٣ .

<sup>٣</sup> أبو حيان " البحر المحيط " مرجع سابق ٦/٣٠٦ .

<sup>٤</sup> أبو حيان " ارتشاف الضرب " مرجع سابق ٤/١٨٠١ .

<sup>٥</sup> سورة الروم ، الآية ٣ .

المسألة الثالثة : حذف الهمزة من كلمة "أَرَأَيْتُمْ" في قوله تعالى ' : ﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ﴾

قبل توضيح موقف الرازي من هذه المسألة يُستحسن أن نشير إلى وجوه القراءات في هذه الكلمة ، قال ابن مجاهد<sup>٢</sup> : " واختلفوا في الهمزة وتركه وإثبات الالف من غير همز من قوله "أَرَأَيْتُمْ" و "أَرَأَيْتُمْ"<sup>٣</sup> و "أَرَأَيْتَ"<sup>٤</sup> في كل القرآن.

فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وابن عامر وحمزة : "أَرَأَيْتُمْ" و "أَرَأَيْتُمْ" و "أَرَأَيْتَ" في كل القرآن بالهمز .

وقرأ نافع "أَرَأَيْتُمْ" و "أَرَأَيْتُمْ" و "أَرَأَيْتَ" من غير همز والالف على مقدار ذوق الهمز.

وقرأ الكسائي "أَرَأَيْتُمْ" و "أَرَأَيْتُمْ" و "أَرَأَيْتَ" بغير همز ولا ألف .

ووافق الرازي الفراء في توجيه قراءة الكسائي ، قال<sup>٥</sup> : " قال الفراء للعرب في "أَرَأَيْتَ"

لغتان ، أحدها : رؤية العين ، فإذا قلت للرجل : رأيتك كان المراد : أهل رأيت نفسك؟ ثم يُنْتَى ويُجمع ، فنقول : أَرَأَيْتُكُمْ ، أَرَأَيْتَكُمْ ، والمعنى الثاني: أن تقول : أَرَأَيْتَكَ ، وتريد : أخبرني ، وإذا أردت هذا المعنى تركت التاء مفتوحة على كل حال .

ثم استحسّن الرازي مذهب الكسائي بقوله<sup>٦</sup> : " وأما مذهب الكسائي فحسن ، وبه قرأ

عيسى بن عمر وهو كثير في الشعر " .

وما حسنه الرازي حسن لوجهين:

الأول: أن حذف الهمزة ورد في لسان العرب كثيرًا ، فمن ذلك قول الشاعر<sup>٧</sup>:

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَالْبِسُونِي بِرُقْعَا

<sup>١</sup> سورة الأنعام ، الآية ٤٠ .

<sup>٢</sup> ابن مجاهد " السبعة في القراءات " مرجع سابق ص ٢٥٧ .

<sup>٣</sup> سورة الأنعام ، الآية ٤٦ .

<sup>٤</sup> سورة الكهف ، الآية ٦٣ .

<sup>٥</sup> الرازي " التفسير الكبير " مرجع سابق ٢٣٣/١٢ .

<sup>٦</sup> المصدر السابق نفسه .

<sup>٧</sup> لم أقف على قائله ، وهو في الفارسي " الحجة " ٤٧٤/٥ و الواحدي " البسيط " ١٢٩/٨ . والشاهد فيه : حذف الهمزة للتخفيف من "البسوني" .



وكقول أبي الأسود الدؤلي<sup>١</sup> :

يا بَا الْمُغِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُعْضِلٍ \*\*\* فَرَجَّتَهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالِدَهَا

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة<sup>٢</sup> :

أَرَيْتَكَ إِذْ هُنَّا عَلَيْكَ أَلَمٌ تَخَفُ \*\*\* رَقِيْبًا وَحَوْلِي مِنْ عِدْوِكَ حُضْرُ

وهذا الحذف للتخفيف مستفيض في لغة العرب نظماً ونثراً ، ومن النثر قولهم<sup>٣</sup> : "وَيْلَمَهُ"

وأصله : وَيْلٌ أُمَّه .

والوجه الثاني : أن ترك الهمزة من "أَرَيْتَ" هو أكثر كلام العرب .

المسألة الرابعة: حذف العين في كلمة "ظَلُّتُمْ" :

وردت هذه الكلمة محذوف العين في كتاب الله تعالى مرتين ، قال سبحانه<sup>٤</sup> :

وَأَنْظُرْ إِلَىٰ إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا ﴿٦﴾ وقال تعالى<sup>٥</sup> : ﴿فَظَلَّتُمْ نَفْسَكُمْ﴾



قال الرازي عن هذا الحذف<sup>٦</sup> : " وأصله "ظَلَلْتُ" فحذفت اللام الأولى ، وذلك إنما

يكون إذا كانت اللام الثانية ساكنة ، تستحب العرب طرح الأولى ، ومن كسر الظاء نقل

كسرة اللام الساقطة إليها ، ومن فتحها ترك الظاء على حالها ، وكذلك يفعلون في المضاعف

يقولون : مَسْتُهُ وَمَسَسْتُهُ " .

وعلة هذا الحذف طلب الخفة ؛ وذلك لأن الفعل المضاعف تُدْغَمُ عينه في لامه

قبل قبل إسناده للضمير ، فنقول : ظَلَّ و مَسَّ ، والإدغام نوع من الاعتلال ، فإذا أسندناه

<sup>١</sup> البيت منسوب لأبي الأسود الدؤلي ولم أعثر عليه في ديوانه، ونسبه له كل من الواحدي "البيوط" ١٣٠/٨ و الفارسي "الحجة" ٤٧٥/٢ والشاهد فيه حذف الهمزة من أبا حيث قال "يا بَا الْمُغِيرَةِ".

<sup>٢</sup> البيت في ديوانه ص، ١٢٥. والشاهد فيه قوله: أَرَيْتَكَ ، حيث حذف الهمزة تخفيفاً .

<sup>٣</sup> الفارسي "الحجة" مرجع سابق ٤٧٤/٢ .

<sup>٤</sup> الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ٣٤٩/١ .

<sup>٥</sup> سورة طه ، الآية ٩٧ .

<sup>٦</sup> سورة الواقعة ، الآية ٦٥ .

<sup>٧</sup> الرازي "التفسير الكبير" ١١٢/٢٢ .

إلى الضمير المتحرك فإننا نحذف العين تشبيهاً له بالفعل المعتل ، فكما تحذف العين من :  
خافَ و باعَ عند إسنادهما إلى الضمير، فنقول : خِفْتُ و بَعْتُ ، فإنك تحذف العين هنا  
أيضاً.

والدليل على أنهم شبهوا حذف العين في المضاعف بحذفها في المعتل نقلهم<sup>١</sup> حركة  
العين إلى الفاء كما نقلوها في المعتل فقالوا : ظَلْتُ و مِسْتُ ، وأما ظَلْتُ و مَسْتُ فإنهم  
شبهوهما بَلَسْتُ ؛ لأنه لا يستعمل لهما مضارع حالة حذف عينها ، كما لا يستعمل لِلَيْسِ  
مضارع.

واختلف أهل التصريف في قياسية هذا الحذف ، فذهب سيبويه<sup>٢</sup> وابن عصفور<sup>٣</sup> إلى  
أن الحذف شاذ ، قال سيبويه: ومن الشاذ قولهم : أَحَسْتُ و مَسْتُ و ظَلْتُ ، لما كثر في  
كلامهم كرهوا التضعيف.

وذهب أبو علي الشلوبين<sup>٤</sup> إلى اطراد الحذف متمسكاً بقول سيبويه<sup>٥</sup> : " هذا باب ما  
شد من المضاعف وليس بِمُتَلَبِّبٍ<sup>٦</sup> ، وذلك قولهم : أَحَسْتُ يريدون أَحَسَسْتُ ، وأَحَسَّنَ يريدون  
يريدون أَحَسَّسَنَ " .

وما ذهب إليه الشلوبين ليس صحيحاً ، حيث صرَّح<sup>٧</sup> سيبويه بالشذوذ في الموضوع  
نفسه .

ويرى ابن مالك<sup>٨</sup> أن الحذف لغة لبني سُلَيْمٍ ، وأشار إلى اطراده في شرح الكافية  
الشافية فقال<sup>٩</sup> :

<sup>١</sup> ابن عصفور "المتع الكبير" مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ص٤١٩.

<sup>٢</sup> سيبويه "الكتاب" مرجع سابق ٤/٤٢٠.

<sup>٣</sup> ابن عصفور "المتع الكبير" مرجع سابق ص ٤١٩.

<sup>٤</sup> أبو حيان "ارتشاف الضرب" مرجع سابق ١/٢٤٧.

<sup>٥</sup> سيبويه "الكتاب" مرجع سابق ٤/٤٢١.

<sup>٦</sup> أي : بمطردٍ .

<sup>٧</sup> "المصدر السابق" ٤/٢٢٢.

<sup>٨</sup> ابن مالك "التسهيل" مرجع سابق ص ٣١٤ .

<sup>٩</sup> ابن مالك "شرح الكافية الشافية" مرجع سابق ٤/٢١٧٠.

ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَلَتْ اطَّرَدَا \*\*\* وَقِرْنَ فِي اقْرَرْنَ وَقِسْ مُعْتَصِدًا

المسألة الخامسة: تحقيق الهمزتين في كلمة "أئمة":

اختلف<sup>١</sup> القراء في قراءة هذه الكلمة في قوله تعالى<sup>٢</sup>: ﴿فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ إِيَّاهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ فخفف الهمزتين جميعاً ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ، وسهل الهمزة الثانية نافع وأبو عمرو وابن كثير وجعفر ورؤيس ، واختلف عنهم في كيفية تسهيلها ، فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنها تُجَعَلُ بين بين ، كما هس في سائر باب الهمزتين .

وتخفيف الهمزتين يُعَدُّ عند النحويين شاذ ، ووجه الشذوذ أنه التقى همزتان في الكلمة ، الأولى متحركة والثانية ساكنة ، ولم تُبَدَلْ الهمزة الثانية حرفاً مُجانساً لحركة الأولى ، وكان الواجب الإبدال كما في: آدم و آية ، فنقول في "أئمة" أمّة .

والذي يظهر من كلام الرازي<sup>٣</sup> أن أصل "أئمة" "أئمة" على وزن "أفعلّة" لكن الميمين إذا اجتمعتا أُدْغِمَتِ الأولى في الثانية ، وأُفْقِيت حركتها على الهمزة فصارت "أئمة" .

وإذا التقى همزتان والثانية محركة بالكسر ، وجب<sup>٤</sup> إبدال الثانية ياءً على اللزوم ، ولذلك فإبدال الهمزة المكسورة ياءً لكرهة اجتماع الهمزتين هو الاختيار عند جميع النحويين ، كما قال الرازي<sup>٥</sup> .

واختلف النحويون في قبول القراءة بتحقيق الهمزتين ، فالبصريون لا يُجيزونها<sup>٦</sup> مع شهرتها ، قال الزجاج<sup>٧</sup> : " فأما "أئمة" باجتماع الهمزتين ، فليس من مذاهب أصحابنا ، إلا ما يُحكى عن ابن إسحاق فإنه كان يُحب اجتماعهما ، وليس ذلك عندي جائزاً " .

ويرى<sup>١</sup> الفارسي أن تحقيق الهمزتين ليس بالوجه .

<sup>١</sup> ابن الجزري "النشر في القراءات العشر" مرجع سابق ٣٧٨/١ .

<sup>٢</sup> سورة التوبة ، الآية ١٢ .

<sup>٣</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٢٤٢/١٥ .

<sup>٤</sup> ابن عصفور "المنتع الكبير" مرجع سابق ص ٢٥ .

<sup>٥</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٢٤٢/١٥ .

<sup>٦</sup> الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ص ٤٢٥ .

<sup>٧</sup> الزجاج "معاني القرآن" مرجع سابق ٤٣٥/٢ .

وقال النحاس<sup>٢</sup> : " فأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن لا يجوز ؛ لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة" .

وقال مكي<sup>٣</sup> معترضاً على حجة من حقق الهمزتين : " وحجة من حقق الهمزتين أن شبهها بهمزة الاستفهام الداخلة على همزة أخرى في قولك: "أئذا ، أئفكاً" فالهمزة المفتوحة الزائدة التي للاستفهام دخلت على همزة "إذا" وعلى همزة "إفك" التي هي فاء الفعل ، كذلك الهمزة المفتوحة الزائدة في "أئمة" دخلت على همزة "إما" التي هي فاء الفعل ، فلما اشتبها في الزيادة حُفِّقاً " .

ثم وضح مكي الفرق بين الهمزتين في "أئذا" و "أئمة" ، قال<sup>٤</sup> : " وليست مثلها ؛ لأن كسرة الهمزة الثانية في "أئذا" أصلية ، وكسرة الهمزة الثانية من "أئمة" عارضة ، إذ أصلها السكون ، ومن الأصول في كلام العرب على ما قدمنا أنه لا يُجمع بين همزتين في التحقيق إذا كانت الثانية ساكنة ، وقد فُعل ذلك في "أئمة" لأن الثانية - وإن انكسرت - فأصلها السكون فقد جمع بين تحقيق الهمزتين والثانية أصلها السكون ، فهو خارج على الاصول محمول على شبه لفظ بلفظ " .

هذا هو مذهب النحويين ، ويكاد يكون ذلك إجماعاً منهم في عدم قبول تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة ، ولكن مع ذلك فقد جاء عن بعض العرب قولهم<sup>٥</sup> : حَطَائِي ، وَرَزَائِي ، وَدَرِيئَةٌ وَدَرَائِي ، وَلَفِيئَةٌ وَلَفَائِي ، وَقَالُوا كَذَلِكَ : رَزَائِي ، وَأَنْشَدُوا كَذَلِكَ قول الشاعر<sup>٦</sup> :

فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ \*\*\* إِلَيْكَ وَلَا مَا يُحَدِّثُ اللَّهُ فِي غَدِ

<sup>١</sup> الفارسي "الحجة للقراء السبعة" دار المأمون للتراث، دمشق، ط١ ، ١٩٩١م، ٤/١٧٥ .

<sup>٢</sup> النحاس "إعراب القرآن" مرجع سابق ص ٣٦١ .

<sup>٣</sup> مكي بن أبي طالب "الكشف" مرجع سابق ١/٤٩٨ .

<sup>٤</sup> المصدر السابق نفسه .

<sup>٥</sup> ابن جني "الخصائص" مرجع سابق ٦/٢ .

<sup>٦</sup> لم أعرف قائله ، وهو في "المصدر السابق" ٦/٢ والشاهد فيه : تحقيق الهمزتين في "جائي" .

والذي يظهر للباحث بعد هذا العرض : أن تحقيق الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة مثل "أئمة" قد جاء على لغة بعض العرب ، وإن كان ذلك مخالفاً للقياس غير مطرد، وقد رأينا أن "أئمة" مشابهة لـ "أفكاً" و "أنداً" فالهمزة الأولى من "أئمة" زائدة ، والثانية فاء الكلمة ، فصار بينهما من الشبه ما جعل حكمهما واحداً ، وهو التحقيق .

ويرى الدكتور حسن هنداوي<sup>١</sup> أن تحقيق الهمزتين في كلمة واحدة هو دلالة على الأصل الذي كان سائداً في الاستعمال ثم تطور بعد ذلك ، ولم يبق منه إلا ألفاظ قليلة .  
وأهم ما يعتمد عليه الباحث في مثل هذه المسائل هو القراءات المتواترة ، وقد رأينا أن أربعة من القراء قرأ بتحقيق الهمزتين ، والقراءة سنة متبعة ، لذلك وجب قبول هذه القراءة ، وليس من المعقول جعل القواعد النحوية والصرفية حاكمة على ما تواتر وصح من القراءات ، بل الواجب هو العكس .

#### المسألة السادسة : عين الكلمة في الفعل "زِيلَ"

يرى الرازي أن الفعل "زِيلَ" من قوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ على وزن "فَعَلَ" فهو من ذوات الياء ، موافقاً بذلك الفراء ومخالفاً لبعض النحاة ، قال<sup>٣</sup> : " زَيْلُنَا فَرَقْنَا وَمَيَّرْنَا ، قال الفراء: قوله "فَزَيْلُنَا" ليس من أزلت ، إنما هو من زلْتُ إذا فَرَقْتُ<sup>٤</sup> ، تقول العرب: زِلْتُ الضأن من المَعَز فلم تَزَلْ ، أي ميَّزتها فلم تتميز ، وعن ابن قتيبة أنه قال في هذه الآية : هو من زال يزول ، وأزلُّته أنا ، والقول ما قاله الفراء " .

ووافق ابن قتيبة - في قوله : إن الفعل زَيْلٌ من زال يزول - العكبري ، حيث قال<sup>٥</sup> : " عين الكلمة واو لأنه من زال يزول ، وإنما قُلبت ياء لأن وزن الكلمة "فَيْعَلٌ" أي زَيْوَلُنَا ، مثل "بَيْطَرٌ" و "بَيْقَرٌ" ، فلما اجتمعت الياء والواو على الشرط المعروف قُلبت ياءً " .

<sup>١</sup> حسن هنداوي" مناهج الصرفيين " دار القلم، دمشق، ط ١ ، ١٩٨٩م ، ص ١٣ .

<sup>٢</sup> سورة يونس ، الآية ٢٨ .

<sup>٣</sup> الرازي" التفسير الكبير " ٨٧/١٧ .

<sup>٤</sup> في معاني القرآن ٤٦٢/١ قال : ليس من زُلْتُ إنما هي من زِلْتُ ذا من ذا .

<sup>٥</sup> العكبري " إملأ ما ملأ به الرحمن " مرجع سابق ٢٨/٢ .

والصحيح في هذه المسألة ما قاله الفراء ووافقه فيه الرازي ، لأن "زَيْلَ" على وزن "فَعَلَ" ومصدره "تَزْيِيلٌ" ، ولو كان "فَيْعَلٌ" لكان مصدره "فَيْعَلَةٌ" ، فنقول : طزَيْلَةٌ ؛ ولذلك قال الأزهري في رده<sup>١</sup> على ابن قتيبة : هذا غلط ، لأنه لم يُميز بين زال يزُول ، وزال يزِيل ، وبينهما بون بعيد .

وقال أبو حيان<sup>٢</sup> في رده على العكبري : " وليس بجيد ؛ لأن "فَعَلَ" أكثر من "فَيْعَلٌ" ، ولأن مصدره تذييل ، ولو كان فيَعَلٌ لكان مصدره "فَيْعَلَةٌ" ، فكان يكون "زَيْلَةٌ" كـ "بِبَطْرَةٍ" لأن فيَعَلٌ ملحق بفَعَلٌ ، ولقولهم في قريب من معناه : زایل ، ولم يقولوا : زاول بمعنى فارق إنما قالوه بمعنى حاول وخالط . "

### المسألة السابعة : الميم في كلمة "المِحَال" زائدة أم أصلية؟

تحدث الرازي عن هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٣</sup> : ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾ قال : " وفي لفظ المحال أقوال ، قال ابن قتيبة : الميم زائدة وهو من الحول ، ونحوه ميم مكان ، قال الأزهري: هذا غلط ؛ فإن الكلمة إذا كانت على مثال "فِعَالٌ" أوله ميم مكسورة فهي أصلية نحو: مِهَادٌ و مِدَاسٌ و مِدَادٌ . "

وهذه الكلمة عند جمهور<sup>٤</sup> أهل اللغة مصدر على وزن "فِعَالٌ" من مَحَلٌ أو مَاجِلٌ ، وخالف ابن قتيبة الجمهور وقال إنه من الحِيَلَةِ ، وميمه مزيدة كمَكَانٌ من الكَوْنِ .

وقول ابن قتيبة رده<sup>٥</sup> ابن منظور بقوله : " أصل "المِحَال" "الْحِيَلَةُ" غلط فاحش ، وأحسبه توهم أن ميم "المِحَال" ميم "مِفْعَلٌ" وأنها زائدة ، وليس الأمر كما توهمه ؛ لأن "مِفْعَلًا" إذا كان من بنات الثلاثة فإنه يجيء بإظهار الواو والياء مثل: " المِرْوَدُ و المِرْوَدُ و

<sup>١</sup> الرازي "التفسير الكبير" مرجع سابق ٨٧/١٧ .

<sup>٢</sup> أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ١٥٤/٥ .

<sup>٣</sup> سورة الرعد ، الآية ١٣ .

<sup>٤</sup> الأزهري "تهذيب اللغة" ٩٦/٥ و الزمخشري "أساس البلاغة" تح، محمد باسل عيون السود، ط١ ، ١٩٨٩م، ١٩٧/٢ وابن منظور "لسان العرب" ٦١٩/١١ .

<sup>٥</sup> الأزهري "تهذيب اللغة" مرجع سابق ٩٦/٥ .

المَجُول و المَحْوَر " وإذا رأيت الحرف على مثال "فِعَال" أوله ميم مكسورة ، فهي أصلية مثل ميم مِهَاد ومِلاك " .

ولخص صاحب "الجدول في إعراب القرآن الكريم" الخلاف حول هذه اللفظة مبيناً معناها والخلاف حول أصلها ، قال <sup>١</sup> : " قِيلَ : الميم فيه أصل ، من محل بفلان إذا كاده وعرضه للهلاك ، فهو على هذا مصدر سماعي للفعل الذي يأتي من باب "فَتَحَ" و"فَرِحَ" و باب "كَرَّمَ" ، وقيل أيضاً : المِحَال : المكايدة والقوة ، وَمَاحَلُهُ مُمَاحَلَةٌ وَمِحَالًا : قاوَاهُ حتى يتبين أيهما أشد " .

ثم قال <sup>٢</sup> : " في كل ما سبق الميم أصلية ، وزنه "مِفْعَال" ، وقيل : الميم زائدة من الحَوْل و الحِيَلَة ، أُعِلَّ على غير قياس ، لأن قياسه عدم الإعلال ، كما يُقال : مَجُود و مَقُود " .

### المسألة الثامنة : الإعلال في كلمة "قَرَنَ"

اختلف القراء في قراءة هذه الكلمة في قوله تعالى <sup>٣</sup> : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى ﴾ فقرأ نافع وعاصم "وَقَرْنَ" بفتح القاف ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي "وَقِرْنَ" بالكسر .  
قال ابن خالويه <sup>٤</sup> : " فالحجة لمن كسر أنه جعله من الوقار ، والحجة لمن فتح أنه جعله من الاستقرار " .

والذي يعني هنا توجيه قراءة الفتح ، والتي أشار إليها الرازي بقوله <sup>٥</sup> : ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ ﴾ من القرار ، وإسقاط أحد حرفي التضعيف

<sup>١</sup> محمود صافي " الجدول في إعراب القرآن الكريم "مرجع سابق ٣/١٠٤ .

<sup>٢</sup> "المرجع السابق نفسه" .

<sup>٣</sup> سورة الأحزاب ، الآية ٣٣ .

<sup>٤</sup> ابن مجاهد " السبعة في القراءات "مرجع سابق ص ٥٢٢ .

<sup>٥</sup> ابن خالويه " الحجة " مرجع سابق ص ٢٩٠ .

كما قال تعالى<sup>١</sup>: ﴿فَضَلَّتْكُمْ فَكَّهُونَ﴾ وقيل : بأنه من الوقار ، كما يُقال : وَعَدَّ يَعْدُ عِدًّا .

واختُلِفَ في توجيه القراءة بالفتح على ثلاثة أوجه:

**الوجه الأول:** أنه أمر<sup>٢</sup> من "قَرَرْتُ" - بكسر الراء الأولى - في المكان أَقَرُّ به بالفتح ، فاجتمع راءان في "أَقَرَرَنَ" فحُذِفَت الثانية تخفيفًا ، ونُقِلَت حركة الراء الأولى إلى القاف فحُذِفَت همزة الوصل استغناءً عنها ، فصار قَرَرَنَ .

وقيل<sup>٣</sup> : أُبْدِلَت الراء الأولى ياءً ، كما أُبْدِلَت في "دِينَار و قِيرَاط" ثم حُذِفَت الياء وأُقْبِت حركتها على القاف.

واعْتَرِضَ على هذا التوجيه من وجهين:

**الاعتراض الأول:** قال المازني<sup>٤</sup> : لا يجوز "قَرَرْتُ" في المكان بالكسر ، وإنما هو "قَرَرْتُ" بفتح الراء.

ورُدَّ عليه<sup>٥</sup> : أن أهل الحجاز يقولون : قَرَرْتُ في المكان أَقَرُّ بالفتح ، وحكى هذه اللغة الكسائي ، وقد أُثْبِتَ الفتح في المضارع من "قَرَرْتُ" الأزهري<sup>٦</sup> ، والجوهري<sup>٧</sup> .  
وقال أبو حيان<sup>٨</sup> : " و قَرَرَنَ بفتح القاف أمرٌ من "قَرَرْتُ" بالمكان" بكسر الراء لغة حكاها البغداديون فلا وجه لإنكارها" .

**الاعتراض الثاني :** أنه لا مُسَوِّغٌ لحذف الراء الأولى ونَقْلَ حركتها إلى القاف ؛ لأن الفتحة خفيفة ، ولا يجوز قياس ذلك على "ظَلَّتْ" و "مَسَّتْ" لأنه قد اجتمع في ظَلَّتْ وبابها التضعيف والكسرة ، فحسن الحذف ، وأما هنا فالتضعيف فقط.

<sup>١</sup> الرازي "التفسير الكبير" مرجع سابق ٢٥/٢١٠.

<sup>٢</sup> سورة الواقعة ، الآية ٦٥.

<sup>٣</sup> السمين الحلبي "الدر المصون" مرجع سابق ٩/١٢١.

<sup>٤</sup> مكي بن أبي طالب "مشكل إعراب القرآن" مرجع سابق ص ٥٧٧.

<sup>٥</sup> القرطبي "الجامع لأحكام القرآن" مرجع سابق ١٧/١٤٠.

<sup>٦</sup> النحاس "إعراب القرآن" مرجع سابق ص ٧٧١.

<sup>٧</sup> الأزهري "تهذيب اللغة" مرجع سابق ٨/٢٧٨.

<sup>٨</sup> الجوهري "الصاحح" نح، أحمد عبد الغفور ، دار العلم للملايين، بيروت ، ط٢، ١٩٧٢م. ٢/٧٩٠.

<sup>٩</sup> أبو حيان "ارتشاف الضرب" مرجع سابق ١/٢٤٨.



وأجيب<sup>١</sup> عن هذا الاعتراض : أن سبب الحذف هو التضعيف ، وذكر مكي<sup>٢</sup> أن حذف  
حذف الراء الأولى وإبدالها ياء إنما هو كراهة التضعيف.

**الوجه الثاني :** حكاة النحاس بقوله<sup>٣</sup> : " هو من " فَرَرْتُ بِهِ عَيْنًا أَقْرًا " ، فالمعنى : وأفررنَ  
به عينًا في بيوتكن ، وهو معنى حسن ، لكن المعنى لا يؤيده ، حيث دل الحديث أن  
المقصود هو الاستقرار ، حيث روي<sup>٤</sup> : أن عمارًا قال لعائشة رضي الله عنها : إن الله أمرك  
أمرًا أن تَقْرِي في منزلك ، فقالت : يا أبا اليقظان : ما زلت قَوَّالًا بالحق ، فقال : الحمد لله  
الذي جعلني كذلك على لسانك .

**الوجه الثالث<sup>٥</sup> :** أنه أمر من قَارَ يَقَارُ ، كَخَافَ يَخَافُ إذا اجتمع ، ومنه "الْقَارَةُ" لإجتماعها  
، فَحُذِّشَتِ الْعَيْنَ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ ، فقيل : قَرَنَ كَخَفَنَ .  
**المسألة التاسعة : قياس القلب في كلمة "القصوى" :**

وردت هذه الكلمة في كتاب الله عز وجل مرة واحدة ، قال سبحانه<sup>٦</sup> : ﴿ إِذْ أَنْتُمْ  
بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوَّةِ الْقُصْوَى ﴾

و"الْقُصْوَى" على وزن فعلى من القُصُو ، وهو البعد ، وكان القياس قلب واوها ياء لكنها  
صُحِّحَتْ ، وقد أجمع أهل التصريف على شدوذها عن القياس ، واطرادها في الاستعمال .

وتحدث الرازي عن هذه المسألة ، وبين الشذوذ فيها ، قال<sup>٧</sup> : " وأما الدنيا فتأنيث  
الأدنى ، وضده "الْقُصْوَى" وهو تأنيث الأقصى ، وكل شيء تنحى عن شيء فقد قضا ،  
والأقصى والقصوى كالأكبر والكبرى .

<sup>١</sup> السمين الحلبي " الدر المصون " مرجع سابق ١٢٢/٩ .

<sup>٢</sup> مكي بن أبي طالب " مشكل إعراب القرآن " مرجع سابق ص ٥٧٧ .

<sup>٣</sup> النحاس " إعراب القرآن " مرجع سابق ص ٧٧١ .

<sup>٤</sup> الخبر رواه النحاس هنا ، وروى الطبري نحوه في تأريخه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١٩٧٠م ، ٥٤٥/٤ .

<sup>٥</sup> السمين الحلبي " الدر المصون " مرجع سابق ١٢١/٩ .

<sup>٦</sup> سورة الأنفال ، الآية ٤٢ .

<sup>٧</sup> الرازي " التفسير الكبير " ١٧٣/١٥ .

فإن قيل : كلتاهما "فُعَلَى" من باب الواو ، فَلِمَ جاءت إحداهما بالياء والثانية بالواو؟ قلنا: القياس قلب الواو ياء ك "العُلَيَّا" وأما القصوى فقد جاء شاذًا ، وأكثر استعماله على أصله".

وذكر أبو حيان<sup>١</sup> أن "الْفُصْوَى" بالواو هي لغة الحجاز ، وأما بنو تميم فيقولون : "الْفُصَيَّا" على القياس ، وقرأ زيد بن علي : " وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْفُصَيَّا " ، وقال الزمخشري<sup>٢</sup> : إلا أن استعمال الْفُصْوَى أكثر .

وقد ورد استعمال "الْفُصْوَى" في أشعار العرب كثيرًا ، فمن ذلك قول امرئ القيس<sup>٣</sup> :

كَأَنَّ سِبَاعًا فِيهِ عَرَقِي عَشِيَّةٌ \*\*\* بِأَرْجَائِهِ الْفُصْوَى أَنَابِيَشَ عُنْصَلٍ

وقال الأخطل<sup>٤</sup> :

وَبَيْدَاءَ مِمَّحَالٍ كَأَنَّ نَعَامَهَا \*\*\* بِأَرْجَائِهَا الْفُصْوَى أَبَاعِرُ هُمَّلٍ

وقال كذلك<sup>٥</sup> :

لَوْلَا تَنَاوُلُكُمْ إِيَّايَ مَا عَلِقْتُ \*\*\* كَفِّي بِأَرْجَائِهَا الْفُصْوَى وَلَا قَدَمِي

واختلف أهل التصريف في هذه الكلمة ، هل هي اسم أم صفة ؟

فيرى جمهورهم أن أصلها صفة لأنها تأنيث الأقصى اسم تفضيل ، واسم التفضيل وصف ، لكنها جرت مجرى الأسماء فاعتُبرت اسمًا ، ومثلها العليا والدنيا ، وعلى هذا فلام "فُعَلَى" عندهم إذا كانت واوا تقلب ياء إذا كانت اسما ، مثل العليا والدنيا ، وشذَّ "الْفُصْوَى" لتصحيح الواو فيها مع أنها اسم ، وهذا التصحيح إشارة إلى الأصل وهو الصفة .

وهذا مذهب سيبويه<sup>٦</sup> والمازني وابن جني<sup>٧</sup> وابن عصفور<sup>٨</sup> .

<sup>١</sup> أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٤/٤٩١ .

<sup>٢</sup> الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ص ٤١٤ .

<sup>٣</sup> البيت في ديوانه " ص ١٢٢ . والشاهد فيه ورود كلمة "القصوى" بالألف . و"أنابيش عنصل" أصول العنصل ، وهو البصل البري .

<sup>٤</sup> البيت في ديوانه " دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢ ، ١٩٩٤م، ص ٢٢٥ . والشاهد ورود كلمة "القصوى" بالألف . و"أباعر" جمع بعير .

<sup>٥</sup> المصدر السابق " ص ٣١٥ . والشاهد ورود كلمة "القصوى" بالألف

<sup>٦</sup> سيبويه "الكتاب" مرجع سابق ٤/٣٨٩ .

<sup>٧</sup> ابن جني "المنصف" مرجع سابق ٢/١٦١ .

<sup>٨</sup> ابن عصفور "المتع الكبير" مرجع سابق ص ٣٤٧ .

وزهد الفراء<sup>١</sup> وابن السكيت<sup>٢</sup> والعكبري<sup>٣</sup> ، وهو اختيار ابن مالك<sup>٣</sup> إلى أن لام "فُعَلَى" إذا كانت كانت واوا تبدل ياء إذا كانت صفة محضة مثل "قُصِيَا و عُليَا" أو صفة جارية مجرى الأسماء كـ "دُنْيَا" فإن كانت اسما صحت الواو كـ "حُرُوَى" "اسم موضع" .

واستدل أصحاب هذا المذهب بأقوال بعض اللغويين كالأزهري ، قال الأزهري<sup>٤</sup> - ناقلا كلام ابن السكيت - : " ما كان من النعوت مثل "العُليَا والدُنْيَا" فإنه يأتي بضم أوله وبالياء ؛ لأنهم يستقلون الواو مع ضمّ أوله ، فليس فيه اختلاف ، إلا ان أهل الحجاز قالوا : الفُصُوَى ، فأظهروا الواو وهو نادر ، وأخرجوه على القياس إذ سكن ما قبل الواو ، وتنمिम وغيرهم يقولون : الفُصِيَا" .

ورجح السمين الحلبي مذهب سيبويه والمازني وابن جني ، قال : " وللتصريفيين عبارتان أغلبهما أن "فُعَلَى" من ذوات الواو إن كانت اسما أبدلت لامها ياءً ، ثم يمثلون بنحو : الدُنْيَا والعُليَا والقُصِيَا ، وهذه صفات لأنها من باب أفعل التفضيل ، وكأن العذر لهم : أن هذه وإن كانت في الأصل صفات إلا أنها جرت مجرى الجوامد .  
والعبارة الثانية - وهي المغلوبة القليلة - العكس ، أي : إن كانت صفة أبدلت ، نحو : العُليَا و الدُنْيَا والقُصِيَا ، وإن كانت اسما أُقرت ، نحو ك حُرُوَى" .

### المسألة العاشرة : هل أبدلت الألف من الهاء في كلمة "آل" ؟

ذهب الرازي إلى أن "آل" في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ

يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ ﴾

<sup>١</sup> أبو حيان "الارتشاف" مرجع سابق ٢٩٢/١ .

<sup>٢</sup> العكبري "التبيان" مرجع سابق ٦٢٥/٢ .

<sup>٣</sup> ابن مالك "تسهيل الفوائد" مرجع سابق ص ، ٣٠٩ .

<sup>٤</sup> الأزهري "تهذيب اللغة" مرجع سابق ٢١٩/٩ .

<sup>٥</sup> سورة البقرة ، الآية ٤٩ .

أصلها "أهل" ثم أبدل من الهاء ألفا ، واستدل بقول الزمخشري في هذه الآية ، قال<sup>١</sup>: " قال صاحب الكشاف: أصل "آل" أهل ، ولذلك يُصَغَّرُ بـ "أهَيْلٍ" فأبْدِلتْ هاءُ أَلْفًا ، وخصَّ استعماله بأولي الخطر والشأن كالملوك وأشباههم ، ولا يُقال: آل الحجام والإسكاف ، قال عيسى : الأهل أعم من الآل ، يُقال : أهل الكوفة وأهل البلد وأهل العلم ، ولا يقال : آل الكوفة ، ويل البلد ، وآل العلم، فكأنه قال : الأهل خاصة الشيء من جهة تغليبه عليهم ، والآل خاصة الرجل من جهة قرابة أو صحبة " .

وما اختاره الرازي وحكاه عن الزمخشري هو مذهب سيبويه والنحاس وغيرهما .  
وحكى الخلاف حول هذه المسألة جماعة من النحويين ، قال الشاطبي<sup>٢</sup> عن أصل هذه الكلمة: "

**فَابْدَالُهُ مِنْ هَمْزَةِ هَاءٍ أَصْلُهَا \*\*\* وَقَدْ قَالَ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ وَاوٍ ابْدَالًا**

هذا بيان لأصل كلمة آل وما طرأ عليها من تغيير ، وقد أورد الناظم في أصلها مذهبين،الأول: مذهب سيبويه ، وهو أن أصلها "أهل" بهاء ساكنة ، فأبْدِلتْ الهاء همزة ساكنة ، ثم أبْدِلتْ الهمزة أَلْفًا بناءً على ما تقرر من أنه إذا اجتمعت همزتان وثانیهما ساكنة، فإن الثانية تبدل حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، والثاني : مذهب أبي الحسن بن شنبوذ ،وهو الذي عبّر عنه الناظم ببعض الناس، وهو أن أصلها "أول" بفتح الواو كما هي لفظة قال، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ أَلْفًا " .

ومذهب النحاس مثل<sup>٣</sup> مذهب سيبويه ، إلا أنه قلب الهاء أَلْفًا من غير أن يقلبها أولاً همزة ، وتصغيره عنده "أهَيْلٍ" .

وأنكر ابن منظور مذهب النحاس في قلبه الهاء أَلْفًا من دون قلبها همزة أولاً فقال<sup>٤</sup> :  
فإن قيل : ولمَ زعمت أنهم قلبوا الهاء همزة ثم قلبوها فيما بعد؟ وما أنكرت من أن يكون قلبوا

<sup>١</sup> الرازي " التفسير الكبير " ٧١/٣ .

<sup>٢</sup> عبد الفتاح عبد الغني " الوافي في شرح الشاطبية" مكتبة السوادي ، جدة ، ط ٤ ، ١٩٩٢م ، " ص ٥٧ .

<sup>٣</sup> السمين الحلبي " الدر المصون " مرجع سابق ٣٤١/١ .

<sup>٤</sup> ابن منظور " لسان العرب " مرجع سابق ٣٠/١١ .

الهاء أَلْفًا في أول الحال؟ فالجواب : أن الهاء لم تُقَلَّبَ أَلْفًا في غير هذا الموضع فَيُقَاس هذا عليه" .

ومذهب الكسائي<sup>١</sup> أن أصل "آل" "أول" مشتق من آل يؤول ، أي : رجع ؛ لأن الإنسان يرجع إلى آله ، فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فُقَلِبَت ألفًا ، وتصغيره على "أُوَيْل" نحو : مال ومُوَيْل وباب ويُوَيْب .

واختار مذهب الكسائي الثعلبي<sup>٢</sup> ، ويؤيد اختياره ما حكاه الطبري<sup>٣</sup> أنه قد سُمِعَ من العرب قولهم في تصغير آل "أُوَيْل" .

وما ذكره الرازي : من أن "آل" خُصَّ استعماله بأولي الخطر والشان ، وأنه لا يُضَاف إلى البلدان أو إلى من لا شأن له ، يرُدُّه ما جاء في السماع ، ومن ذلك قول عبد المطَّلب<sup>٤</sup> جد النبي صلى الله عليه وسلم :

لَاهُمَّ إِنَّ الْمَرْءَ يَمْنَعُ \*\*\* رَحْلَهُ فَا مَنَعَ حِلَاكُ

وَانصُرْ عَلَى آلِ الصَّلِيْبِ \*\*\* بِوَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ آلُكَ

وسُمِعَ من العرب كذلك : آل أعوج<sup>٥</sup> ، وآل نعمة ، وآل المدينة وآل الصليب .

المسألة الحادية عشرة : الخلاف في كسر ياء المتكلم في قوله تعالى<sup>٦</sup> : ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ﴾

<sup>١</sup> السمين الحلبي " الدر المصون "مرجع سابق ١/٣٤٢.

<sup>٢</sup> الثعلبي " الكشف والبيان "مرجع سابق ١/١٩١.

<sup>٣</sup> الطبري " جامع البيان "مرجع سابق ١/٦٤١.

<sup>٤</sup> السهيلي " الروض الأنف " تح، عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية، القاهرة، ط١ ، ١٩٩٧م ، ١/٢٦٧ . والشاهد في البيتين استعمال كلمة

آل لغير أولي الخطر والشان فقال : "آل الصليب" .

<sup>٥</sup> الألويسي " روح المعاني "مرجع سابق ١/٢٥٣ .

<sup>٦</sup> اسم فرس .

<sup>٧</sup> سورة إبراهيم ، الآية ٢٢ .

اختلف<sup>١</sup> القراء في كسر الياء وفتحها في قوله سبحانه: "بِمُصْرِحِي" فقرأه الجمهور بفتح الياء، وقرأ حمزة وحده هنا "بِمُصْرِحِي" بكسر الياء ، وروى إسحاق الأزرق عن حمزة "بِمُصْرِحِي" بفتح الياء موافقاً للجمهور .

وللرازي منهج واضح في دفاعه عن القراءات المتواترة ، وله ردود<sup>٢</sup> جيدة على النحاة الطاعنين في القراءات ، ولكنه هنا خرج على منهجه ووقع فيما وقع فيه كثير من النحويين من الطعن في القراءات الصحيحة إذا خالفت قاعدة من قواعد النحو التي وضعوها !! قال<sup>٣</sup> عند حديثه عن هذه الآية : " قرأ حمزة "بِمُصْرِحِي" بكسر الياء ، قال الواحدي : وهي قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب ، قال الفراء : ولعلها من وهم القراء ، فإنه قل من سلم منهم عن الوهم ، ولعله ظن أن الباء في قوله "بِمُصْرِحِي" خافضة لجملة هذه الكلمة ، وهذا خطأ ؛ لأن الياء من المتكلم خرجة من ذلك ، قال : ومما نرى أنهم وهموا فيه قوله<sup>٤</sup>: ﴿نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ﴾ بجزم الهاء ، ظنوا - والله أعلم - أن الجزم في الهاء وهو خطأ ، لأن الهاء في موضع نصب وقد انجزم الفعل قبلها بسقوط الياء منه ، ومن النحويين من تكلف في ذكر وجه لصحته إلا أن الأكثرين قالوا : إنه لحن ، والله أعلم " . وقد وصف الفراء هذه القراءة بالوهم فقال<sup>٥</sup> : " ولعلها من وهم القراء طبقة يحيى ، فإنه قل من سلم منهم من الوهم " .

ووصفها أبو عبيد<sup>٦</sup> بالغلط ، ووصفها الأخفش باللحن فقال<sup>٧</sup> : " وهذا لحن لم نسمع نسمع بها من أحد من العرب ولا أهل النحو " . ووصفها الزمخشري كذلك بالضعف<sup>٨</sup> . والصحيح في هذه المسألة إجازة هذه القراءة المتواترة ، وذلك أن كسر ياء الإضافة لغة نطق بها العرب ، ويؤيد ذلك أن أبا عمرو بن العلاء وابن كثير ونافع وحمزة وابن عامر

<sup>١</sup> ابن مجاهد "السبعة في القراءات" مرجع سابق ص ٣٦٢ .

<sup>٢</sup> انظر رده على النحاة في طعنهم في قراءة ابن عامر وحمزة ونافع "إن هذان لساحران .

<sup>٣</sup> الرازي "التفسير الكبير" ١٧/١٩ .

<sup>٤</sup> سورة النساء ، الآية ١١٥ .

<sup>٥</sup> الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ٧٥/٢ .

<sup>٦</sup> أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٤٠٨/٥ .

<sup>٧</sup> الأخفش "معاني القرآن" مرجع سابق ٤٠٧/٢ .

<sup>٨</sup> الزمخشري "الكشاف" مرجع سابق ص ٥٥٠ .

والكسائي قرؤوا<sup>١</sup>: ﴿يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا﴾ بكسر الياء<sup>٢</sup> ، وكذلك قوله تعالى<sup>٣</sup>: ﴿يَبْنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾ حيث قرأ نافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي ، قرؤوا جميعاً بكسر الياء "يَا بُنْيَ".

ومما سُمع من الشعر قول الأغلب العجلي<sup>٤</sup> :

مَاضٍ إِذَا مَا هَمَّ بِالْمُضِيِّ \*\*\* قَالَ لَهَا : هَلْ لَكَ يَا ثَافِيٍّ

وقال أبو علي بعد ذكره لهذه القراءة : " وزعم القاسم بن مَعْنٍ أنه صواب ، قال : وكان ثقة بصيراً ، وزعم فُطْرِب أنه لغة في بني يربوع " .

وقال أبو حيان<sup>٥</sup> في رده على الزمخشري : " وما ذهب إليه مَنْ ذَكَرْنَا من النحاة لا ينبغي أن يُلتَقَّت إليه ، واقتفى آثارهم فيها الخلق ، فلا يجوز أن يُقال فيها : إنها خطأ أو رديئة أو قبيحة ، وقد نقل جماعة من اهل اللغة أنها لغة ، لكنه قل استعمالها ، ونصَّ قطرب أنها لغة بني يربوع ، وقال القاسم بن مَعْن - وهو من رؤساء النحويين الكوفيين - هي صواب " .

وادعى المعري في رسالة الغفران<sup>٦</sup> إجماع أهل العربية على كراهة قراءة حمزة ، وهذا ادعاء باطل ، وتقول لا برهان معه ، وما ذكرناه من أدلة يُبطله .

وخلاصة القول في هذه القراءة أنها مقبولة ، ويُستحسنُ هنا نقل ما قاله ابن عاشور رحمه الله ، قال<sup>٧</sup> : " واستقر الامر على قبول كل قراءة صحَّ سندها ووافقت وجهها في العربية ، ولم تخالف رسم المصحف الإمام وهذه الشروط متوفرة في قراءة حمزة هذه كما

<sup>١</sup> سورة هود ، الآية ٤٢ .

<sup>٢</sup> ابن مجاهد "السبعة" مرجع سابق ص ٣٣٤ .

<sup>٣</sup> سورة لقمان ، الآية ١٣ .

<sup>٤</sup> البيت أنشده أبو حيان في "البحر المحيط" ٤٠٩/٥ والفارسي في "الحجة" ٣٤١/٣ . والشاهد فيه : كسر الياء في "ثَافِيٍّ" وكان حقه الفتح .

<sup>٥</sup> أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٤٠٩/٥ .

<sup>٦</sup> المعري "رسالة الغفران" تج، عائشة بنت الشاطي ، دار المعارف، القاهرة، ط ٩، د. ت، ص ٤٥٥ .

<sup>٧</sup> ابن عاشور "التحرير والتنوير" ٢٢١/١٣ .

علمتَ آناً ، ففصارى أمرها أنها تنتزل منزلة ما ينطق به أحد فصحاء العرب على لغة بعض قبائلها بحيث لو قرئ بها في الصلاة لصحَّت عند مالك وأصحابه " .

### المسألة الثانية عشرة : هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟

اختلف<sup>١</sup> البصريون والكوفيون في جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، حيث أجاز الكوفيون ذلك ومنعه البصريون .

وتعرض الرازي لهذه المسألة عند قوله تعالى<sup>٢</sup> : ﴿الْمَلَأَ اللَّهُ لَأِإِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾

حيث بدأ الرازي بعرض مذهب الفراء والذي وافقه فيه كثير من البصريين ، قال<sup>٣</sup> : " قرأ أبو أبو بكر عن عاصم " الم الله " بسكون الميم ونصب همزة الله ، والباقون موصولاً بفتح الميم ، وأما من نصب الميم ففيه قولان ، القول الأول: وهو قول الفراء واختيار كثير من البصريين: أن أسماء الحروف موقوفة الاواخر ، يقول : ألف لأم ميم ، كما تقول : واحد ، اثنان ، ثلاثة ، وعلى هذا التقدير وجب الابتداء بقوله : الله ، فإذا ابتدأنا به نثبت الهمزة متحركة ، إلا أنهم اسقطوا الهمزة للتخفيف ، ثم أُلْقِيَتْ حركتها على الميم ، لتدل حركتها على انها في حكم المُبَقَّاة بسبب كون هذه اللفظة مبتدأً بها " .

ثم أورد الرازي مذهب سيبويه واستفاض في تقريره وترجيحه ، قال<sup>٤</sup> : " القول الثاني : قول سيبويه وهو أن السبب في حركة الميم التقاء الساكنين ، وهذا القول رده كثير من الناس ، وفيه دقة ولطف ، ومذهب سيبويه أن حرف التعريف هي اللام وهي ساكنة ، والساكن لا يمكن الابتداء به ، فقدموا عليها همزة الوصل ، وحركوها ليتوصلوا بها إلى النطق باللام ، فعلى هذا إن وجدوا قبل لام التعريف حرفاً آخر ن فإن كان متحركاً توصلوا به إلى النطق بهذه اللام الساكنة ، وإن كان ساكناً حركوه وتوصلوا به إلى النطق بهذه اللام ،

<sup>١</sup> ابن الانباري " الإصناف " مرجع سابق ٦١١/٢ .

<sup>٢</sup> سورة آل عمران ، الآية ١-٢ .

<sup>٣</sup> الرازي " التفسير الكبير " مرجع سابق ١٦٤/٧ .

<sup>٤</sup> المصدر السابق والصفحة .



فإذا حصل حرف آخر توصلوا بحركته إلى النطق بهذه اللام ن فتحذف هذه الهمزة صورة ومعنى ، حقيقة وحكمًا..... وبهذا يبطل قول الفراء "

والذي يترجح أن الصواب في هذه المسألة مذهب سيبويه ، والذي اختاره الرازي ، وذلك للآتي :

أولاً: أن همزة الوصل تسقط في الوصل<sup>١</sup> ، فلا يصح أن يقال أن حركتها تُنقل إلى ما قبلها، لأن نقل حركة معدومة لا يُتصوّر! ، ولو جاز أن يُقال إن حركتها تُنقل لكان يجب أن يُنبأها في الوصل فيقول : قال الرجل ، وذهب الغلام ،حتى يجوز أن يُقدر نقل حركتها .

ثانياً: قال أبوحيان<sup>٢</sup> - راداً على الفراء<sup>٣</sup> ، وعلى الفارسي<sup>٤</sup> في موافقته للفراء ، : " والذي تحرر في هذه الكلمات : أن العرب متى سردت أسماء من غير تركيب ما ، كانت تلك الأسماء مسكّنة الآخر وصلّاً ووقفاً ، فلو التقى آخر مسكّن منها بساكن آخر حرّك لالتقاء الساكنين، فهذه الحركة التي في ميم "الم الله" هي حركة التقاء الساكنين .

ثالثاً: رجح مذهب سيبويه الآلوسي<sup>٥</sup> ، قال : " الوجه ما قال سيبويه والكثير من النحاة : أن تحريك الميم لالتقاء الساكنين، واختيار الفتح لخفته وللمحافظة على تفخيم الاسم الجليل".  
المسألة الثالثة عشرة : هل يجوز تسكين الحرف المتحرك؟

تحدث الرازي عن هذه المسألة عند تفسيره لقوله تعالى<sup>٦</sup> : ﴿وَأَرْبَابًا مَّنَاسِكًا﴾ وأشار إلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو قال : " قرأ ابن كثير وأبي عمرو في بعض الروايات "أَرْبَا" بإسكان الراء في كل القرآن ، ووافقهما عاصم وابن عامر في حرف واحد في حم السجدة "أَرْبَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا"<sup>٧</sup> ، وقرأ أبو عمرو في بعض الروايات الظاهرة عنه باختلاس كسرة الراء من غير إشباع في كل القرآن ، والباقون بالكسرة مشبعة ، وأصله "أَرْبِيْنَا" بالهمزة

<sup>١</sup> ابن الأنباري "الإتصاف" مرجع سابق ٦١١/٢.

<sup>٢</sup> أبوحيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٣٩/٢.

<sup>٣</sup> الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ٢٥/١.

<sup>٤</sup> أبو علي الفارسي "الحجة" مرجع سابق ٢٤٩/٢.

<sup>٥</sup> الآلوسي "روح المعاني" مرجع سابق ٧٤/٣.

<sup>٦</sup> سورة البقرة ، الآية ١٢٨.

<sup>٧</sup> سورة فصلت ، الآية ٢٩.

المكسورة ، نقلت كسرة الهمزة إلى الراء وحُذفت الهمزة ، وهو الاختيار لأن أكثر القراء عليه ، ولأنه سقطت الهمزة فلا ينبغي أن تسكن الراء لئلا يحذف بالكلمة وتذهب الدلالة على الهمزة" .

والرازي هنا يوافق البصريين في منعهم إسكان الحرف المتحرك ، قال الزجاج<sup>١</sup> : " وسيبويه والخليل لا يجيزان إسكان حرف الإعراب إلا فس اضطرار ، فأما ما رُوي عن أبي عمرو من الإسكان فلم يُضبط ذلك عنه " .

ولم يعترض الرازي - في هذا الموضع - على قراءة أبي عمرو - وهي قراءة متواترة - فمنهجه قبول القراءات المتواترة والاعتماد عليها في إثبات القواعد النحوية والصرفية ، لذلك اكتفى بتوجيهها فقال<sup>٢</sup> : " وأما التسكين فعلى حذف الهمزة وحركتها ، وعلى التشبيه بما سكن كقولهم : فَخَذْ وَ كَبِدْ " .

**ووقف الباحث في موضع آخر من تفسير الرازي على موافقته الصريحة للبصريين وطعنهم في قراءة أبي عمرو ، قال<sup>٣</sup> - بعد حكايته لقول البصريين وطعنهم في قراءة أبي عمرو - : " وهذا هو الحق ، وإنما يجوز الإسكان في الشعر كقول امرئ القيس<sup>٤</sup> :**  
**فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحَقِّبٍ " .**

**ويرى الباحث : أن الصواب في هذه المسألة جواز إسكان الحرف المتحرك ، وذلك للآتي :**

**أولاً :** لم تكن قراءة أبي عمرو بالإسكان في هذه الآية وحدها ، بل هناك آيات أخر قرأها بالإسكان ، قال ابن خالويه<sup>٥</sup> : " قوله تعالى<sup>٦</sup> : ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ رواه اليزيدي عن أبي عمرو

<sup>١</sup> الزجاج "معاني القرآن" مرجع سابق ٤٨/٣ .

<sup>٢</sup> الرازي "التفسير الكبير" مرجع سابق ٦٩/٤ .

<sup>٣</sup> المصدر السابق " ٢٢٢/١٧ .

<sup>٤</sup> البيت لامرئ القيس في "ديوانه" ص ١٣ ، ورواية الديوان : فالיום أسقى ، وتمامه : إنمأ من الله ولا واغِل . والشاهد فيه قوله "أشرب" حيث أسكن الباء تخفيفاً . " غير مستحقب " غير حامل ، " والواغل " الآثم .

<sup>٥</sup> ابن خالويه "الحجة" مرجع سابق ص ٧٧ .

<sup>٦</sup> سورة البقرة ، الآية ٥٤ .

بإسكان الهمزة فيه، وفي قوله<sup>١</sup> ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿يَنْصُرُكُمْ﴾<sup>٢</sup> يُسَكِّنُ ذلك كله كراهية لتوالي الحركات .

وقرأ<sup>٣</sup> حمزة والأعمش قوله تعالى<sup>٤</sup>: ﴿أَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السَّيِّئِ﴾ بإسكان الهمزة ، إما إجراءً للوصل مجرى الوقف ، وإما إسكاناً لتوالي الحركات.

وإذا ثبت أن القراءة بالإسكان قرأ بها حمزة وابن كثير وأبو عمرو ، فلا مسوغ إذاً للطنن فيها ، أو وصف أصحابها بضعف الدراية ! كما فعل ابن جني<sup>٥</sup>.

ثانياً : ذكر أبو حيان<sup>٦</sup> أن الإسكان مسموع من العرب ، وأنشد قول الشاعر<sup>٧</sup>:

أَرْزَأَ إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلُوهَا \*\*\* مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِنُوا

وإسكان الحرف المتحرك منسوب<sup>٨</sup> إلى قبيلتي تميم وبني أسد ، وهي قبائل عربية صميمة.

المسألة الرابعة عشرة : إبدال الهمزة من الواو المضمومة في قوله تعالى<sup>٩</sup>: ﴿وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتَ﴾.

قرأ جمهور<sup>١٠</sup> القراء "أُقْتَتَ" وخالف أبو عمرو فقرأ "وُقْتَتَ" بالواو .

وتحدث الرازي عن إبدال الهمزة من الواو هنا ، فقال<sup>١١</sup> : " أُقْتَتَ أصلها "وُقْتَتَ" ، ويدل عليه وجوه ، أحدها : قراءة أبي عمرو "وُقْتَتَ" بالواو ، وثانيها : أن أصل الكلمة من الوقت ، وثالثها : أن كل واو انضمت وكانت ضممتها لازمها فإنها تبدل . على الاطراد .

<sup>١</sup> سورة البقرة ، الآية ٦٧ .

<sup>٢</sup> سورة الملك ، الآية ٢٠ .

<sup>٣</sup> أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٣٠٥/٧ .

<sup>٤</sup> سورة فاطر ، الآية ٤٣ .

<sup>٥</sup> ابن جني "الخصائص" مرجع سابق ٧٣/١ .

<sup>٦</sup> أبو حيان "البحر المحيط" مرجع سابق ٥٦١/١ .

<sup>٧</sup> لم أعرف قائله ، وهو في "المصدر السابق نفسه" والشاهد فيع إسكان الحرف المتحرك في قوله "أَرْزَأَ" .

<sup>٨</sup> ذكر ذلك محمد علي النجار محقق كتاب "الخصائص" لابن جني ٧٣/١ .

<sup>٩</sup> سورة المرسلات ، الآية ١١ .

<sup>١٠</sup> الفارسي "الحجة" مرجع سابق ٥٠٨/٤ .

<sup>١١</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٢٦٩/٣٠ .

همزة أولاً وحشواً ، ومن ذلك أن تقول: صَلَّى القومُ أهدانا ، وهذه أجوه حسان ، وأدوُر في جمع دار " .

وما اختاره الرازي هو قول الفراء<sup>١</sup> ، والزجاج<sup>٢</sup> ، والفارسي<sup>٣</sup> .

وهذا القول لا غبار عليه وذلك للآتي :

أولاً: مما يدل على أن أصل الهمزة واو القراءات القرآنية ، فقد قرأ أبو عمرو<sup>٤</sup> وابن وردان "وَقَتَّتْ" بالواو ، وخفف أبو جعفر القاف فقرأ "وَقَتَّتْ" .

ثانياً : قال ابن خالويه<sup>٥</sup> : " والحجة لمن قرأ بالواو أنه أتى بالكلام على أصله ؛ لأن وزن "وَقَتَّتْ" "فُعَلَّتْ" من الوقت ، ودليله قوله تعالى<sup>٦</sup>: "وَوُفِّيَتْ" بالواو إجماع" .

وقال<sup>٧</sup> الصيّمري - عن العلة في هذا القلب - : " وإنما جاز قلب الواو المضمومة همزة

همزة لأنها بمنزلة المضاعف ، لأن الضمة بمنزلة الواو ، فكأنه اجتمعت فيه واوان ، فقلبت إحداهما همزة تخفيفاً" .

وبعد ذلك أشار الرازي إلى مسألة الشرط في إبدال الواو المضمومة همزة ، فقال<sup>٨</sup> : " أما

أما قوله تعالى<sup>٩</sup> : ﴿وَلَا تَسْأَلُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ فلا يجوز فيه البديل لأن الضمة غير لازمة "

. وما قاله صحيح ، فالضمة هنا ضمة إعراب ، قال الصيّمري<sup>١٠</sup> : " فإن كانت الضمة

غير لازمة نحو ضمة الإعراب ، أو ضمة التقاء الساكنين ، لم يجز فيها الإبدال ، كقولك :

هذه دُلُوكَ ، وهذا غَزُوكَ ، لا يجوز الهمز هنا لأنها ضمة إعراب غير لازمة " .

<sup>١</sup> الفراء "معاني القرآن" مرجع سابق ٢٢٣/٣ .

<sup>٢</sup> الزجاج "معاني القرآن" مرجع سابق ٢٦٦/٥ .

<sup>٣</sup> الفارسي "الحجة" مرجع سابق ٥٠٨/٤ .

<sup>٤</sup> ابن الجزري "النشر في القراءات" مرجع سابق ٣٩٧/٢ .

<sup>٥</sup> ابن خالويه "الحجة" مرجع سابق ص ٣٦٠ .

<sup>٦</sup> سورة آل عمران ، الآية ٢٥ .

<sup>٧</sup> الصيّمري "التبصرة والتذكرة" دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٢م ، ٨١٣/٢ .

<sup>٨</sup> الرازي "التفسير الكبير" ٢٦٩/٣٠ .

<sup>٩</sup> سورة البقرة ، الآية ٢٣٧ .

<sup>١٠</sup> الصيّمري "التبصرة والتذكرة" ٨١٤/٢ .

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على سيدنا وإمامنا وقرّة أعيننا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه وسلم . وبعد :

### نتائج البحث :

بعد تطواف طويل ، ورحلة شاقة ممتعة في هذا السّفر العظيم توصل الباحث إلى النتائج التالية :

١- أن كتاب " التفسير الكبير " أو " مفاتيح الغيب " للإمام فخر الدين الرازي " ابن خطيب الري " يُمثّل موسوعة علمية مليئة بمختلف العلوم : كالعقيدة والتفسير والفقه واللغة والنحو وغيرها ، مما جعل منه منهلاً عذباً مليئاً بأراء العلماء ، بل يُعدُّ هذا الكتاب مرجعاً مهماً في علم الكلام ، وعلوم القرآن ، والفقه الشافعي .

٢- أن الرازي صاحب شخصية علمية متوازنة ، فليس متعصباً ولا مقلداً ، بل كان يأخذ من الآراء ما يظهر ويقوى عنده ، لذلك نجده أحياناً يُخالف أكابر النحويين كالخليل وسيبويه .

٣- تميّز منهج الرازي بالبعد عن التكلف ، وكان يعتمد على السماع والقياس والإجماع في مناقشة المسائل .

٤- دافع الرازي عن القراءات القرآنية المتواترة ، واعتمد عليها في مناقشة المسائل النحوية والصرفية .

٥- تأثر الرازي بالزمخشري وغيره من النحاة الذين يرفضون القراءات الصحيحة إذا خالفت ما استقر عند النحويين ، مع أنه كان يهاجمهم ويرد عليهم إذا طعنوا في القراءات الصحيحة! إلا أنه وقع فيما وقعوا فيه أحياناً .

٦- أظهر البحث ثقافة الرازي الواسعة ، ومعرفته الجيدة بقواعد العربية ، وفي هذا ردُّ على أبي حيان في زعمه أن الرازي مُتجاسِرٌ على علوم العربية .

٧- استشهد الرازي بكثير من الأبيات الشعرية في عرضه للمسائل النحوية والصرفية ، أما الحديث الشريف فقليل عنده .

٨- أثبت البحث استخدام الرازي للقواعد النحوية في مناقشة المسائل الفقهية ، حيث أيدّ مذهب الإمام الشافعي في إباحة أكل متروك التسمية ، وذلك عند حديثه عن عدم جواز عطف الجملة الاسمية على الجملة الفعلية .

## التوصيات

يوصي الباحث في ختام هذا البحث بالآتي :

١- التفسير الكبير أو " مفاتيح الغيب " سِفْرٌ ضخم يضم في طيّاته كل شيء مع التفسير ، يوصي الباحث بإدامة النظر فيه .

٢- الاعتماد على القراءات القرآنية المتواترة في تدريس قواعد اللغة العربية .

٣- تدريس كتب التفسير لطلاب اللغة العربية في الجامعات ؛ وذلك لما فيها من ثروة لغوية ضخمة .

## مقترح

يقترح الباحث : دراسة أثر القراءات القرآنية والتوجيهات النحوية في مناقشة القضايا الفقهية .

## فهرس الآيات

الرقم	الآية	رقمها	السورة	الصفحة
١	﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	٣٠	البقرة	١٣٢
٢	﴿ وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾	٤٩	البقرة	١٤٨
٣	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنِّي كُنْتُ ظَالِمًا مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَأَتَّخَذْتُ لِكُلِّ بَلَدٍ بَنِينَ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾	٥٤	البقرة	١٦٥
٤	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾	٦٧	البقرة	١٦٥
٥	﴿ قَالُوا أَلَكِن جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾	٧١	البقرة	٧٥
٦	﴿ وَإِذْ أَبْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ ﴾	١٢٤	البقرة	٣٣

			قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا ﴿٧﴾	
١٦٤	البقرة	١٢٨	﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبِّ عَلَيْنَا﴾	٧
٢٠	البقرة	١٧١	﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهَمَّ لَا يَعْقِلُونَ﴾	٨
١٠٢	البقرة	١٧٣	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالْدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ ۖ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾	٩
٧٩	البقرة	١٧٧	﴿وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾	١١
١٦٧	البقرة	٢٣٧	﴿وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ۖ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾	١٢
١٦٢	آل عمران	٢-١	﴿الْعَمَّ ۗ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾	١٤
١١٢	آل عمران	٨١	﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْكُمْ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾	١٥
١١٥	آل عمران	١٥٢	﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾	١٦



			تَحْسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ <sup>ط</sup> حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا أُرِيكُمْ مَا تُحِبُّونَ ﴿٤﴾	
٨٩	آل عمران	١٧٥	﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ ۗ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا مِنِّي إِن كُنتُمْ مُّؤْمِنِينَ ﴾	١٧
١٢٠	آل عمران	١٥٩	﴿ فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ <sup>ط</sup> وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَأَنْفَضُوا مِّنْ حَوْلِكَ ﴾	١٨
٣٧	النساء	٢٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾	١٩
٣٧	النساء	٢٤	﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ <sup>ط</sup> كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾	٢٠
٣٩	النساء	٩٠	﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾	٢١
١٦٠	النساء	١١٥	﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾	٢٢

			نُؤَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ ۖ جَهَنَّمَ سَاءَتْ مَصِيرًا ﴿٢٣﴾	
٤٢	النساء	١٦٢	﴿٢٣﴾ لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ۗ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۗ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ﴿٢٤﴾	٢٣
١٠٥	النساء	١٧١	﴿٢٤﴾ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولٌ آتَاهُ اللَّهُ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴿٢٥﴾	٢٤
٤٧	المائدة	٣٧	﴿٢٥﴾ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ ﴿٢٦﴾	٢٥
١٣٩	المائدة	٦٠	﴿٢٦﴾ قُلْ هَلْ أَنْتُمْ بِشِرِّ مِنَ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللَّهِ ۗ مَنْ لَعَنَهُ اللَّهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ ﴿٢٧﴾	٢٦
١٠١	المائدة	٦٩	﴿٢٧﴾ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ وَالنَّصْرَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ	٢٧

			وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٨﴾	
١٤٠	الأنعام	١	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾	٢٨
٥٨	الأنعام	٣٢	﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾	٢٩
١١٦	الأنعام	٣٥	﴿وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنْ أَسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بِآيَةٍ﴾	٣٠
١٤٦	الأنعام	٤٠	﴿قُلْ أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَاكُمْ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	٣١
١٤٦	الأنعام	٤٦	﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَحَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ﴾	٣٢
١٠٤	الأنعام	١٣٤	﴿إِنْ مَا تُوعَدُونَ لَآتٍ وَمَا	٣٣

			﴿أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾	
١٦١	الأنعام	١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾	٣٤
١٠٥	الأنعام	١٤٥	﴿قُلْ لَا آجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ﴾	٣٥
٢٨	الأنعام	١٤٦	﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾	٣٦
٨٦	الأعراف	١٥٥	﴿وَأَخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَتِنَا﴾	٣٧
١٤٠	الأعراف	١٨٩	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾	٣٨
١٥٥	الأنفال	٤٢	﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾	٣٩
١٤٩	التوبة	١٢	﴿وَإِنْ نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ مِّن بَعْدِ﴾	٤٠

			عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيِّمَّةَ الْكُفْرِ ﴿	
١٠٥	التوبة	٦٠	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿	٤١
١٥١	يونس	٢٨	﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ فزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ ۖ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ﴿	٤٢
١٦١	هود	٤٢	﴿ يَبْنِي أَرْكَبَ مَعَنَا وَلَا تَكُن مَّعَ الْكَافِرِينَ ﴿	٤٤
١٩	هود	٧٢	﴿ قَالَتْ يَوَيْلَتِي ۗ أَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بِعَلِي شَيْخًا ۖ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ ﴿	٤٥
٣٠	هود	١١٢	﴿ فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتَ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطغَوْا ۗ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿	٤٦

٤٧	﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾	٣٢	يوسف	٨٢
٤٨	﴿وَيَسِيحُ الرِّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾	١٣	الرعد	١٥٢
٥٠	﴿مَا أَنَا بِمُصْرِحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونَ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	٢٢	إبراهيم	١٦٠
٥١	﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ وَإِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾	٤٧	إبراهيم	٦٧
٥٢	﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	٢	الحجر	١٠٧
٥٣	﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾	٩١	الحجر	١٣٦
٥٤	﴿وَلَيْنَ شِئْنَا لَنَرْبِنَ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾	٨٦	الإسراء	١١٤

			﴿ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلًا ﴾	
١١٤	الإسراء	٨٨	﴿ قُلْ لَّيِّنَ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ ۗ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾	٥٥
٨٩	الكهف	٢	﴿ فِيمَا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ﴾	٥٦
١٤	الكهف	١٢	﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا لَهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزِينِينَ أَحْسَنُ لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾	٥٧
١٤٦	الكهف	٦٣	﴿ قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسِنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ۗ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا ﴾	٥٨
١٠٥	الكهف	١١٠	﴿ قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَاحِدٌ ﴾	٥٩
١٢٦	مريم	٦٥	﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ۗ هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴾	٦٠

٩٣	طه	٦٣	﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَىٰ ﴾	٦١
١٠٢	طه	٦٩	﴿ إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَٰحِرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّٰحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ ﴾	٦٢
١٤٧	طه	٩٧	﴿ وَأَنْظِرْ إِلَىٰ إِلَٰهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَّنُحَرِّقَنَّهُ ثُمَّ لَنَنْسِفَنَّهُ فِي الْيَمِّ نَسْفًا ﴾	٦٣
١١٧	الأنبياء	٩٧	﴿ وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا يُتَوَلَّوْنَآ قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا بَلْ كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾	٦٤
١١٧	الأنبياء	٩٨	﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنْتُمْ لَهَا وَرَدُونَ ﴾	٦٥
٤١	الحج	١١	﴿ وَمَنْ أَلْتَمَسْ مِنْ يَّعْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ ﴾	٦٦



			فَتَنَّهُ أَنْقَلَبَ عَلَىٰ وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ﴿٦٧﴾	
١٢٢	المؤمنون	٤٠	﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لِيُصِيبُ حُنَّ نَادِمِينَ﴾ ﴿٦٨﴾	٦٧
٤٩	النور	٢	﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ ﴿٦٩﴾	٦٨
١٤٤	النور	٣٧	﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ ﴿٧٠﴾	٦٩
٧٧	النور	٤٠	﴿ظَلَمْتُمْ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْذِبْ يَدَيَّهَا﴾ ﴿٧١﴾	٧٠
١٣٤	الفرقان	٤٩	﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾ ﴿٧٢﴾	٧١
٣٨	النمل	٨٨	﴿وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي لَيْسَ أَتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ ﴿٧٣﴾	٧٢
١٠٢	العنكبوت	٢٥	﴿وَقَالَ إِنَّمَا اتَّخَذْتُم مِّن دُونِ اللَّهِ أَوْثَانًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِي الْحَيَاةِ	٧٣

			الدُّنْيَا ﴿	
١٤٥	الروم	٣	﴿وَهُمْ مِّنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾	٧٤
١٦١	لقمان	١٣	﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَنُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَبْنَىٰ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ ۚ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾	٧٥
١٥٣	الأحزاب	٣٣	﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ﴾	٧٧
٣١	الأحزاب	٤٣	﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّيٰ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾	٧٨
١٦٥	فاطر	٤٣	﴿أَسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرُ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾	٧٩
٢٥	يس	٥٨	﴿سَلَامٌ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾	٨٠
٢٦	الصفات	٧٩	﴿سَلَامٌ عَلَى نُوْحٍ فِي الْعَالَمِينَ﴾	٨١
١١٧	الصفات	-١٠٣ ١٠٤	﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّاهُ لِلْجَبِينِ ﴿١٠٣﴾ وَتَدَايَنَاهُ﴾	٨٢

			أَنْ يَأْبَرْهِيمُ ﴿٨٢﴾	
٢٦	الصفات	١٨١	﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾	٨٣
١١٦	الزمر	٩	﴿أَمَّنْ هُوَ قَلْبُكَ عِندَ الْمَلِكِ الْمُبِينِ﴾ ﴿يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ﴾	٨٤
١١٨	الزمر	٧٣	﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ﴾ ﴿زُمُرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ ﴿وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمْ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ﴾ ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾	٨٥
١١٨	فصلت	٢٩	﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ﴾ ﴿أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا تَحْتَ﴾ ﴿أَفْدَانِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾	٨٦
٥٢	الزخرف	٨٠	﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ ﴿بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾	٨٧
٥٣	الزخرف	٨٥	﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾	٨٨
٥٢	الزخرف	٨٨	﴿فَأَصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلِّمْ فَسَوْفَ﴾ ﴿يَعْلَمُونَ﴾	٨٩

٤٩	محمد	١٥	﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ﴾	٩٠
١٦	محمد	٢٠	﴿فَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةَ مُحْكَمَةً وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ <sup>ط</sup> فَأُولَى لَهُمْ﴾	٩١
١٥	محمد	٢١	﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾	٩٢
٦٠	ق	٩	﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً مُبْرَكًا فَأَنْبَتْنَا بِهِ جَبَّتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾	٩٣
١٤٢	ق	١١	﴿رِزْقًا لِلْعِبَادِ وَأَحْيَيْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا كَذَلِكَ الْخُرُوجُ﴾	٩٤
٣١	النجم	٧_٦	﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى ۖ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾	٩٥
١٥٤	الواقعة	٦٥	﴿لَوْ نَشَاءُ لَجْعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾	٩٦
٦٠	الواقعة	٩٥	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾	٩٧
٨٢	المجادلة	٢	﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِمَّن نَسَأَ بِهِمْ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	٩٨

١٣٩	المجادلة	٦	﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾	٩٩
١٢٧	الحشر	٢٢	﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلِيمٌ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴾	١٠٠
١٢٨	الحشر	٢٣	﴿ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيَّمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ ﴾	١٠١
١٦٦	الملك	٢٠	﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدُكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ﴾	١٠٢
١٢٢	نوح	٢٥	﴿ مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أُعْرِقُوا فَأَدْخَلُوا نَارًا فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا ﴾	١٠٣
١٣٩	الجن	٢٨	﴿ لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَكَ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾	١٠٤
١٦٤	المرسلات	١١	﴿ وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتِ ﴾	١٠٥

## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث	الرقم
٢١	قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " إن قعرَ جهنمَ سبعين خريفاً "	١

## فهرس الأعلام مرتبة ألفبائياً

الرقم	العلم
.١	إبراهيم النخعي ، ٩٩
.٢	ابن أبي أصيبعة ، موفق الدين ، أبو العباس ، أحمد بن سديد الدين ، ١٢
.٣	ابن الأنباري ، أبو البركات ، عبد الرحمن بن محمد ، ٥٩
.٤	ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ، ٥٩
.٥	ابن السكّيت ، ١٥٧
.٦	ابن الشجري ، ضياء الدين ، هبة الله بن علي ، ١٩ ، ١٠٣
.٧	ابن العبري ، غريغوريوس بن أهرون بن توما ، ٦
.٨	ابن جنّي ، أبو الفتح عثمان ، ١٩ ، ٩٦ ، ١٥٦
.٩	ابن حجر العسقلاني ، ١١٠
.١٠	ابن خالويه ، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، ٥٢
.١١	ابن خلكان ، أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ، ٤
.١٢	ابن خياط العكلي ، ٤٤
.١٣	ابن سينا ، أبو علي ، الحسين بن عبد الله بن الحسن ، ٦
.١٤	ابن عاشور ، محمد الطاهر ، ٢٦ ، ٦٧

ابن عامر ، عبد الله اليحصبي الشامي ، ٥٨ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٤	.١٥
ابن عصفور ، علي بن مؤمن الإشبيلي ، ٣١ ، ٧١	.١٦
ابن عطية الأندلسي ، أبو محمد عبد الحق بن غالب ، ٦٦ ، ٩٥ ، ١٠٦ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٣٧	.١٧
ابن عقيل ، بهاء الدين بن عبد الله المصري ، ٣٧ ، ٦٦	.١٨
ابن عُنَيْن الشاعر ، أبو المحاسن محمد بن نصر الله ، ١٠	.١٩
ابن قتيبة ، عبد الله بن مسلم ، ٩٠	.٢٠
ابن كثير ، عبد الله الداري ، ٥٢	.٢١
ابن مالك ، ٥٩ ، ٧١ ، ٧٧	.٢٢
ابن هشام الأنصاري ، عبد الله بن يوسف بن أحمد ، ١٨	.٢٣
ابن يعيش ، أبو البقاء يعيش بن علي ، ٦١	.٢٤
الأبهري ، أثير الدين المفضل بن عمر ، ١٠	.٢٥
أبو الأسود الدؤلي ، ١٤٧	.٢٦
أبو الحسن بن شُنْبُود ، ١٥٩	.٢٧
أبو بكر بن شُقَيْر ، ٧٩	.٢٨
أبو جعفر ، يزيد بن القعقاع المخزومي ، ٩٤	.٢٩
أبو جعفر النحاس ، أحمد بن محمد بن إسماعيل ، ٦٤ ، ٩٥	.٣٠



٣١.	أبو جُنْدَب القِرْدِي ، ٣٥
٣٢.	أبو حِيان الأَنْدَلِسِي ، محمد بن يوسف بن علي ، ١٤ ، ٢٥ ، ٣٩ ، ٤٤،٤٦ ، ٥١، ٥٢، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٦ ، ٩٩
٣٣.	أبو حِيَّة النَّمِيرِي ، ٦١
٣٤.	أبو صخر الهذلي ، ٤٠
٣٥.	أبو عبد الله الطَّوَال النحوي الكوفي ، ٣٤
٣٦.	أبو علي الفارسي ، ٥٣
٣٧.	أبو عمرو بن العلاء ، ٤٥
٣٨.	أبي بن كعب رضي الله عنه ، ٩٠
٣٩.	الأخطل ، غياث بن غوث بن طارقة ، ١٥٦
٤٠.	الأخفش الأوسط ، أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، ٣٤
٤١.	الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، ١٤٢
٤٢.	الإسفراييني ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ، ٤
٤٣.	الأشعري ، أبو الحسن ، علي بن إسماعيل بن بشر ، ٤
٤٤.	الأعرج ، عبد الرحمن بن هرمز ، ٤٧
٤٥.	الأعشى ، ميمون بن قيس ، ١٠٩ ، ١٠٥
٤٦.	الأغلب العجلي ، ١١٠

الألوسي ، شهاب الدين ، محمود بن عبد الله ، ١٨ ، ١٢٦	.٤٧
الأنصاري ، سليمان بن ناصر النيسابوري ، ٥	.٤٨
الأنماطي ، أبو القاسم عثمان بن سعيد ، ٥	.٤٩
الباهلي ، أبو الحسن البصري ، ٥	.٥٠
البرمكي ، أحمد بن الخليل بن سعادة ، ١٠	.٥١
البصري ، أبو الحسين ، محمد بن علي بن الطيب ، ٦	.٥٢
البغدادبي ، أبو العباس أحمد بن عمر الشافعي ، ٥	.٥٣
البغوي ، أبو محمد ، الحسين بن مسعود بن محمد الفراء ، ٥	.٥٤
البيلقاني ، أبو أحمد ، الذكي بن الحسن الشافعي ، ١٠	.٥٥
التبريزي ، أبو زكريا يحيى بن علي ، ١٣٨	.٥٦
الثعلبي ، أحمد أبو إسحاق ، ١٢٧	.٥٧
الجبائي ، أبو علي ، محمد بن عبد الوهاب بن سلام ، ٥	.٥٨
الجرمي ، أبو عمر صالح بن إسحاق النحوي البصري ، ٤٥	.٥٩
جرير بن عطية ، ٣٢	.٦٠
الجويني ، أبو المعالي ، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف ، ٦،٥	.٦١
الحريري ، أبو العباس ، أحمد بن عبد المؤمن بن عيسى القيسي ، ١٢	.٦٢

٦٣.	حسان بن ثابت رضي الله عنه ، ٢٠
٦٤.	حسن هنداوي ، ١٥١
٦٥.	حمزة بن حبيب الزيَّات ، ٥٢
٦٦.	الخِرْتَق بنت بدر بن هفان البكرية ، ٤٣
٦٧.	الخسروشاهي ، شمس الدين ، عبد الحميد بن عيسى ، ١٠
٦٨.	الخطيب البغدادي ، أبو بكر أحمد بن عبد المجيد ٣٤
٦٩.	خطيب الرِّيِّ ، ضياء الدين ، ضياء الدين عمر بن الحسين ، ٤ ، ٨
٧٠.	خلف بن هشام البزار ، ٩٤
٧١.	الخليل بن أحمد الفراهيدي ، أبو عبد الرحمن ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٣٠ ، ٤٦ ، ١٤٣
٧٢.	خوارزم شاه ، محمد بن تكش ، السلطان علاء الدين ، ٨
٧٣.	الخونجي ، أفضل الدين ، أبو عبد الله بن ناماوار ، ١٠
٧٤.	ذو الرمة ، ٧٤ ، ٧٧
٧٥.	الرَّازِي ، أبو حاتم ، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس ، ٤
٧٦.	الرازي ، أبو زرعة ، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد ، ٤
٧٧.	الرازي ، أبو عبد الله ، جرير بن عبد الحميد ، ٤
٧٨.	الرَّضَى الاسترأبادي ، محمد بن الحسن ، ١٨ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ١٠٨

الزبيدي ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ، ١٣٠ ،	.٧٩
الزجاجي ، عبد الرحمن بن إسحاق النهاوندي ، ٢٢ ، ١٣٢ ،	.٨٠
الزركشي ، بدر الدين محمد بن عبد الله ، ١١٩ ،	.٨١
الزَمخشرى ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ١٠٢ ، ١٣٨ ،	.٨٢
السبكي ، تاج الدين ، أبو نصر عبد الوهاب بن علي ، ١١ ،	.٨٣
السَّخاوي ، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر ، ٤٢ ،	.٨٤
سعيد بن جبير ، ٩٩ ،	.٨٥
السَّمين الحلبي ، أحمد بن يوسف ، ٢٦ ، ٦٧ ، ١٣٢ ،	.٨٦
السَّهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب ، ٢٣ ،	.٨٧
سويد بن أبي كاهل ، ١١٠ ،	.٨٨
سبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، ١٥ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٥١ ، ٥٠ ، ٥١ ، ١١٢	.٨٩
السَّيرافي ، أبو سعيد الحسن بن عبد الله ، ٤٨ ،	.٩٠
السَّيوطي ، أبو الفضل ، جلال الدين عبد الرحمن أبي بكر ، ١٨ ، ٧١ ، ٨٥	.٩١
الشاطبي ، أبو القاسم بن فيرّه الأندلسي ، ١٥٨ ،	.٩٢

الشافعي ، أبو عبد الله ، محمد بن إدريس المطلبى ، ٥	.٩٣
الشلوبين ، أبو علي عمر بن محمد بن عمر ، الإشبيلي ، ٧١	.٩٤
شيخ الإسلام ابن تيمية ، ٩٨	.٩٥
الشيخ خالد الأزهرى ، ٤٥	.٩٦
الصّفي ، صلاح الدين أبو الصفاء ، خليل بن أبيك ، ١١	.٩٧
الصّيمري ، أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق ، ١٦٧	.٩٨
الطّبري ، أبو جعفر محمد بن جرير ، ٢٦ ، ٤٥ ، ٦٥	.٩٩
الطّرمّاح بن حكيم ، ٦٤	.١٠٠
عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ، ٤٢	.١٠١
عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ١٩	.١٠٢
عبد القاهر الجرجاني ، ٣٦ ، ٧٧	.١٠٣
عبد الله بن عباس رضي الله عنه ، ١٦	.١٠٤
عبد الله بن قيس الرقيات ، ٩٥	.١٠٥
عبيد بن الأبرص ، ١١٠	.١٠٦
عثمان رضي الله عنه ، ٤٢	.١٠٧
العكبري ، أبو البقاء ، محب الدين عبد الله بن الحسين ، ٥٢	.١٠٨

١٠٩.	عمار بن ياسر رضي الله عنهما ، ١٥٥
١١٠.	عمر بن أبي ربيعة ، ٣٢
١١١.	عمرو بن قميئة ، ٦٢
١١٢.	عنبسة العنسي ، ٧٦
١١٣.	عيسى بن عمر الثقفي ، ٤٥
١١٤.	فاضل السامرائي ، ٧٢
١١٥.	الفراء ، أبو زكريا ، يحيى بن زياد بن عبد الله ، ١٦ ، ٤٦ ، ٩٠ ، ٦٠ ، ١٠٢ ، ١٤٤ ، ١٦٢
١١٦.	الفرزدق بن غالب بن صعصعة ، ٨٦
١١٧.	القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد ، ١١٥
١١٨.	القطب المصري ، إبراهيم بن علي بن محمد السلمي ، ٩
١١٩.	قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير البصري ، ١٦١
١٢٠.	القفطي ، جمال الدين ، علي بن الحسن بن يوسف ، ٧
١٢١.	الكسائي ، علي بن حمزة ، ٦٤ ، ٢٣
١٢٢.	الكثبي ، زين الدين ، عبد الرحمن بن محمد ، ٩
١٢٣.	كعب بن زهير ، ٥٣
١٢٤.	الكمال السمناني ، أحمد بن زر بن كم بن عقيل ، ٦ ، ٨

لبيد بن ربيعة ، ١٣٣	١٢٥.
المازني ، أبو عثمان ، ٢٢	١٢٦.
المالقي ، أحمد بن عبد النور ، ٨١ ، ٨٢	١٢٧.
الماوردي ، أبو الحسن علي بن حبيب ، ١١١	١٢٨.
المُبَرِّد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، ٤١	١٢٩.
المتنبئ ، أبو الطيب ، أحمد بن الحسين ، ١٢ ، ٦٧	١٣٠.
المجد الجيلي ، ٦	١٣١.
محمد الأمين الخضري ، ٨٧	١٣٢.
محمد عبد الله درّاز ، ١٢٢	١٣٣.
محمود بن عبد الرحيم صافي ، ٨٧	١٣٤.
المرادي ، ابن أم قاسم ، الحسن بن قاسم ، ٥٩	١٣٥.
المروزي ، أبو يزيد ، محمد بن أحمد بن عبد الله ، ٥	١٣٦.
المروزي ، أبو إسحاق ، إبراهيم بن أحمد بن إسحاق ، ٥	١٣٧.
المروزي ، أبو علي ، حسين بن أحمد بن محمد ، ٥	١٣٨.
المروزي ، القفال ، عبد الله بن أحمد بن عبد الله ، ٥	١٣٩.
مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما ، ٣٥	١٤٠.

١٤١.	مكي بن أبي طالب ، أبو محمد القيسي ، ٣٨ ، ١٣٢
١٤٢.	النابغة الذبياني ، ٣٤
١٤٣.	النيسابوري ، شهاب الدين ، ٩
١٤٤.	هبة الله بن جعفر ، أبو القاسم البغدادي ، ٤٤
١٤٥.	الهروي ، علي بن محمد ، ٨٢
١٤٦.	هوبر الحارثي ، ٩٦
١٤٧.	الواحدي ، أبو الحسن علي بن أحمد ، ٤٦
١٤٨.	يحيى بن وثاب ، ١٦٠



## فهرس الأشعار حسب القافية

الرقم	البيت	القائل	الصفحة
	قافية الألف		
١	يا بَا الْمُعِيرَةِ رَبِّ أَمْرٍ مُّغْضِلٍ * فَرَجَّتُهُ بِالْمَكْرِ مِنِّي وَالِدَّهَا	أبو الأسود الدؤلي	١٤٧
	قافية الباء		
٢	بَعَثْتُ إِلَيْهِ مِنْ لِسَانِي حَديقَةً سَقَاهَا الْحَجِي سَقِي الرِّيَاضِ السَّحَابِ	المنتبئ	٦٧
٣	وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا لَقَدْ كُنْتُمْ مَرَّةً عَرَفْتُمْ وَلَمْ أَنْكِرْ جَوَابَ الْمُجَابِ	أبو صخر الهذلي	٧٣
٤	فَالْيَوْمَ أَشْرَبَ غَيْرَ مُسْتَحْقِبِ	امرؤ القيس	١٦٤
٥	أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يُلُومَنَّ قَوْمَهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ	أبو جندب القردي	٣٥
٦	حَتَّى إِذَا قَمَلَتْ بِطُونِكُمْ * * وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبَّوْا وَقَلَبْتُمْ ظَهْرَ الْمَجْنِّ لَنَا * * إِنَّ اللَّيْمَ الْعَاجِزَ الْخَبُّ	مجهول	١١٨

٩٤	مجهول	أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ	٧
		قافية الحاء	
٧٧	ذو الرمة	هِيَ الْبُرَّةُ وَالْأَسْقَامُ وَالْهَمُّ وَالْمُنَى وَمَوْتُ الْهَوَى فِي الْقَلْبِ مِنْ مَنِي الْمُبْرَحِ	٨
٧٧	ذو الرمة	إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكَدْ رَسِيسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ	٩
٣٥	مجهول	كَسَا حَلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُودَدَ وَرَقَّى نَدَاهُ فِي النَّدَى فِي ذُرَا الْمَجْدِ	١٠
٩٤	عاتكة بنت زيد	غَدَرَ ابْنُ جُرْمُوزٍ بِفَارِسٍ بِهَمَّةٍ عَنِ اللَّقَاءِ وَلَمْ يَكُنْ بِمُعَرَّدَ تَحَلَّتْكَ أُمَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ	١١
١٤١	النابغة الذبياني	مِنْ وَخْشٍ وَجَرَّةٍ مَوْشِيٍّ أَكَارِعُهُ طَاوِي الْمَصِيرِ كَسَيْفِ الصَّيْقَلِ الْفَرْدِ	١٢
١٥٠	مجهول	فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ إِلَيْكَ وَلَا مَا يُحْدِثُ اللَّهُ فِي غَدِ	١٣
٧٦	أبو العلاء	أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ	١٤

	المعري	جَرَّتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمٍ وَتَمُودِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أُثْبِتَتْ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ	
٦٢	مجهول	فَزَجَجْتُهَا بِمِرْجَةٍ * * زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ	١٥
١٤٠	أوس بن حجر	أَبْنِي لُبَيْنَى إِنَّ أُمَّكُمْ * * * أَمَةٌ وَإِنَّ أَبَاءَكُمْ عَبْدُ	١٦
٢١	عمر بن أبي ربيعة	إِذَا اسْوَدَّ جُنْحَ اللَّيْلِ فُلْتَأَتْ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا	١٧
		قافية الراء	
١٠٥	الأعشى	وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ	١٨
٤٤	الخرنق	لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ * * * سَمَّ الْعِدَاةِ وَأَفَهُ الْجُرِّ النَّازِلِينَ بِكُلِّ مَعْتَرِكِ * * * الطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُزْرِ	١٩
٣٥	مجهول	لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مَصْعَبًا ذُعُرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ يَنْتَصِرُ	٢٠
١٤٧	عمر بن أبي ربيعة	أَرَيْتَكَ إِذْ هُنَا عَلَيْكَ أَلَمْ تَخَفْ رَقِيبًا وَحَوْلِي مِنْ عَدُوِّكَ حُضْرُ	٢١
٤٠	أبو	وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ	٢٢

	صخر الهدلي	كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِأَلَّةِ الْقَطْرُ	
		قافية الضاد	
١٣٧	رؤية	وَلَيْسَ دِينُ اللَّهِ بِالْمُعْضَى	٢٣
		قافية العين	
٨٧	الفرزدق	وَمِمَّا الَّذِي اخْتَارَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازِعُ	٢٤
١٤٦	مجهول	إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَأَلْبِسُونِي بُرْقَعًا	٢٥
١١٠	سويد بن أبي كاهل	رُبَّ مَنْ أَنْصَجَتْ غَيْظًا قَلْبُهُ *** يَتَمَنَّى لِي مَوْتًا لَمْ يُطْعُ	٢٦
		قافية الفاء	
١٢٧	مجهول	أَلْهَتْ إِلَيْهَا وَالرَّكَائِبُ وَقْفُ	٢٧
		قافية الكاف	
٣٨	مجهول	يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلُوبِي دُونَكَ *** إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ يُثْنُونَ خَيْرًا وَيَمَجِّدُونَكَ	٢٨
١٥٩	عبد المطلب بن هاشم	لَاهُمَّ إِنَّ الْمَرْءَ يَمْنَعُ *** رَحْلَهُ فَا مَنَعَ حِلَالِكَ وَانصُرْ عَلَى آلِ الصَّلْبِ *** بِ وَعَابِدِيهِ الْيَوْمَ الْكُ	٢٩
		قافية اللام	

١٥٦	امرؤ القيس	كَأَنَّ سِبَاعًا فِيهِ غَرْقَى عَشِيَّةً بِأَرْجَائِهِ الْقُصُوى أَنَابِيشَ عُنْصِلِ	٣٠
١١٠	الأعشى	رُبَّ رَفْدٍ هَرَقْتُهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرَ أَقْتَالِ	٣١
١٠٨	ثابت قُطْنَةَ	إِنْ يَفْتَلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ	٣٢
١٠٥	الفرزدق	أَنَا الزَّائِدُ الْحَامِي الذَّمَّارُ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا وَمِثْلِي	٣٣
١٥٦	الأخطل	وَبَيْدَاءَ مِمَّحَالٍ كَأَنَّ نَعَامَهَا بِأَرْجَائِهَا الْقُصُوى أَبَاعِرُ هُمَّلُ	٣٤
١٣٥	الأعشى	أَبْلُغْ يَزِيدَ بَنِي شَيْبَانَ مَأْلَكَةً أَبَا تُبَيْتٍ أَمَا تَنْفَكُ تَأْتِكِلُ	٣٥
٦٣	أبو حية النميري	كَمَا خُطَّ الْعِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يَمِيلُ	٣٦
٥٣	كعب بن زهير	يَسْعَى الْوُشَاةُ جَنَابِيئَهَا وَقِيلَهُمْ إِنَّكَ يَا بَنَ أَبِي سُلَمَى لَمَقْتُولُ	٣٧
٣٢	عمر بن أبي ربيعة	قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُحْرُ تَهَادَى كَنْعَاجِ الْمَلَا تَعْسِفْنَ رَمَلًا	٣٨

٣٢	جرير	وَرَجَا الْأَخِيظِلُّ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لِيَنَالَا	٣٩
٣٤	أبو الأسود الدؤلي	جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمِ جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلُ	٤٠
١٣٣	لبيد بن أبي ربيعة	وَوَلِيدٍ أَرْسَلْتُهُ أُمَّهُ بِأَلْوَكٍ فَبَدَلْنَا مَا سَأَلُ	٤١
		قافية الميم	
٨١	النابعة الذبياني	تُهْدِي كِتَابَ خُضْرًا لَيْسَ يَعْصِمُهَا إِلَّا ابْتِدَارٌ إِلَى مَوْتِ بِالْجَامِ	٤٢
١٥٦	الأخطل	لَوْلَا تَنَاوَلَكُمْ إِيَّايَ مَا عَلِقَتْ كَفِّي بِأَرْجَائِهَا الْقُصُوى وَلَا قَدَمِي	٤٣
٢٠	حُميد بن ثور	يَنَامُ بِأَحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْظَانُ نَائِمُ	٤٤
٩٧	هوير الحارثي	تَرْوَدَ مِنَّا بَيْنَ أُنْدَاهُ ضَرْبَةً دَعْتَهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمُ	٤٥
٩٦	المُتَمَسِّس	فَاطْرُقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ يَرَى مَسَاعًا لِنَابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا	٤٦
٣٥	حسان	وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا	٤٧

	بن ثابت رضي الله عنه	مَنْ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا	
٦٣	دُرْنَا الجحدرية	هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبِوَةَ فِدْعَاهُمَا	٤٨
٨٣	حسان بن ثابت رضي الله عنه	أَلْسِنَا بِنِعْمِ الْجَارِ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ مَنْ النَّاسِ ذَا مَالٍ كَثِيرٍ وَمُعْدِمًا	٤٩
١٣٧	رؤية	لِلْمَاءِ مِنْ عَضَّتِهِنَّ زَمْرَمَةٌ	٥٠
		قافية النون	
٦٤	الطرماح بن حكيم	يَطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمِرَاتِعِ لَمْ تَرَعِ بِوَادِيهِ مِنْ قِرْعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ	٥١
١٠٩	مجهول	أَلَا رَبِّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يُلِدْهُ أَبَوَانِ وَذِي شَامَةٍ عَرَاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ	٥٢
١٤٣	رؤية	مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ وَبَعْضُ أَعْرَاضِ الشُّجُونِ الشُّجَنِ	٥٣
٥٤	مجهول	قَدْ كُنْتُ دَايِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا	٥٤

		يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا	
٩٥	عبد الله بن قيس الرقيات	بَكَرَتْ عَلَيَّ عَوَادِلِي *** يَلْحَيْنَنِي وَأَلُومُهُنَّ وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدَعَلَا *** كَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ: إِنَّهُ	٥٥
		قافية الهاء	
١٢٧	رؤية	لِلَّهِ دُرُّ الْغَانِيَاتِ الْمُدَّةِ *** سَبَّحْنَ وَاسْتَرْجَعْنَ مِنْ تَأْلُهِ	٥٦
٦٤	مجهول	تَمَرُّ عَلَيَّ مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا	٥٧
٦٢	عمرو بن قمية	لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرْتُ * * لِلَّهِ دُرُّ الْيَوْمِ مِنْ لَامِهَا	٥٨
٢٠	حسان بن ثابت رضي الله عنه	وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَّرِيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نَجُومُهَا	٥٩
٤٤	ابن خياط العُكْلِي	وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ إِلَّا نُمَيْرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيَهَا الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعِنُوا أَحَدًا وَالْقَائِلُونَ : لِمَنْ دَارَ نُحْلِيهَا	٦٠
		قافية الواو	
١٦٤	مجهول	أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمَلُوهَا	٦١



		مِنْ مَاءِ زَمْزَمَ إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِنُوا	
١٤٦	مجهول	إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَاَنْجَرْدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا	٦٢
		قافية الياء	
٢٠	رؤية	مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشْتِي	٦٣
١٠٥	الفرزدق	أَنَا الزَّائِدُ الْحَامِي الدَّمَارِ وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا وَمِثْلِي	٦٤
٨٧	مجهول	أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ أُحْصِيَهُ	٦٥
١٥٦	الأخطل	لَوْلَا تَنَاوَلْكُمْ إِيَّايَ مَا عَلِقْتِ كَفِّي بِأَرْجَائِهَا الْقُصْوَى وَلَا قَدَمِي	٦٦
١٦١	الأغلب العجلي	مَاضٍ إِذَا مَا هَمَّ بِالْمُضِيِّ *** قَالَ لَهَا : هَلْ لَكَ يَا ثَافِي	٦٧
٤٩	مجهول	وَقَائِلَةٌ: خَوْلَانُ فَاَنْكِحِ فَتَاتَهُمْ وَأُكْرِمُهُ الْحَيِّينَ خُلُوْ كَمَا هِيَ	٦٨

## فهرس المصادر والمراجع

الرقم	المصادر والمراجع
١.	ابن أبي أصيبعة ، أحمد بن سديد الدين، "عيون الأنباء" ،تح: نزار رضا،مكتبة الحياة ، لبنان ، بيروت ، بدون ط .
٢.	ابن تيمية، أحمد بن عبد الحلیم الحراني، "مجموع الفتاوى" مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،المدينة المنورة،ط ٢٠٠٤ .
٣.	ابن جني، أبو الفتح عثمان، " الخصائص " الهيئة المصرية العامة للكتاب،ط ٤، بدون تأريخ.
٤.	ابن جني، أبو الفتح عثمان، " التمام في تفسير أشعار هذيل " تح: مجموعة من المحققين، مطبعة العاني ، بغداد، ط٢، ١٩٦٢م.
٥.	ابن جني، أبو الفتح عثمان، " المحتسب في تبين وجوه القراءات الشاذة" تح: علي النجدي ،وعبد الفتاح إسماعيل ، ٣٢٥/١ ، مصر، مطابع الاهرام ،ط٢، بدون تأريخ.
٦.	ابن جني ، " سر صناعة الإعراب " تح : حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، ط٢ من دون تأريخ .
٧.	ابن جني،" المنصف في شرح كتاب التصريف " تح: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، إدارة إحياء التراث القديم،مصر، ط ١ ، ١٩٥٤ .
٨.	ابن حجر العسقلاني ، " فتح الباري " تح: محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة السلفية، القاهرة، بدون ط .

٩.	ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد "وفيات الأعيان" دار صادر، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧م.
١٠.	ابن سيده "المخصص" ، دار الكتب العلمية،بيروت، بدون ط .
١١.	ابن شقير "المُحَلَّى" تح: فائز فارس ، مؤسسة الرسالة ، ودار الأمل ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
١٢.	ابن عبد الحق عبد المؤمن بن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي ، مرصد الاطلاع" دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢هـ .
١٣.	ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله " شرح ألفية ابن مالك " دار الطلائع القاهرة ، بدون ط.
١٤.	ابن عطية الأندلسي " المحرر الوجيز "تح:عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية،بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠١م.
١٥.	ابن عصفور الإشبيلي ، علي بن مؤمن "شرح جمل الزجاجي" دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٨م
١٦.	ابن قتيبة " غريب القرآن " تح :أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٩٨٧م بدون .
١٧.	ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبد الله " شرح التسهيل " تح :،عبد الرحمن السيد ، محمد بدوي، دار هجر،القاهرة،ط ١ ، ١٩٩٠.
١٨.	ابن مجاهد" السبعة في القراءات" تح: شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ١٩٧٢م ، بدون

١٩ .	ابن مالك " شرح الكافية الشافية " تح: عبد المنعم أحمد ، دار المأمون للتراث ، بغداد ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ .
٢٠ .	ابن منظور " لسان العرب " دار صادر ، بيروت ، من دون ط .
٢١ .	ابن هداية الله، أبو بكر " طبقات الشافعية " تح: عادل نُويهض ، دار الآفاق الجديدة، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٢ هـ .
٢٢ .	ابن هشام الأنصاري " مغني اللبيب " ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١٩٩١ م .
٢٣ .	ابن هشام الأنصاري " أوضح المسالك " المكتبة العصرية ، بيروت ، بدون ط.
٢٤ .	ابن الأثير، محمد بن عبد الكريم " اللباب في تهذيب الأنساب " ، دار صادر ، بيروت، بدون ط .
٢٥ .	ابن العبري ، غوريغوريوس بن أهرون " مختصر الدول " دار الشرق، بيروت، ط، ٣ ، ١٩٩٩ م.
٢٦ .	ابن الجزري "النشر في القراءات العشر" تح: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية ، بيروت ، من دون ط .
٢٧ .	ابن السَّرَّاج " الأصول في النحو " أبو بكر محمد بن سهل ، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣ ، ١٩٩٦ م.
٢٨ .	ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن " زاد المسير " ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .

٢٩.	ابن الناظم "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك" ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .
٣٠.	أبو حيان الأندلسي " البحر المحيط " تح: مجموعة من العلماء،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
٣١.	أبو حيان الأندلسي"ارتشاف الضرب" تح: رجب عثمان ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
٣٢.	أبو زيد الأنصاري" النوادر" تح :محمد عبد القادر، دار الشروق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ .
٣٣.	الفارسي ، أبو علي "الحجة في علل القراءات السبع" ، تح:مجموعة من المحققين،دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٧ م .
٣٤.	الفارسي، أبو علي" الإيضاح " تح:كاظم بحر مرجان ، ص ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٦ م .
٣٥.	الفارسي، أبو علي" المسائل العسكرية " تح: محمد الشاطر، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٢ م .
٣٦.	الشلوبين،أبو علي" التوطئة " ، تح : يوسف المطوع ، مطبعة النهضة ، ط ٢ ، ١٩٦٤ م .
٣٧.	الفارسي، أبو علي " المسائل الحلييات " تح : حسن هندأوي، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
٣٨.	الفارسي، أبو علي " الإقفال " ،تح: عبد الله بن عمر، مركز جمعة الماجد،

	دبي، ط: ٢٠٠٣م.
٣٩.	الفارسي، أبو علي " الحجة للقراء السبعة " ،دار المأمون للتراث،دمشق،ط١ ، ١٩٩١م .
٤٠.	المعري " رسالة الغفران " ، تح: عائشة بنت الشاطي ، دار المعارف،القاهرة،ط ٩ بدون .
٤١.	" ديوان رؤبة بن العجاج " تح ، وليم بن الورد البروسي ، دار ابن قتيبة ، الكويت ، من دون ط .
٤٢.	حُميد بن ثور"الديوان" تح : عبد العزيز الميمني ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة، ط ١٩٦٥م .
٤٣.	النابعة الذبياني"الديوان"تح:محمد أبو الفضل ،دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢ ، بدون تاريخ.
٤٤.	عبد الله بن قيس الرقيات"الديوان" تح:محمد يوسف،دار صادر،بيروت،من دون ط.
٤٥.	المتلمس"الديوان" تح:حسن كامل ،الشركة المصرية للطباعة والنشر،القاهرة ، ط ، ١٩٧٠ .
٤٦.	الأعشى ميمون بن قيس"الديوان" تح: محمود الرضواني، مطابع قطر الوطنية ، الدوحة،ط ١ ، ٢٠١٠م .
٤٧.	ليبد بن أبي ربيعة"الديوان" تح : حمدو طماسة، دار المعرفة ، بيروت، ط ١، ٢٠٠٤م .

٤٨ .	حسان بن ثابت رضي الله عنه "الديوان" تح: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، ط ٢٠٠٦م.
٤٩ .	سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب " تح: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٩٨٣م .
٥٠ .	طه جابر العلواني "فخر الدين الرازي ومصنفاته " دار السلام للنشر والتوزيع، ط ١ ، ١٤٣١ هـ .
٥١ .	عبد الفتاح عبد الغني " الوافي في شرح الشاطبية " مكتبة السوادي ، جدة ، ط ٤ ، ١٩٩٢م .
٥٢ .	مسلم بن الحجاج النيسابوري "صحيح مسلم" ، تح : نظر محمد الفاريابي ، دار طيبة، الرياض، ط ١ ، ٢٠٠٦م .
٥٣ .	محمد الأمين الخضري "من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم " ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٩م .
٥٤ .	مكي بن أبي طالب "مشكل إعراب القرآن" تح:حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٤م .
٥٥ .	مكي بن أبي طالب "الكشف عن وجوه القراءات" تح: محي الدين رمضان، ط مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٧٤م .
٥٦ .	محمود بن عبد الرحيم صافي "الجدول في إعراب القرآن الكريم" دار الرشيد ، دمشق ، ط ٣ ، ١٩٩٥ .
٥٧ .	الأزهري "تهذيب اللغة" تح: عبد الله درويش،الدار المصرية للتأليف

	والترجمة، مطابع سجل العرب، بدون ط .
٥٨.	الأشموني " منهج السالك " تح: محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١ ، ١٩٩٥ .
٥٩.	الألوسي ، شهاب الدين محمود " روح المعاني " دار إحياء التراث العربي ، لبنان ، بيروت ، بدون ط.
٦٠.	الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد "الإنصاف في مسائل الخلاف " المكتبة العصرية ، بيروت ، ط ٢٠٠٧ م .
٦١.	الأنباري " أسرار العربية " تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ١٩٩٧ .
٦٢.	الأنباري " البيان في غريب القرآن " ، تح: طه عبد الحميد ، الهيئة المصرية للكتاب، ط ، ١٩٨٠ م.
٦٣.	البغدادي، عبد القادر بن عمر "خزانة الأدب" ، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٩٧ م .
٦٤.	الداميني، محمد بن أبي بكر "شرح مغني اللبيب" ، تح: أحمد عزو ، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٧ م .
٦٥.	البغدادي ، إسماعيل بن محمد "هدية العارفين" ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بدون ط .
٦٦.	التبريزي ، الخطيب "شرح حماسة أبي تمام" تح: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ ، ٢٠٠٠ م.



٦٧.	التهانوي، محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي " كشف اصطلاحات الفنون " مكتبة لبنان، بيروت، ط ١ ، ١٩٩٦م.
٦٨.	التَّغْلبي، أبو إسحاق احمد " الكشف والبيان " ،تح: أبو محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١ ، ٢٠٠٢هـ.
٦٩.	الجرجاني ، عبد القاهر " دلائل الإعجاز " مطبعة المدني ، القاهرة، ط ٣ ، ١٩٩٢م .
٧٠.	الجوهري " الصحاح " تح: أحمد عبد الغفور، دار العلم للملايين، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٧٢م.
٧١.	الخطيب البغدادي ، " تأريخ بغداد" تح: بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، بدون .
٧٢.	الخانز ،علي بن محمد البغدادي" لباب التأويل " دار الكتب العلمية، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٤م.
٧٣.	" الخليل بن أحمد الفراهيدي "الجَمَل" ، تح : فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١ ، ١٩٨٥.
٧٤.	الذهبي ، شمس الدين " تأريخ الإسلام " ، تح: بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي، ط: ١ ، ٢٠٠٣ م.
٧٥.	الذهبي ، شمس الدين "العبر في خبر من غير" ،تح: أبو هاجر محمد السعيد، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون ط .
٧٦.	الرازي، فخر الدين " التفسير الكبير" دار الفكر ، لبنان ، بيروت ، ط ١ ،

١٩٨١ م .	
٧٧ .	الرازي، فخر الدين "مناقب الإمام الشافعي" مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، ط:١٤٠٦، ١هـ .
٧٨ .	الرازي، فخر الدين "مناظرات فخر الدين الرازي" دار المشرق،بيروت، بدون ط .
٧٩ .	الزجاج " معاني القرآن " تح: عبد الجليل شلبي،عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
٨٠ .	الزجاجي، أبو القاسم " مجالس العلماء " ،تح : عبد السلام هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م .
٨١ .	الزجاج ،أبو إسحاق " إعراب القرآن " ،تح : إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية ، القاهرة ، بدون ط .
٨٢ .	الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله " البرهان في علوم القرآن " ،تح: محمد أبو الفضل ، دار التراث ،القاهرة،بدون ط .
٨٣ .	الزبيدي ، عبد اللطيف " ائتلاف النصره " ، تح:طارق الجنابي، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
٨٤ .	الرضي الاسترأبادي " شرح كافية ابن الحاجب " تح: يحيى بشير مصري ، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
٨٥ .	السبكي، تاج الدين عبد الوهاب "طبقات الشافعية الكبرى" ، تح: عبد الفتاح الحلو ، دار هجر للطباعة والنشر، ط:٢، ١٤٢١ .

٨٦ .	السُّهَيْلي ، عبد الرحمن بن عبد الله " نتائج الفكر " ،تح: عادل أحمد، الشيخ علي، دار الكتب العلمية،بيروت، ١٩٩٢م .
٨٧ .	السيوطي، جلال الدين " همع الهوامع " تح : عبد السلام محمد هارون ،وعبد العال سالم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ، ١٩٩٢م .
٨٨ .	السيوطي"الإتقان في علوم القرآن" تح : مركز الدراسات القرآنية،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، بدون ط .
٨٩ .	السُّهَيْلي"الروض الأثف " تح:عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية،القاهرة،ط١ ، ١٩٩٧م .
٩٠ .	الشريف الجرجاني "معجم التعريفات" تح : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة بدون ط .
٩١ .	الشيخ خالد الأزهري "التصريح" ،تح:محمد باسل عيون السود،دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٠م .
٩٢ .	الشاطبي "إبراز المعاني من حرز الأمانى " ، تح: إبراهيم عطوة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، بدون ط .
٩٣ .	الصبان، محمد علي "حاشية الصبان على شرح الأشموني" ، تح:طه عبد الرؤوف سعد،المكتبة التوفيقية،القاهرة ، من دون ط .
٩٤ .	الصيِّمري " التبصرة والتذكرة" أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق ، دار الفكر، دمشق، ط ١ ، ١٩٨٢م .
٩٥ .	الصفدي،صلاح الدين خليل بن أبيك "الوافي بالوفيات" دار إحياء التراث

	العربي،بيروت،لبنان ط ١ ، ٢٠٠٠م .
٩٦ .	الطبري،"جامع البيان " تح:عبد الله بن عبد المحسن التركي ،هجر للطباعة والنشر، مصر،القاهرة ط ١ ، ٢٠٠١م.
٩٧ .	الطاهر بن عاشور " التحرير والتنوير " الدار التونسية للنشر ، تونس ، ط ، ١٩٨٤م .
٩٨ .	العكبري ، عبد الله بن الحسين بن أبي البقاء "التبيان في إعراب القرآن" ،علي محمد البجاوي، مطبعة البابي الحلبي ، القاهرة ، بدون .
٩٩ .	العكبري " التبيين عن مذاهب النحويين " تح :عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦م .
١٠٠ .	العكبري، أبو البقاء "إملاء ما من به الرحمن" ، دار الكتب العلمية،بيروت،بدون ط .
١٠١ .	الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد " معاني القرآن " عالم الكتب ، لبنان ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٣م .
١٠٢ .	الكسائي ، علي بن حمزة " معاني القرآن " ، دار قباء للنشر ، القاهرة ، ط ١٩٩٨م بدون .
١٠٣ .	المرادي "توضيح المقاصد" ابن أم قاسم، تح:عبد الرحمن علي، دار الفكر العربي، القاهرة،ط ١ ، ٢٠٠١م
١٠٤ .	المرادي، الحسين بن قاسم "الجنى الداني " تح: فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية،بيروت، ط ١ ، ١٩٩٢ .

١٠٥ .	المالقي ، أحمد بن عبد النور "رصف المباني " ،تح: أحمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، بدون ط .
١٠٦ .	المعري،أبو العلاء "شرح ديوان المتنبي" ،تح:عبد المجيد دياب، دار المعارف،مصر،ط ٢، ١٩٩٢ .
١٠٧ .	النحاس،أبو جعفر " إعراب القرآن " تح: خالد العلي، ص ، دار المعرفة ، بيروت ، ط ٢، ٢٠٠٨ م .
١٠٨ .	الهروي، علي بن محمد " الأزهية في علم الحروف " ،تح: عبد المعين الملوحى ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق ، ط ١٩٨١م .
١٠٩ .	الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد "البسيط" ، تح: عبد العزيز بن محمد اليحيى، مطابع الجامعة،الرياض، ط ١ ، ١٤٣٠هـ .
١١٠ .	اليافعي ، عبد الله بن أسعد "مرآة الجنان" دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط:١٤١٧،١هـ .
١١١ .	الفرزدق"الديوان" تح: علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١، ١٩٨٧ م .
١١٢ .	عبد الغني الدقر "معجم القواعد العربية" ، دار القلم ، دمشق ، ط ١، ١٩٨٦م .
١١٣ .	ياقوت بن عبد الله الحموي " معجم البلدان " ، دار صادر،بيروت، ط ٢ ، ١٩٩٥ م .
١١٤ .	أبو الأسود الدؤلي"الديوان" تح:محمد حسن،دار مكتبة الهلال،بيروت،ط ٢ ،

١٩٩٨ م .	
١١٥ . الأخصف الأوسف " معاني القرآن " ، مكتبة الخانجي ، القاهرة، ط ١ ، ١٤١١ هـ .	
١١٦ . عباس حسن " النحو الوافي " ، دار المعارف ، القاهرة، ط ١٥ بدون .	
١١٧ . ابن كئير " تفسير القرآن العظيم " ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٨ م .	
١١٨ . "مجلة مجمع اللغة العربية الأردني" العدد المزدوج ١١ - ١٢، ربيع الأول - رجب ١٤٠١ هـ .	
١١٩ . حاجي خليفة " كشف الظنون " دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ط ١٩٤٢ م بدون رقم .	
١٢٠ . ابن عصفور الإشبيلي "الضرائر" تح : السيد إبراهيم محمد ، ص ، ١٩٦ ، دار الأندلس للطباعة ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .	
١٢١ . ابن مالك "تسهيل الفوائد " المكتبة العربية ، مصر، القاهرة ، ط ١٩٦٧ ، بدون .	
١٢٢ . ابن العماد الحنبلي " شذرات الذهب " ، دار ابن كئير، دمشق، ط: ١، ١٤٠٦ هـ .	
١٢٣ . ابن كئير " البداية والنهاية " هجر للطباعة والنشر، مصر، ط: ١٤١٩، ١ هـ	
١٢٤ . ابن فارس " الصحابي " المكتبة السلفية، القاهرة، ط: ١٩١٠، بدون رقم .	
١٢٥ . "ديوان الهذليين" الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥ م .	
١٢٦ . الطبري " تاريخ الأمم والملوك " ، دار المعارف، القاهرة، ط ١٩٧٠ م .	

١٢٧.	ابن خالويه" الحجة في القراءات ، دار الشروق، القاهرة، ط٣، ١٩٧٩.
١٢٨.	جرير بن عطية"الديوان"، دار بيروت للطباعة والنشر،بيروت، ط١٩٨٦م بدون تأريخ.
١٢٩.	الزجاجي " اشتقاق أسماء الله " مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٦.
١٣٠.	حسن هنداوي " مناهج الصرفيين " ،دار القلم،دمشق، ط ١ ، ١٩٨٩م.
١٣١.	ابن الشجري " أمالي ابن الشجري " مطبعة المدني ، ط١، ١٩٩٢ .
١٣٢.	عبيد بن الأبرص"الديوان"،دار الكتاب العربي،بيروت،ط١ ١٩٩٤م.
١٣٣.	الأخطل"الديوان" دار الكتب العلمية، بيروت،ط٢، ١٩٩٤م.
١٣٤.	ابن عصفور " الممتع الكبير " مكتبة لبنان ناشرون،بيروت،ط١، ١٩٩٦م .
١٣٥.	عمر بن أبي ربيعة"الديوان" دار الكتاب العربي،بيروت،ط٢، ١٩٩٦.
١٣٦.	الزمخشري "أساس البلاغة " تح:محمد باسل عيون السود،ط١، ١٩٩٨م.
١٣٧.	الطَّبْرسي "مجمع البيان" ، دار العلوم،بيروت،ط١، ٢٠٠٥م.
١٣٨.	الزمخشري " الكشاف " دار المعرفة، بيروت ، ط٣، ٢٠٠٩م.